الرّابطة الاقتصادية

اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية | العدد (23) ديسمبر 2023م | السنة الثانية

شراكة مجتمعية
لمعافاة الاقتصاد

ورشة عمل في عدن..

إحلال السلام ومعافاة الاقتصاد ضرورة لرفع الأجور

مجلة الرابطة الاقتصادية..
عامان من العطاء

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

عدن - اليمن | www.eaf-ye.com | facebook.com/107194314898407 | Economista.967@gmail.com

محتويات العدد:

- هيئة التحرير..... 3
- الافتتاحية..... 4
- من نحن..... 5
- قواعد النشر في المجلة..... 6
- الإعلان في المجلة..... 7

أخبار الرابطة:

- ورشة عمل في عدن تؤكد إن إحلال السلام ومعافاة الاقتصاد ضرورة لرفع الأجور 8

شخصية اقتصادية:

- الوزير سالم عيسى السقطري. وزير الزراعة والثروة السمكية.. 13

- تحليل أسعار الصرف لشهر نوفمبر..... 21
- تطور أسعار السلع الغذائية لشهر نوفمبر..... 52

تطورات اقتصادية:

- الإصلاح المالي والإداري.. كيف نفهمه؟ | أ. صالح علي الجفري..... 25
- إصلاح قوانين وتشريعات الأجور في الجمهورية اليمنية | د. روزا جعفر الخامري..... 29
- نبذة عن تأسيس مركز الأبحاث الزراعية الكود/ م أبين | د. بالليل محمد كمندر | د. محمد سالم الخاشعة... 37
- فشل المزادات بالعراق هل يعني أنها سوف تنجح في اليمن | د. محمد صالح الكسادي..... 44
- التعافي الاقتصادي الطريق الصعب | د. أحمد مبارك بشير..... 48

مقالات اقتصادية:

- الدور السياسي للأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية "الأزمة اليمنية أنموذج للفترة 2011-2022م | د. محمد جمال الشعيبي..... 55

- عدم استقرار أسعار الصرف في اليمن | مختار محمد النشمي.. 61

- الشراكة المصرية الإسرائيلية في قطاع الغاز الطبيعي | د. عبدالغني جغمان..... 62

تجارب ناجحة:

- نيجيريا ولعنة النفط | د. سامي محمد قاسم..... 65

إلى من يهمه الأمر:

- رفع الأجور واجب | د/ حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية..... 68

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

د. صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

إخراج فني:

حسين سيف الأنعمي

مستشارو هيئة التحرير:

د. ليبيا عبود باحويرث

د. محمد صالح الكسادي

أ. فضل مبارك

د. حاتم باسرده

د. نهى عمر العبد شرويط

أ. محمد ابوبكر سالم

الافتتاحية

مجلة الرابطة الاقتصادية..

عامان من العطاء

يصادف صدور عدد شهر ديسمبر من عام 2023 م مرور عامين على اصدار اول عدد للمجلة في يناير 2022 م.

ان انتظام صدور اعداد المجلة شهريا لمدة عامين كان تحديا كبيرا امام قيادة المؤسسة وهيئة تحرير المجلة.

اختطت مجلة الرابطة الاقتصادية نهجا محايدا وملتزما برؤية ورسالة وقيم مؤسسة الرابطة الاقتصادية التي اتخذتها منهجا لمختلف اعمالها وانشطتها منذ تأسيسها في 7 مارس عام 2022 م.

ركزت اعداد مجلة الرابطة الاقتصادية على استعراض ودراسة وتقييم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية التي تمر بها البلاد منذ اندلاع الصراع الدامي منذ عام 2015 حتى الان والذي تسبب في تأثير حاد ووخيم على حياة الناس في عموم البلاد وأحدث تغييرات فضيعة حولت حياة السكان الى ركام من المشكلات والازمات والمعاناة والفقر والمجاعة والتشرد وسيادة الفوضى والخوف وعدم الاستقرار.

حاولت المجلة تبني هموم ومعاناة السكان واستعراضها بأشكال مختلفة في محاولة جادة لإيصال رسائل قوية الى السلطات المختلفة وصناع القرار تعرض المشكلات وتضع المعالجات الجادة لتجاوز الازمات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المؤلمة جراء استمرار الحرب لأكثر من 9 سنوات.

ويجب القول ان كل الجهود المجتمعية ومنها جهود مؤسسة الرابطة الاقتصادية لم تلاقي اهتمام واضح من قبل السلطات وصناع القرار في البلد وتحويلها الى برنامج عمل لتجاوز الازمات حيث تزداد الازمات الاقتصادية يوما بعد اخر في ظل غياب اي محاولة لتجاوزها من قبل سلطات وهيئات الدولة المختلفة بل وأحيانا تستخدم في صراع المماحكات وسلاح بين القوى المتصارعة.

اتقدم بخالص شكري وتقديري للداعمين للمجلة من المؤسسات والشركات ورجال المال والاعمال على دعمهم السخي والمتواصل للمجلة والذي كان له الفضل في انتظام اصدار اعدادها الـ24.

وبهذه المناسبة الهامة اسمحوا لي اعزائي القراء الكرام ان اتقدم بشكري وتقديري للقراء الكرام في كل مكان على اهتمامهم الدائم بمتابعة اعداد المجلة وعلى ملاحظاتهم القيمة التي لعبت دورا هاما في تطوير المجلة.

الشكر والتقدير ايضا لهيئة التحرير والكتاب والمشاركين في تزويد هيئة التحرير بالمواد والمواضيع والتقارير والتحليلات والمعلومات القيمة والتي لعبت دورا مهما في تغطية العجز من المجلات المتخصصة في الشأن الاقتصادي في البلاد.

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

رئيس التحرير

من نحن؟

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة ، والعمل الجماعي لايجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية ، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد.

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام.

القيم:

يحكم عمل المؤسسة منظومة من القيم والتي تتجسد في المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبادرة والعمل الجماعي.

الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع.
- المساهمة في دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد في خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة في تنفيذ المشروعات التي تتبناها المنظمات الدولية في مجال التنمية المجتمعية.
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبني عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والتنمية.
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال.
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة.
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطور علاقات مع منظمات المجتمع المدني المناظرة محلية ودولية.
- السعي للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال.
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم.
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة .

إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة.

- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع ... الخ.

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.

2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.

3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.

4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:

- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.

5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.

6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها الى مصادر المعلومات.

7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.

لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك،

أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم (98600)

وفيما يلي توضيح لذلك/

مكان الاعلان	الحجم	السعر (ريال يمني)
أولاً: عرض سعر شهري		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثـــانيـاً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثـــالـثـاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

أخبار الرابطة

ورشة عمل في عدن تؤكد أن إحلال السلام ومعافاة الاقتصاد ضرورة لرفع الأجور

عدن - خاص

قدّمت ورشة عمل شهدتها العاصمة عدن، اليوم السبت، توصيات هامة بشأن، تحسين هيكل الأجور لكافة موظفي الدولة، لكون الهيكل القائم لا يتناسب مطلقاً مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

وأوصت الورشة التي نظمتها مؤسسة الرابطة الاقتصادية برعاية بنك التسليف التعاوني والزراعي، بضرورة تغيير الهيكل فوراً للموظفين والمتقاعدين.

كما طالبت الورشة بضرورة حل مشكلة الحرب وإحلال السلام وإجراء عملية إعادة الاعمار ومعافاة الاقتصاد كونها ضرورية لرفع الأجور.

وفي الورشة التي حملت عنوان (تقييم سياسة الأجور في ظل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة)، تحدث وزير الخدمة المدنية والتأمينات أ.د.عبد الناصر الوالي بكلمة رحب فيها بالحضور، مقدما الشكر لقيادة الرابطة الاقتصادية على إقامة هذه الورشة، مشيراً إلى أن الوضع الذي نعيشه هو وضع حرب وكثير مما طُرح من معالجات تحتاج لأن تكون استثنائية تتواكب مع وضع حالة الحرب التي نعيشها.

وأضاف الوالي، الجميع يقر أن مستوى الأجور الراهن غير كاف ولا يفي الحد الأدنى، ولكن هذا يتطلب تحسين الموارد وضبط العملة قبل ذلك، داعياً الخبراء في الاقتصاد إلى أن يكونوا عونا وسندا لهم في الإصلاحات وفق الأوضاع الراهنة التي تعتبر صعبة، وتتطلب الجانب المالي بدرجة رئيسية، حيث أن كثير من التسويات قد أُنجزت وفقط تحتاج التعزيز المالي غير المتوفر حالياً في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

وكان رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية د.حسين الملعسي، قد ألقى كلمة خلال افتتاح الورشة رحب في مستهلها بمعالي وزير الخدمة المدنية والتأمينات أ. د عبدالناصر الوالي، والأستاذ حاشد الهمداني القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني الزراعي كاك بنك، والأخوة نواب المدير التنفيذي، مقدما لهم الشكر على رعاية الورشة ودعمهم لورش وأنشطة مؤسسة الرابطة الاقتصادية.

وأكد الملعسي، أن سياسية الأجور في ظل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة تعد من أهم قضايا الساعة، وتم اختيارها استجابة لحاجة مجتمعية ووطنية، مشيراً إلى أن سياسة الأجور تشكل دعامة أساسية للاستقرار السياسي المفقود في البلاد، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتدعم النمو والتنمية الاقتصادية في حالة تلبيتها لحاجة الموظف، ودعا إلى ضرورة إصلاح سياسة الأجور في الدولة.

بدوره ألقى الأستاذ حاشد الهمداني كلمة قدم فيها الشكر للرابطة الاقتصادية على إقامة هذه الورشة، متطرقا إلى وضع الموظفين الراهن والذي فيه راتب الموظف لا يتجاوز الخمسين دولار بالكاد تكفي لكيس قمح عبوة خمسين كيلو، متمنياً أن تخرج الورشة بتوصيات هامة تقدم لصناع القرار السياسي في الدولة حتى يقوموا بإصلاحات في الأجور.

وخلال الورشة قدمت أربع أوراق عمل كانت أولها بعنوان "إصلاح قوانين وتشريعات الأجور في اليمن" والتي قدمتها الدكتورة روزا جعفر الخامري، فيما قدمت الورقة الثانية من قبل الدكتورة بثينة عبدالله اسماعيل

السقاف، وحملت عنوان 'هيكل الأجور الحالي ومدى تلبية حاجات الموظف".
وقدم الدكتور سامي محمد قاسم الورقة الثالثة بعنوان هيكل الأجور وعلاقته بالفقر في ظل الظروف الراهنة"، فيما كانت الورقة الرابعة بعنوان إصلاح ودعم الأجور الحالية للتوافق مع الوضع الاقتصادي الراهن في اليمن"، وقدمها أ.مشارك.د.مهدي سالم بامرحول.
وعقب تقديم أوراق العمل تم فتح باب النقاش، والتي قدم فيها عدد من المختصين في الاقتصاد والنقابات المختلفة والموظفين، مداخلات أثرت ورشة العمل وعززت من ما طرح فيها، كما قام الوزير الوالي خلال النقاشات بالرد على الكثير من الاستفسارات التي طُرحت.

وفيما يلي التوصيات التي خرجت بها الورشة:

1. ضرورة حل مشكلة الحرب وإحلال السلام واجراء عملية إعادة الاعمار ومعافاة الاقتصاد ضرورية لرفع الأجور.
2. أكد المشاركون في الورشة أن هيكل الأجور السائد غير محفز على الإبداع ويساعد على الفساد والافساد لعدم تلبية حاجات الموظف المعيشية.
3. شدد الحاضرون على ضرورة مواكبة الأجور للتغيرات التي تحدث في الاقتصاد الكلي كالتضخم وأسعار صرف العملة المحلية وأسعار السلع والخدمات
4. أوصى المناقشون سلطات الدولة بانتهاج عدد من السياسات والإجراءات الاقتصادية التي تهدف إلى استقرار سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الاجنبية، للحفاظ على القيمة الحقيقية للأجور بما يلبي متطلبات الحياة.
5. شدد المناقشون على ضرورة دعم السلع الضرورية بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل التخفيف من الضغوط على دخول الموظفين المتدنية.
6. أكد المشاركون في المناقشات على اهمية وضرورة المراقبة المستمرة لأسعار السلع الأساسية وحماية المستهلك من السلع الغير مطابقة للمواصفات.
7. شددت أوراق العمل المقدمة للورشة على أن هيكل الاجور الصادر في 2005 لا يتناسب مطلقا مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة وأوصت الورشة بضرورة تغييره فورا للموظفين والتقاعدين.
8. أوصى المشاركون بمراجعة كشوفات المرتبات وإزالة الازدواج الوظيفي والاسماء الوهمية واستخدام الأموال لصالح هيكل جديد للأجور او توظيف عمالة شابه.
9. استحسن المناقشون صرف المرتبات عبر البنوك واستخدام الريال الالكتروني وتحويل جزء من المرتب للريال الالكتروني مع الالزام بالتعامل الرقمي تدريجيا. .
10. أكد المشاركون في الورشة على سرعة تخفيض الحد الاعلى للأجور ورفع الحد الأدنى للأجور وايقاف الهدر المالي في النثريات وتحويلها لبند المرتبات.
11. أوصى المشاركون على أهمية توفير فرص عمل من خلال تشجيع الاستثمار للحد من البطالة ومنها تشجيع المشروعات الصغيرة والنشاطات المدرة للدخل للتخفيف من الفقر والمجاعة.
12. شددت الورشة على سرعة وقف صرف المرتبات بالعملة الصعبة لغير العاملين بالسلك الدبلوماسي ومنها ما يسمى بالإعاشة حفاظا على العملة.
13. تعديل قوانين وتشريعات المرتبات والأجور والعمل بما يتناسب والظروف الحالية ورفع قيمة الحد الأدنى للأجور في كل من القطاع العام والخاص والمختلط بما يتناسب والمعايير الدولية.
14. اقترح المشاركون تشكيل فريق اقتصادي وقانوني وممثلين عن النقابات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لوضع معالجات لمشكلة هيكل الأجور الحالي.
15. أوصت الورشة بوضع نظام معلوماتي وقاعدة بيانات واسعة للعمالة والأجور وسوق العمل وتفعيل نظام البصمة وتطوير نظام تقنية المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة في مجالات العمالة والأجور.
16. أهمية وضرورة تطوير وتحديث التشريعات الخاصة بالخدمة المدنية لما فيه مصلحة الموظف.
17. شدد المشاركون على اعتماد نظام التعيينات والترقيات بناء على الأساس الموضوعي ومعيار الجدارة ومحاربة الفساد والمحسوبية بكل أشكالها وعلى كافة مستويات الادارات الحكومية
18. التأكيد على تفعيل دور أجهزة المتابعة والتقييم والرقابة في مجال التوظيف وحل مشاكل التقاعد المؤجل والتوظيف بالبديل او التوظيف التعاقدي.
19. شدد المناقشون على تحقيق مبدأ عدالة توزيع الرواتب والمزايا والتعويضات المالية وتطوير مفاهيم اعداد الميزانية وأساليب إدارة الموارد البشرية في الأجهزة الحكومية.
20. أوصى المناقشون على تفعيل دور النقابات العمالية والقيام بدورها في الدفاع عن حقوق الموظف على اسس قانونية.
21. العمل على ضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة الكريمة للفرد عند اتخاذ قرار تحريك هيكل الأجور بحيث ويراعي حالة البلد الاقتصادية والانسانية والالتزام بالمعايير الدولية في الاجور لحماية حقوق الإنسان في الحياة الكريمة.

أخبار الرابطة

AL-SADI
ATG
GROUP

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

مصاعد وسلالم ميتسوبيشي

MITSUBISHI
ELEVATORS & ESCALATORS

Quality in Motion

website: www.al-sadigroup.com
Email: info@al-sadigroup.com
ayman@al-sadigroup.com

Tel: +967 2 247721
+967 2 247751
+967 2 247761
Mobile: +967 771072079

الفخامة
Alfakhama
للجودة علامة
اطيب مذاق صحي
Long grain white basmati rice
Riz Basmati long grain blanc
أرز بسمتي أبيض طويل الحبة
الفخامة
Alfakhama
الفخامة
Alfakhama

ريال 0

صفر ريال

رسوم فتح الحساب

من #بنك القطيبي

افتح حسابك الآن من احد فروعنا

او عبر تطبيق الموبايل

اقرأ الباركود

لتحميل التطبيق

بنك القطيبي

Qutaibi Bank

@Qtbbank

8009999

qtbbank.com

تمكين ... وأمان

شخصية اقتصادية

اللواء سالم السقطري معالي وزير الزراعة والري والثروة السمكية

اعزائي القراء الكرام متابعي مجلة الرابطة الاقتصادية يسرنا ويسعدنا ان نستضيف الشخصية الاقتصادية لهذا العدد معالي وزير الزراعة والري والثروة السمكية اللواء سالم السقطري والذي تحمل مسؤولية الوزارة الهامة في مرحلة صعبة للغاية وبرز للجميع كوزير متفاني في عملة وحاضر في الميدان عندما غاب نظرائه عن أعمالهم.

وتهدف المقابلة الى تسليط الاضواء على عدد من القضايا الاقتصادية ذات الاهمية الخاصة والمرتبطة بقضايا الزراعة والري والثروة السمكية والتي هي اهم وزارة مرتبطة بغالبية السكان سواء من حيث عدد العاملين فيها او المعتمدين على تلبية حاجاتهم الغذائية والمعيشية اليومية في الماضي والحاضر والمستقبل.

سيرة ذاتية

الاسم :سالم عبدالله عيسي السقطري

■ المناصب التي تولاها:

تقلد معالي الوزير العديد من المناصب الإدارية وأهمها واخرها : مدير أمن ارخبيل سقطرى من عام 2012 الى 2014، محافظ لمحافظة ارخبيل سقطرى في 2016 واستمر حتى يونيو 2017- وزير الزراعة والري والثروة السمكية حاليا في حكومة الكفاءات منذ 18 ديسمبر 2020م.

■ تلقى تعليمه في مدرسه مدرم الموحدة وسالمين لا بناء البدو الرحل في ارخبيل سقطرى ومن ثم التحق بالكلية العسكرية بمعسكر صلاح الدين بالعاصمة في عام 1987 وتخرج برتبة ملازم ثاني دبلوم علوم عسكريه عام 1989.

■ **المجلة: نرجو شاكرين تعريفنا بشكل عام حول آثار الحرب الاخيرة على قطاع الزراعة والري والثروة السمكية.**

■ **الوزير:** ادى الانقلاب الحوثيين على السلطة الشرعية الى الحرب الاخيرة 2015 ونتج عنه الصراع العنيف، الذي شارف على عامة التاسع، إلى تأثر القطاع الزراعي والسمكي بشكل مباشر ويعمل بهذا القطاع حوالي 70%من السكان وحدث شلل للاقتصاد اليمني وخلق أزمة إنسانية غير مسبوقة. وتوقفت صادرات المحاصيل الزراعية والسمكية بسبب قفل المنافذ،

كما ان قيام الحوثيين بزرع الالغام في كثير من اوديه الاراضي الزراعية ونزوح كثير من المزارعين والصيادين من مناطق الصراع والقتال اضعف الانتاج الزراعي والسمكي وتدمير البنية التحتية والتجهيزات للقطاع الزراعي والسمكي الذي كان بالأصل يعاني هشاشة في الوضع ، كما ان توقيف تصدير النفط ادي الى ارتفاع المشتقات النفطية على العامليين بالقطاع الزراعي والسمكي ،حيث يعتبر تصدير النفط هو المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة والعملات الأجنبية. وكان أكثر من 50٪ من اليمنيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عاطلين عن العمل في عام 2017 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2017). وضربت أزمة السيولة البلاد في منتصف أواخر عام 2018 حيث انخفضت قيمة العملة المحلية بشكل كبير وارتفعت أسعار المواد الغذائية، مما جعل العديد من الأسر غير قادرة على دفع ثمن الغذاء. وكانت المساعدة الخارجية وواردات الغذاء والضروريات الأخرى قد ساعدت على استقرار الاقتصاد في عام 2019، ولكنها استنفدت إلى حد كبير بحلول أوائل عام 2020، ولم يتم تجديد الاحتياطيات الأجنبية. تم توفير مهلة من خلال تمويل من صندوق النقد الدولي في أواخر ربيع وصيف 2020.

وهنا تختلف بيئة سياسة الاقتصاد الكلي من الناحية المكانية بسبب تشعب الإدارة بين مناطق السيطرة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دوليًا مما أدى الى ضعف شديد في أداء الإيرادات واستمرار تمويل العجز بزيادة عرض النقود إلى تقويض استقرار الاقتصاد الكلي. ولا تزال أسعار النفط منخفضة، مما يؤدي إلى تآكل عائدات النفط والغاز للحكومة.

■ **المجلة: ماهي أهم الاولويات التي تقوم بها الوزارة في قطاع الزراعة والثروة السمكية ودورها في ظل ظروف الازمة الاقتصادية والانسانية وأزمة الامن الغذائي.**

■ **الوزير:**

أدى طول أمد النزاع المسلح وما ارتبط به من صدمات أخرى إلى تزايد معدل انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء البلاد، حيث تبين نتائج تحليل التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي الحاد للفترة من يناير إلى مايو 2022، ان 17.4 مليون نسمة بنسبة 54% من السكان يعاني من الجوع ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد في ديسمبر 2022 إلى 19 مليون نسمة بنسبة 60% من إجمالي عدد السكان البالغ حوالي 31.9 مليون نسمة وفقاً للإسقاطات السكانية لعام 2022م ،ويتوقف وفرة الغذاء الزراعي.

وفي اليمن تنتشر زراعة القمح تحت نظامي الزراعة المطرية والمروية، إلا ان انتاج القمح لا يغطي سوى 4% من الاستهلاك المحلي، حيث تتجلى فجوة غذائية كبيرة بنسبة 96% يتم تغطيتها من خلال عملية الاستيراد من أسواق القمح العالمية المختلفة، كما ان وفرة زيت الطبخ، السكر، الأرز والحليب هي الأخرى تعتمد على الاستيراد كلياً، وبالرغم من ان هناك انتاج للحليب ومنتجاته، إلا انها محدودة جداً كما هو الحال بالنسبة للحوم البيضاء.

وبالنسبة لوفرة الخضروات وبيض المائدة فهي في حالة الاكتفاء الذاتي، أما بالنسبة لوفرة الفواكه ومنتجات اللحوم الحمراء فهي في حالة شبه اكتفاء ذاتي، ويحتل القمح نسبة 37% من إجمالي فاتورة الاستيراد للسلع الغذائية الأساسية البالغة 3.23 مليار دولار خلال العام 2021م يليه الأرز 18%، زيت الطبخ 16%، الحليب 13% ثم الدقيق 8% والسكر أيضاً 8%.

وهناك فرص كامنة لإنتاج القمح حيث أهم المناطق الواعدة لزراعة القمح هي المنطقة الشرقية والمرتفعات الجبلية (الشمالية والوسطى) التي تضم محافظات مأرب، حضرموت، شبوة والجوف وتتمتع بمزايا فريدة عن سواها من المناطق مثل وفرة المياه الجوفية وقابلية إدخال الميكنة الزراعية مما يعطيها الاولوية في زراعة القمح بربحية عالية وبضعف مستواها الحالي وبنفس المساحة الزراعية.

و في حال تطبيق الحزمة المتكاملة لتقنيات الانتاج الحديثة سنحقق زيادة في نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح فضلا عن توفير كثير من فرص العمل وزيادة دخل الاسر الزراعية.

و بلغت إجمالي عائدات انتاج الهكتار من محصول القمح المروي حوالي (2700 دولار أمريكي) وقدرت التكلفة (1750) بعائد صافي قدره (950 دولار أمريكي) وهذه المؤشرات تفيد بجدوى اقتصادية لا بأس بها وتشجع زراعته محليا مع الاخذ بعين الاعتبار أن تكلفة انتاج القمح محليا أكبر من تكلفة القمح المستورد وعائداته أقل من عائدات محاصيل الخضار والفواكه وكذا المحاصيل النقدية ومن أبرزها القات.

وفيما يخص القطاع السمكي ونظرا لما يمتلكه اليمن من مخزون كبير للثروة السمكية تمكنه من الإسهام في تنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي وتشكل تنمية القطاع السمكي جانبا مهما في تحقيق اهداف خطة التخفيف من الفقر والبطالة من خلال توفير فرص عمل دائمة وتحسين الدخل للفقراء في المجتمعات الساحلية، فضلا عن مشاركته في تنويع مصادر الانتاج والدخل في الاقتصاد اليمني, كما يعزز هذا القطاع الصادرات بكميات متناهية من الاسماك والاحياء البحرية ترفع من عائدات النقد الاجنبي حيث يحقق القطاع السمكي نمو في الإنتاج سنويا بنسبة حوالي من 10 % الى 20 % خلال الثلاث الاعوام الاخيرة حيث انخفض الإنتاج عند اندلاع الحرب الى قرابة النصف في عام 2021 م وبلغت اجمالي الصادرات السمكية 147,000 طن بقيمة اجمالية وقدرها 372 مليون دولار، حيث يلاحظ ازدياد كية الصادرات السمكية من 111,779 طن في عام 2010م الى 147,000 طن في عام 2010 م , ويرجع سبب هذه الزيادة الى الطلب المتزايد من الاسماك اليمنية في الاسواق الاوروبية .ويتوقع خبراء المصايد الى ارتفاع الصادرات السمكية إلى دول الاتحاد الأوروبي في حالة استمرار الحرب الروسية الاوكرانية لسنوات قادمة.

وفي حالة تم اعادة دعم القطاع الزراعي والسمكي والذي تعرض للعديد من الصعوبات بسبب الحرب والصراع الى جانب تضرره لكوارث الفيضانات والتغيرات المناخية سيكون هناك تحسن كبير في الانتاج والتسويق والتصدير وقد قامت الوزارة بأعداد

الخطة الطارئة لتحسين وتعزيز دور القطاع الزراعي والسمكي في تحسين الأمن الغذائي، وتم الموافقة عليها بمجلس الوزارة ولكن بسبب ضعف الامكانيات المالية تم توقيف الصرف (2023-2028) من وزارة المالية.

■ المجلة: تحتل موارد المياه اهمية خاصة في ظل التغيير المناخي وأزمة المياه وعدم توفر الامكانيات من البنية الأساسية لحسن استغلال مياه السيول لزيادة الانتاج الزراعي ، كيف تعملون على التخفيف من تلك الاعباء.

■ الوزير: تعد موارد المياه من الموارد الشحيحة في اليمن حيث تتراوح معدلات هطول الأمطار بين 50 -250 ملم / سنويا في المناطق الشرقية والساحلية وتصل الى 1,200 ملم / سنة في المرتفعات الوسطى وبالرغم من طلب على المياه لايزال في حدوده الدنيا ولا يلبي الا جزء من الطلب بالمستقبل فان العجز بين الكميات المستهلكة والتي تقدر بحوالي 3455 مليون م3 وبين الموارد المتاحة والتي تقدر بحوالي 2555م3 وقد وصل الى حوالي 900 مليون م3 محسوبة على المياه الجوفية اما نسبة العجز بالموازنة المائية في بعض الاحواض الحرجة فقد وصلت الى نسبة 255 -455 % وتشير التقارير الى ان حوالي 85 % من المياه المستخرجة من الاحواض تستخدم لأغراض الأنشطة الزراعية بينما 15% تستخدم للأغراض الحضرية والصناعية وغيرها، ومع ظاهرة التغيرات المناخية وتأثيرها الكبير على انتاج القطاع الزراعي من حيث انتظام السقوط المطري وكمية الامطار وبسبب التغيرات المناخية فقد ينتج عنها كمية كبيرة من الامطار التي تسبب بكثير من الاضرار على انجرافات الاراضي الزراعية بفعل السيول والفيضانات مما يؤثر سلباً على مستوى الانتاج الزراعي حيث وفي ظل زيادة معدلات نمو السكان بمعدل 3.02% سنويا والذين أغلبهم يعيشون في المناطق الريفية. فان الطلب على المياه يزداد بشكل كبير سواءً للاستخدامات الإنسانية آو الحيوانية آو الزراعية حيث يعمل القطاع حوالي 73.5% من السكان وأكثر من نصف قوة العمل في البلاد يعملون في القطاع الزراعي، وبالتالي يتضح مستويات الفقر للعاملين في قطاع الزراعة مقارنة بمعدلات الدخل في القطاعات الأخرى.

ويتعرض القطاع الزراعي الى كثير من التحديات بسبب الظروف الطبيعية المتعلقة بالتغيرات المناخية او بسبب الظروف الامنية والحرب التي ادت الى قطع الطرقات وضعف التسويق الزراعي داخليا وخارجيا الى جانب شحة الموارد المائية واستنزاف المياه الجوفية عن طريق الحفر العشوائي للآبار واستخدام وسائل الري الزراعي التقليدي بالغمر، وارتفاع اسعار المشتقات النفطية للري الزراعي وعدم توفر الامكانيات المالية لصيانة وتأهيل منشات مياه تعرضت للأضرار بفعل السيول والمخلفات الترابية وهذا يعتبر عائق امام توجهات الوزارة الذي يهدف الى تنمية القطاع الزراعي في كافة المجالات بما يمكنهم من الاستقرار وتنمية المجتمع الريفي والحد من الهجرة بتوفير مصادر مائية ذات استدامة وتشغيل مستمر وإدخال تقنية الري الحديثة وتكنولوجيا ضخ المياه الجوفية وطرق حصاد المياه السطحية وتنمية موارد المياه والاستفادة القصوى من مياه الأمطار والسيول حيث تعمل الوزارة بالتنسيق مع للعديد من الشركاء والصناديق الداعمين بدعم المزارعين بتأهيل العديد من الحواجز المائية وصيانه مداخل قنوات الري الزراعي وحماية الاراضي بالأودية الزراعية من انجرافات السيول واستخدام الزراعية الزكية لتخفيف اضرار التغيرات المناخية وتحسين الانتاج الزراعي مثل البيوت المحمية ونظمه الري الحديث ونظمه الطاقة الشمسية والميكنه الزراعية والبذور المحسنة.

■ المجلة: تلعب الثروة الحيوانية دورا هاما في سد حاجات الاقتصاد والسكان ما هو الوضع الراهن للثروة الحيوانية وخطط الوزارة لتنميتها مستقبلا.

■ الوزير: قطاع الثروة الحيوانية في اليمن من القطاعات الزراعية الرئيسية ويمثل نسبة عالية من الدخل الكلي خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن حوالي 75 % من سكان اليمن يعيشون في الريف ، والغالبية منهم تقريباً 80 % يملكون أو يشتغلون بالحيوانات وخاصة الماشية (أبقار، أغنام ، ماعز وجمال ودواجن) حيث تقدر الاعداد الكلية للثروة الحيوانية بأكثر 9717779 رأس من الضأن و9485903 رأس من الماعز و1818052 رأس من الابقار و447652 رأس من الابل . وتبلغ قيمة المنتجات الحيوانية سنويا)اللحوم والحليب والبيض ، والجلود ، والعسل، والسماد...(في الوضع الحالي 622 مليار ريال وسترتفع هذه القيمة الى الضعف في حال أن يتاح للمزارعين برامج التغذية والرعاية والتدريب والإرشاد الحيواني والخدمات البيطرية الجيدة إلى حد معقول وتقديم المشورة في مجالات التربية والإنتاج الحيوان ، رغم أن الثروة الحيوانية تعتبر جزء هام من القطاع الزراعي في اليمن الا انها لا تغطي الاحتياجات المحلية من المنتجات الحيوانية، وتستورد اليمن كميات كبيرة من الحيوانات الحيّة،

واللحوم، ومنتجات الألبان. فعلى سبيل المثال، إنتاج اليمن من الحليب لا يلبّي أكثر من 42.6 % من الطلب المحلي، كما أن الإنتاج المحلّي من لحوم الدواجن لا يلبّي سوى 56.4 % من الطلب ، في حين أن الكمّيات المنتجة من لحوم الأبقار، والضأن والماعز، تلبّي 63.7% فقط من الطلب المحلّي بينما تحقّق اليمن الاكتفاء الذاتي الكامل في انتاج البيض والعسل، كما يساهم قطاع الثروة الحيوانية بنسبة 8.9% من الصادرات الزراعية الكلية.

يعد غياب دور التأهيل والتدريب والإرشاد الحيواني البيطري ، مع تراجع مستوى تقديم الخدمات الصحية البيطرية للمزارعين والمربيين، وضعف إجراء الرقابة ادي الى ذبح الإناث وصغار العجول والأغنام والماعز وغيرها وكل هذا القضايا المتعلقة بالثروة الحيوانية تم طروحها امام الادارات المختصة بالوزارة والوزارة لوضع الحلول والمعالجات من خلال وضع مصفوفة عمل تنفيذية تعمل الوزارة على تنفيذها بالتنسيق مع الجهات المختصة وشركاء العمل الممولين منها زيادة معدلات الانتاج الحيواني من اللحوم والالبان من خلال اعادة تأهيل مراكز البحث المتخصصة والاجهزة الارشادية لاستعادة نشاطها في توعية ونقل التقنيات والتوصيات لمربي الماشية لتحسين العناية بالحيوانات ورعايتها وتغذيتها - إنشاء حضائر نموذجية للعدد 2500 أسرة ريفية والحفاظ على الإناث من الذبح ،الى جانب تحسين انتاجية الماشية من خلال التربية المحسنة من خلال انشاء مراكز للتلقيح الاصطناعي لتحسين الصفات الانتاجية للسلالات الحيوانية كما تم زيادة انتاج العسل لتحسين دخل الاسر الفقيرة من خلال توفير خلايا النحل الحديثة وطرود

النحل ومستلزمات تربية ورعاية النحل , وتدريب المربين والمربيات في المحافظات وقامت بإعداد تصور لإنشاء المركز الوطني لنحل العسل ومخرجات النحل وسيتم تقديمة للحكومة بالفترة القادمة لإصدار قرار إنشاء المركز بمحافظة عدن ليكون مركز متخصص بحثيا وزراعيا لتحسين وتطوير إنتاج نحل العسل.

كما يتم حاليا مراقبة الأوبئة (الترصد الوبائي)و إنشاء شبكة المختبرات البيطرية وتنفيذ حملات التحصين البيطرية وتفعيل الإرشاد والتدريب البيطري و تفعيل الرقابة على ارساليات المصدرة والمستوردة الحجر البيطرية.

■ المجلة: قطاع الثروة السمكية احد القطاعات الواعدة ، ماهي الجهود التي تبذلونها في قيادة الوزارة لزيادة الانتاج والصادرات وتلبية حاجات السكان من مختلف المنتجات السمكية.

■ الوزير: يعمل في القطاع اكثر من (500) الف نسمة بطريقة مباشرة وغير مباشرة يعولون حوالي (3) مليون نسمة من السكان منهم (100) الف صياد يمتلكون اكثر من (33) الف قارب صيد ينتجون حوالي (250) الف طن سنويا يمتلكون اكثر من (33) الف قارب صيد وينتجون سنويا حوالي (250) الف طن من الأسماك والاحياء البحرية الأخرى في خليج والبحر الأحمر والبحر العربي وتشتهر بلادنا بتنوع حيوي غير عادي حيث توضح الدراسات والأبحاث بوجود اكثر من (450) نوع من الأسماك والاحياء البحرية وتوجد أنواع تشتهر بها اليمن عالميا كالحبار والشروخ الصخري والجمبري واسماك التونة ويبلغ متوسط انتاج الحبار حوالي (20) الف طن سنويا وتعتبر اليمن من الدول المتقدمة في العالم من انتاج وتصدير الحبار وعملت الوزارة على استقرار أسعار الأسماك وتوفيرها في الأسواق المحلية بكميات كافية وأسعار مناسبة وذلك من خلال دراسة السوق المحلية والاحتياجات من

الكميات والانواع فتم اتخاذ حزمة من القرارات التي تساعد في هذا الجانب وتحافظ على المنتج فمثلا ثم إيقاف تصدير بعض الأنواع المرغوبة للسوق المحلية من تصديرها طازج وتم أيضا إلزام المسوقين بفتح مراكز بيع الأسماك في المدن والمحافظات كشرط أساسي للسماح له بالتصدير بالمقابل تحرص الوزارة على خلق القيمة المضافة للمنتجات السمكية الموجهة للخارج (للتصدير) وذلك بتسهيل الإجراءات والقيود والتخفيف من الرسوم على حفظ المنتجات لما كان من عائد اقتصادي كبير للبلد من خلق فرص عمل وتوفير العملة الصعبة حيث تعمل المصانع ومعامل التحضير ومخازن الحفظ وفق احدث المعايير والاشتراطات الصحية المعمول به عالميا ، وتمتلك بعض شركات التصدير الرقم الأوروبي لتطبيقها جميع الاشتراطات والمعايير المطلوبة في السوق الأوروبية وتصل منتجات الأسماك اليمنية الى اكثر من خمسين دولة في العالم حيث بلغت الصادرات قرابة (150) الف طن بقيمة تقديرية حوالي (400) مليون دولار وتسعى الوزارة لتطوير عملية التصنيع والتصدير لرفع قيمة الصادرات السمكية والتأكيد على تطبيق الاشتراطات الصحية للحفاظ على جودة المنتجات السمكية والحفاظ على سمعه اسماك اليمن خارجيا والذي تعتبر من اجود المنتجات السمكية واندرها ، وتعمل الوزارة حاليا لإعداد استراتيجية وطنية لتنمية القطاع السمكي من أولوياتها:-

دعم الدراسات والبحوث السمكية لدراسة المخزون والبيئة البحرية

-تقديم الدعم الفني لدراسة مشاريع الاستزراع السمكي والتشجيع على هذه الاستثمارات الناتجة والجدية

-دعم وتطوير مكون الرقابة والتفتيش البحري للحفاظ على الثروة السمكية والبيئة البحرية- دعم وتطوير سلاسل القيمة لحفظ جودة وقيمة المنتج التشجيع على الاستثمار في أعالي البحار -التشجيع على الاستثمار في تطوير قنوات التسويق المحلي لإنشاء الأسواق النموذجية لحفظ وتداول الأسماك بجودة عالية.

■ المجلة: حدثونا حول خطط الوزارة المستقبلية في قطاعات الزراعة والري والثروة السمكية.

■ الوزير: وزارة الزراعة والري والثروة السمكية بقطاعيها الزراعي والسمكي تواجه العديد من التحديات توثر على خطط الحكومة والوزارة بصفة خاصة مثل ارتفاع معدل النمو السكاني، ومحدودية الموارد وارتفاع مستوى الفقر، ، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي والتغيرات المناخية ومحدودية الموارد المائية والأراضي الزراعية، واستمرار الصراع المستمر في بلادنا إلا أنه لا يزال بإمكاننا تطوير القطاعين الزراعي والسمكي فعلى الرغم من جميع الصعوبات والتحديات التي تواجهها الوزارة، الا ان بلادنا تتمتّع ببعض من نقاط القوة الهامّة، فالموقع الطبيعي والمناخ المتنوعة باليمن من شأنه المساعدة في تنوع الإنتاج الزراعي والسمكي ويسهم بتوفير المنتجات الزراعية المختلفة والاسماك طوال السنة وهي الميزة التي لا تتوفر لدى العديد من البلدان أيضا يوجد لدينا شريط ساحلي يبلغ طوله حوالي 2500كيلو متر مربع يمتد في البحر الأحمر والبحر العربي ويحتوي على جميع أنواع الأسماك ذات الجودة العالية كما يجب ألا ننسى المثابرة والعمل الشاق الذي يبذله المزارع والصياد اليمني في مجال الزراعة والاسماك بالرغم من محدودية الموارد وبالرغم من التحديات الا ان الوزارة بحسب اهداف ومهام واختصاصات الوزارة والمؤشرات المتعلقة بالأمن الغذائي الزراعي والسمكي وبالتنسيق والتعاون مع شركاء العمل قامت الوزارة بتجهيز إعداد الخطط والاستراتيجيات للقطاعين الزراعي والسمكي لتكون من أهم توجهات الوزارة والمتمثلة بالاتي:

1- خطة الوزارة الطارئة لتعزيز الامن الغذائي 23-27م وتكلفتها 81مليون دولار تحتوي على 7مكونات و219نشاط في القطاعين الزراعي والسمكي وام اعتمادها من مجلس الوزراء وتوجيه وزارة المالية يتم يل 50% من تكلفة الخطة الطارئة لتحسين الأمن الغذائي الان انابوضع الاقتصادي اعاق ذلك ولا زلنا نبحث عن تمويل من قبل الحكومة والمنظمات الدولية.

2- الاستراتيجية الوطنية للزراعة والثروة السمكية الذي تعاونت الفاو مع الوزارة لأعدادها 24-30م وتكلفتها حوالي مليار وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون مليون دولار. (تحتوي على 5 ركائز رئيسية وعدد 17 برنامج تنفيذي).

3- اعداد خطة البناء المؤسسي للوزارة بالتنسيق مع الجهاز التنفيذي لاستيعاب تمويلات المانحين وفقا لخطة مدروسة بين الوزارة والجهاز التنفيذ بحسب الأولويات

الالوية الأولى: تطوير القدرات المؤسسية والتنظيمية للقطاعين (تطوير القدرات المؤسسية - تطوير الهياكل التنظيمية لقطاع الزراعة والاسماك - تنمية الموارد المالية - تطوير بيئة العمل - تعزيز دور المرأة في التنمية الزراعية والسمكية)

الأولوية الثانية: تعزيز الكفاءة المالية وتطوير الشفافية والمسائلة

(تطوير الادارة المالية والقانونية - تنمية الموارد المالية)

الأولوية الثالثة: تحسين وتطوير الادارة العامة لتكنولوجيا المعلومات وتطوير معالجة البيانات وتخزينها وإخراجها باستخدام أفضل البرامج الممكنة التي تلبي احتياجات الوزارة (العمل على ايجاد استراتيجية خاصة بالإدارة العامة لنظم معلومات حديثة وفاعلة لوزارة الزراعة والري والثروة السمكية - تحسين وتطوير الادارة العامة لتكنولوجيا المعلومات.

الأولوية الرابعة: تحسين قدرة الوزارة على التواصل مع الشركاء الرئيسيين وأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين (تطوير العلاقات العامة والتعاون الدولي في القطاع الزراعي والسمكي).

الأولوية الخامسة: تطوير القدرات الاعلامية للوزارة لتحسين الوصول الى جميع أصحاب المصلحة (تطوير استراتيجية الاعلام - تنظيم وترتيب العمل الإداري في المركز الإعلامي للتوعية بالقطاع الزراعي والسمكي).

4- تعمل الوزارة ضمن خطتها تعزيز وتطوير التنسيق والتعاون بين الوزارة وكافة الجهات ذات العلاقة والشركاء الممولين الداعمين والمنظمات الدولية بهدف اعادة دور وزارة الزراعة والري والثروة السمكية الى وضعها الطبيعي اقليميا ودوليا بعد فترة الركود والتهميش من بعد حرب 2015 م وتمكنت الوزراء من تحقيق الكثير عودة الوزارة الى دورها الفاعل لدي منظمات دولية بعد ان كانت مغيبة.

5- مشاركة الوزارة بالأعداد مسودة خطة مسارات النظم الغذائية نحو نظم غذائية مستدامة بالتنسيق مع.

6- التنسيق حول اعادة النظر بتبعية عمل السكرتارية الفنية للأمن الغذائي بحيث تتبع وزارة الزراعة والري والثروة السمكية بهدف تنظيم العمل وتفعيل الامن الغذائي كما هو معمول به بكل دول العالم للحد من الازدواجية.

7- التدريب والتأهيل الكادر الوزارة وفروع الوزراء والهيئات والمؤسسات التابعة للوزارة بمختلف التخصصات بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية داخليا وخارجيا.

8- الاستمرار بتفعيل ودعم الهيئات والمؤسسات التابعة للوزارة لتقوم بدورها بناء على المهام المناطة بها بحسب القانون منها (الهيئة العامة للبحوث والارشاد الزراعي- الهيئة العامة لعلوم البحار والأحياء البحرية - هيئات المصائد السمكية بالبحر العربي والمهرة والبحر الاحمر- مؤسسة اكثار البذور- مؤسسة الخدمات الزراعية).

9- انشاء المراكز الوطنية لكل من (المركز الوطني لتنمية وتطوير زراعة البن- المركز الوطني لتربية النحل وتطوير إنتاج العسل - المركز الوطني لمراقبة ومكافحة الجراد الصحراوي والافات المهاجرة).

10- تنظيم عمل المنظمات الدولية والمحلية العاملة بالقطاع الزراعي والسمكي من خلال التنسيق وخلق شراكة حقيقية الاجراءات التنفيذ ويما يسهم من الاستفادة المثلى من المشاريع الزراعية والسمكية وتحويلها من اعمال اغاثية وانسانه وطارئة الى انشطة تنموية ذات استدامة.

11- إنشاء الوحدة التنفيذية للمشروعات الممولة خارجيا بهدف تنظيم وتسهيل اجراءات التنفيذ والاشراف والمتابعة.

12- المشاركة بأعداد جهة مستقلة لمواجهة الكوارث الزراعية والسمكية ضمن خطة الحكومة.

■ المجلة: اتخذت الوزارة عدد من القرارات الجريئة التي تخدم توفير الاسماك والخضار والفواكه في السوق بأسعار معقولة هل نفذت تلك القرارات وماهي اهم الصعوبات.

■ الوزير: تقوم الوزارة بمراقبة الاسواق الزراعية والسمكية بشكل يومي من خلال فرق ميدانية وتم تشكيل غرف مراقبة بالوزارة والجهات التابعة للوزارة.

وبالنسبة للخضار والفواكه لم يتم وضع تسعيرة محددة لها مثل الأسماك لان الخضار والفواكه تخضع للعرض والطلب والمواسم ولكن يتم متابعه الأسواق في المحافظات اول بأول عبر النشرات التسويقية التي تردنا يوميا من جميع أسواق المحافظات عبر الإدارة العامة لتسويق وتراقب اي تغيير مفاجئ للأسعار ويتم النزول لمعرفه الأسباب كما أن الوزارة تراعي الإنتاج المحلي وضرورة توفره في المواسم بهدف تقلل الاستيراد أو توقفه في حالة الذروة فقط يسمح بالاستيراد لبعض المحاصيل الزراعية من أجل نعطي المزارعين فرصة لتسويق مونتاجاهم وزيادة دخلهم ، ومن خلال الإدارات المعنية نهتم ....

■ المجلة: ماهي اهم المشاريع التي تنفذ حاليا في وزارتكم.

■ الوزير: يعد مشروع سد حسّان من المشاريع الاستراتيجي والبالغ تكلفة إنشاء المرحلة الأولى من السد 87 مليون دولار بتمويل كلي من الأشقاء في دولة الإمارات عبر صندوق أبوظبي للتنمية.

حيت تم استئناف العمل بمشروع سد حسّان مطلع العام الجاري من قبل شركة كندية ، بعد أن تعثرت عملية تنفيذه منذ سنوات وذلك نتيجة للجهود التي بذلتها قيادة الوزارة في متابعة عملية استئناف العمل بهذا

المشروع وقيامه بعدّت تفاهمات مع الأشقاء في دولة الإمارات العربية المتحدة الممولة للمشروع لإعادة تفعيل هذا المشروع الاستراتيجي.

وفي حالة استكمال إنشاء السد خلال المدة المحدد سيحدث نقلة نوعية في قطاع الزراعة التي تعد محافظة أبين سلة الغذاء للجنوب بشكل عام، حيث سيعمل على زيادة الإنتاج الزراعي لتغطية الاسواق المحلية وزيادة الصادرات الزراعية إلى خارج اليمن.

وتكمن أهمية سد حسان - أكبر السدود في المنطقة بعد سد مارب من حيث التحكم بجريان الفيضانات وسيول الأمطار وتنظيم الري للأراضي الزراعية في مناطق دلتا أبين وفي إطار وادي حسان. حيث ظل المزارعون في المحافظة على مدى سنوات طويلة يواجهون خطر الأضرار جراء جرف مزارعهم وتدمير محاصيلهم بفعل السيول والفيضانات، وهو ما قلل بشكل كبير المساحة الزراعية وأثر على إنتاج المحاصيل

كما أنه يعد من أهم المشاريع الزراعية الاستراتيجية في البلد والذي ستستفيد منه حوالي عشرة الاف هكتار من الأراضي الزراعية في محافظة أبين فضلاً عن أهميته في تنمية الموارد المائية، وتغذية المياه الجوفية لألاف الآبار في محافظة أبين ولحج وأبين، وبالتالي سوف يحسن من منسوب الحوض الجوفي لمحافظة ابين ولحج وعدن إذ تبلغ السعة التخزينية للسد حوالي (١٩.٥) مليون متر مكعب، وكذلك دوره في الحد من الكوارث التي تخلفها مياه الأمطار والسيول كونه سيعمل على تخزين (١٩.٥) مليون متر مكعب من مياه الأمطار، وكذلك سيخلق نهضة تنموية واقتصادية من خلال ايجاد الآلاف الوظائف لأبناء المحافظة والتخفيف من نسبة الفقر والحد من البطالة وتحسين الوضع الاقتصادي، الى جانب حدوث تنمية زراعية مستدامة لمختلف محاصيل الحبوب والأعلاف والخضروات ، ولكون أبين سلة غذائية متكاملة على مستوى الجنوب والبلد بشكل عام، ولما تنتجه من محاصيل متنوعة تغطي احتياجات المواطنين، جاء إنشاء السد كخطوة مهمة لها أثرها الكبير في النهوض بالواقع الزراعي في دلتا أبين المشهورة بأرضها الخصبة المنتجة لأجود المحاصيل التي تعزز وتسهم بتوفير الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والحد من الفجوة الغذائية.

■ المجلة: جذب الاستثمار الخاص الى قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية مهمة حيوية ، هل تودون توجيه دعوة للاستثمار وماهي اهم التسهيلات المقدمة للاستثمارات الخاصة.

■ الوزير: هناك فرص استثمارية كثيرة في المجال الزراعي والحيواني والسمكي كونه بلادنا تعتبر بكر ولا يوجد استثمار في هذه المجالات وان وجد محدود وصغير ينحصر في مجال الدواجن لكن هناك استثمارات مطلوبة في مزارع لبعض المنتجات كالقطن والموالح والتمور والقمح وإنتاج الخضار بحيث تكون مزارع كبيرة بها وسائل حديثة للري والمعاملات الزراعية الأخرى وهناك مطلوب استثمار في تربية المواشي والدواجن واستثمارات مطلوبة في زراعة المحاصيل النقدية البن والسمسم وفي تربية النحل علي أن تكون هناك مناحل نموذجية واستثمار في المختبرات بأنواعها النباتية والحيوانية كما مطلوب استثمارات في مراكز اعداد الصادرات وهذه مهمة وهي غير موجودة لدينا ونحن بحاجه ماسة لها هناك استثمارات في مجال مصانع الطماطم حيث إن الطماطم يتكدس سنويا ويتلف هناك مطلوب استثمار في مجال المشاتل الخضار الفواكه مشاتل حديثه هناك استثمار مطلوب في البيوت المحمية لإنتاج الخضار أيضا نحن بحاجه الي استثمار في مجال المدخلات الزراعية بكافة أنواعها مطلوب استثمار بتوفير الآلات الزراعية شيولات دركركترات حراثات طاقه شمسية قطع غيار صناعة اشباك الجابيون لحماية الأرض الزراعية في مجال الأسماك الاستزراع السمكي غير موجود لدينا علي الرغم من نجاحة في دول أخري استثمار في مجال التصنيع السمكي مثل الاستثمار في تصنيع وتعليب الاسماك والاستثمار في صناعة قوارب الصيد ومجالات كثيرة.

أما دور الوزارة في تقديم التسهيلات فنحن على استعداد لتقديم التسهيلات ونعمل على سرعتها ومساعدة المستثمرين وتقديم بعض الدراسات وكذا الوثائق المطلوبة من الوزارة كتراخيص الاستثمار أو التنسيق مع الجهات الأخرى بتسهيل المعاملات للمستثمرين.

المجلة: في نهاية اللقاء اتقدم بالشكر وبالغ الامتنان نيابة عن القراء الكرام وكل المهتمين بالشأن الاقتصادي العام

وعبر المجلة باسم مؤسسة الرابطة الاقتصادية وهيئة تحرير المجلة بالشكر الخاص لمعالي اللواء سالم السقطري وزير الزراعة والري والثروة السمكية على سعة صدرة وعلى إتاحة لنا فرصة اجراء هذا اللقاء الشامل والمفيد والذي سلط الاضواء على عدد من قضايا الساعة في واحدة من اهم الوزارات الاقتصادية متمنيا له التوفيق في حياته و مهامه شاكرين ومقدرين جهوده المثمرة في الوزارة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تحليل أسعار الصرف لشهر نوفمبر 2023م

إعداد فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية:

د/ نهال علي عكبور | أ/نصر السناني

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر نوفمبر لعام2023م										
البيانات	أسعار السوق - محافظة عدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء				حجم الفجوة بين محافظتي عدن / صنعاء %	
	الريال السعودي		الـدولار		الريال السعودي		الـدولار		بيع الريال السعودي	بيع الدولار
	الشراء	البيـع	الشراء	البيـع	الشراء	البيـع	الشراء	البيع		
01 نوفمبر	402	404	1523	1535	140.5	140	528	529	188.57	190.17
02 نوفمبر	402	404	1523	1535	140	140.5	528	529	187.54	190.17
03 نوفمبر	402	404	1523	1535	140	140.5	528	529	187.54	190.17
04 نوفمبر	402	404	1523	1535	140	140.5	528	529	187.54	190.17
05 نوفمبر	402	403.5	1523	1532	140.1	140.5	528	529	187.19	189.60
06 نوفمبر	404	406	1531	1542	139.5	140.4	525	530	189.17	190.94
07 نوفمبر	403	404	1527	1535	140	140.4	527	529.5	187.75	189.90
08 نوفمبر	403.5	405	1529	1539	139.9	140.3	527.5	528.5	188.67	191.20
09 نوفمبر	402	403	1523	1531	139.8	140.3	527	529	187.24	189.41
10 نوفمبر	402	403	1523	1531	139.8	140.3	527	529	187.24	189.41
11 نوفمبر	403.5	404.5	1529	1537	139.8	140.3	527	529	188.31	190.55
12 نوفمبر	403	404.5	1529	1539	139.99	140.2	527.5	529	188.52	190.93
13 نوفمبر	403.5	404.5	1529	1537	139.9	140.4	527	529.5	188.11	190.27
14 نوفمبر	395	399	1497	1516	139.3	140.2	527	529.5	184.59	186.31
15 نوفمبر	390	395	1480	1502	139.3	140.2	527	529.5	181.74	183.66
16 نوفمبر	390	394	1489	1498	139.3	140.2	527	529.5	181.03	182.91
17 نوفمبر	390	394	1489	1498	139.3	140.2	527	529.5	181.03	182.91
18 نوفمبر	390	393	1480	1495	139.9	140.2	527.5	528.5	180.31	182.88
19 نوفمبر	394	395	1493	1501	139.9	140.2	527.5	528.5	181.74	184.01
20 نوفمبر	398	399.5	1508	1518	139.9	140.3	527.5	528.5	184.75	187.23
21 نوفمبر	398	399	1508	1518	139.9	140.3	527.5	528.5	184.39	187.23
22 نوفمبر	395	397	1499	1510	140	140.3	527.5	528.5	182.97	185.71
23 نوفمبر	396	397.5	1502	1512	140	140.3	527.5	528.5	183.32	186.09
24 نوفمبر	396	397.5	1502	1512	140	140.3	527.5	528.5	183.32	186.09
25 نوفمبر	396.5	397.5	1502	1510	140	140.3	527.5	528.5	183.32	185.71
26 نوفمبر	397.5	398.5	1506	1514	140	140.3	527.5	528.5	184.03	186.47
27 نوفمبر	397.5	398.5	1508	1516	140	140.5	527	529	183.63	186.58
28 نوفمبر	398.5	400	1516	1524	140	140.2	527	529	185.31	188.09
29 نوفمبر	400	401	1516	1523	140	140.2	527	529	186.02	187.90
30 نوفمبر	401.5	402.5	1521	1529	139.8	140.2	527	529	187.09	189.04
المصدر	twitter.com/Boqash									

■ أولا: تحليل حركة أسعار الصرف في محافظة عدن:

من خلال بيانات الجدول رقم (1) نلاحظ استقرار نسبي في أسعار الصرف اذ تراوح السعر بين 399 و403 ريال يمني مقابل الريال السعودي، كما وتأرجح سعر صرف الريال اليمني للدولار بين 1495 و1535 ريال يمني / الدولار. فقد بلغ في متوسطة 400.42 ريال يمني مقابل الريال السعودي و1521 ريال يمني مقابل الدولار.

فقد شهد الثالث الأول استقرار بسعر الصرف اذ استقر بقرابة 404 ريال يمني مقابل الريال السعودي ولوحظ

انخفاضا طفيفا خلال الثالث الثاني من الشهر بحوالي 395 ريال يمني مقابل الريال السعودي، قد تكون بسبب المشاورات الحاصلة في الرياض لحل المنازعات الجارية في اليمن.

اما في الثالث الأخير عاود بالارتفاع الطفيف مجددا ليصل قرابة ال 402 ريال يمن مقابل الدولار.

وقابلها تأرجح بسيط نسبي في أسعار صرف الريال اليمني مقابل الدولار اذ تأرجح بين 1531 كادنا سعر و1539 واعلى سعر ريال يمني مقابل الدولار في الثلث الأول من الشهر وتعقبه انخفاضا الى قرابة 1495 ريال يمني مقابل الدولار في الربع الثاني من الشهر، وثلاها الارتفاع في الثلث الأخير الى ان وصل لقرابة 1529 ريال يمني مقابل الدولار.

شهد شهر نوفمبر توقفا في بيع المزاد المعلن من قبل البنك المركزي اليمني عدن بعد 31 أكتوبر من دون أي تصريحات من قبلهم بعد ان ارتفع سعر الصرف فوق الحد المقبول جراء الظروف الصعبة الذي تمر بها البلاد وتوقف عائدات النفط التي كانت تدعم ميزانية الدولة والايرادات المفقودة من الرسوم الجمركية والضريبة لسفن الوقود اثرت سلبا على إيرادات الدولة اذ كان الهدف من عمليه المزاد هو توفير حاجه القطاع التجاري من الدولار وبدعم إقليمي ودولي لتلبية لاستيراد السلع الأساسية والدواء والسلع الأخرى وبالتالي تقليل ضغوط طلب السوق على الدولار بدافع الاستيراد وكذا لمحاولة ضبط عمليه المضاربة بهدف المرابحة.

وكذا تأخر دفعات الوديعة السعودية المتفق عليها من قبل الاشقاء بسبب الحرب الراهنة وغيرها من الأسباب التي ستساهم في رفع سعر الصرف مجددا.

■ ثانيا: الفجوة بين المحافظتين عدن / صنعاء:

من خلال الشكل رقم (3) نلاحظ ارتفاعا في الفجوة بين المحافظتين اذ تجاوزت ال 188 و191 لكل من بيع أسعار الصرف للريال اليمني مقابل الريال السعودي والدولار على التوالي وهذا يزداد حده ارتفاع فاتورة التحويل بين المحافظتين خلافا عن نقل البضائع من السلع والخدمات من المحافظات الشمالية للجنوبية بعد توقف نشاط ميناء عدن وتحولهم الى ميناء الحديدة.

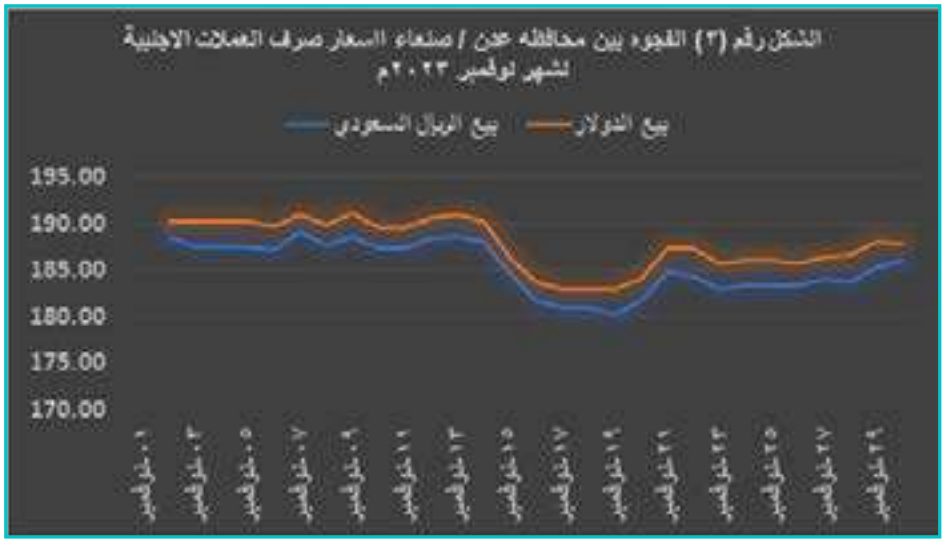

تطورات اقتصادية

الإصلاح المالي والإداري.. كيف نفهمه؟

أ. صالح علي الجفري | باحث اقتصادي

■ منذ أعوام مضت وخطاب الإصلاح الاقتصادي المالي والإداري يتردد من أعلى هرم الحكومه، وعلى الواقع لم يرى الناس أي إجراءات عمليه تحد من صعوبة معيشتهم، وتردي خدماتهم وتآكل دخولهم في الأسواق حيث لم تعد تفي أجورهم بأدنى احتياجاتهم، ناهيكم عن عدم الإفصاح في الإعلان للرأي العام عن تفاصيل هذه البرامج الإصلاحية، والأهداف المستهدف تحقيقها، والآثار الايجابيه المرتقبة لتنفيذها على حياة الناس ومعيشتهم وخدماتهم.

اليوم وصل الوضع الاقتصادي إلى عنق الزجاجه حد وصف الاخ/رئيس الحكومه في آخر إحاطة له الشهر الماضي، ونقلتها كل وسائل الإعلام حيث أعلن عن الوضع الكارثي الذي بلغنا، وبالارقام التي أورد سواء في مجال دعم خدمة الكهرباء المتعثرة باستمرار وبمبلغ(1,300) تريليون ريال (تريليون وثلاثمائة مليار ريال) ، والى عجز الموازنه للعام الجاري مابين40الى 50 %، وأشار إلى المنحة السعوديه البالغة (1,200)مليار دولار(مليار ومائتين مليون دولار)واصفا إياها بأنها مثلت طوق نجاة لوضعنا الاقتصادي الكارثي هذه المنحة موجهة اساسا لدعم عجز الموازنه للعام الجاري 2023 مؤكدا أن هذه المنحة لها شروط لأوجه إنفاقها وان الحكومه تعمل على إجراءات إصلاحية مصاحبة لها ، وكما يبدو أننا أمام روشتة إصلاح مفروض ومشروط من (أهل المنحة)، وذلك ماعجزت الحكومة طوال الأعوام الماضيه عن إنجازه لإصلاح مايمكن إصلاحه في جوانب الإنفاق العام المتنامي بمعدلات تفوق الموارد المحققه في كل قطاعات الجهاز الاداري للدوله والوحدات الاقتصاديه من القطاع العام أو المختلط ، وذلك ما يدلل عليه بالارقام البيان المالي للحكومه في العام 2022.

وبالنتيجة نحن أمام خلاصات تعكس سوء الإدارة والسياسات التي انتهجتها الحكومه وافضت إلى ما نحن عليه اليوم ، والارقام وحدها التي ذكر الاخ/رئيس الحكومه لتوقعات العام الجاري أو الأعوام المنصرمه 2022,21,20,19 كلها تظهر الفجوة الكبيرة لمستويات الإنفاق قياسا إلى الزهيد من الموارد المحققه في واقع ايرادي يزخر بالكثير المهدر من الموارد العامه المركزيه ، والمحليه.

وأمام هذا الوضع الصعب وتداعياته على مابقي للناس من ستر معيشي تبدو الحاجة لإنتاج برنامج إصلاحي واقعي وشفاف ومعلن تحدد معالمه في موازنة عامه ملزم العمل بها تستوعب الموارد المتاحه بمستويات متقدمه، ونفقات حتميه مقننه، وتخضع للتقييم اولا بأول ويتزامن تنفيذها مع اشتراطات المانحين، وذلك لن يتأتى مالم تتخلق بيئة عمل تحقق التضامن والمسؤولية العامه في كل مفاصل الدولة من المجلس الرئاسي إلى مجلس النواب الى الحكومه ذلك وحده مانعتقد أنه سيؤمن مسارات التنفيذ لاي برنامج إصلاحي ذاتي أو (مشروط ومفروض) ومن خلاله ستكون قضايا الناس ومعيشتهم وخدماتهم واجورهم في صدارة المشهد وتؤجل القضايا الخلافيه إلى حينها طالما ومصالح الناس يرددها ويتبناها كل فرقاء الحكم .

هذا هو المطلوب إذا صدقت النوايا لنرى إصلاح جزئي واستثنائي إذا جاز التعبير يضمن مستويات أفضل في رفع مستوى حصيلة الموارد العامه ، ويقلص إلى حد كبير من النفقات في حدود الحتمي والضروري هذا هو الإصلاح الاقتصادي ببساطة التعريف الذي يتطلع إليه كل

الناس

إدارة الحكومة للمالية العامة (الموارد، النفقات) وعجز الموازنة للأعوام 2022/21/20م (مليار ريال)

منذ أعوام مضت وخطاب الإصلاح الاقتصادي المالي والإداري يتردد من أعلى هرم الحكومه، وعلى الواقع لم يرى الناس أي إجراءات عمليه تحد من صعوبة معيشتهم، وتردي خدماتهم وتآكل دخولهم في الأسواق حيث لم تعد تفي أجورهم بأدنى احتياجاتهم، ناهيكم عن عدم الإفصاح في الإعلان للرأي العام عن تفاصيل هذه البرامج الإصلاحية، والأهداف المستهدف تحقيقها، والآثار الايجابيه المرتقبة لتنفيذها على حياة الناس ومعيشتهم وخدماتهم

ومن خلال القراءة المباشرة لنتائج الأعوام الثلاثة يتضح بشكل مباشر أوجه القصور والعجز في الأدارة الحكوميه لماليتها العامه حيث ظلت مسألة الإصلاحات تتردد فقط في الخطابات ومن أعلى المستويات ، وعلى الواقع كانت الكثير من الموارد تهدر والتي تعبر عنها مؤشرات الإنفاق المتصاعد بشكل مستمر كما هو مبين في الجدول ، ولم تطرأ على عملية نمو الموارد سوى قرارات رفع قيمة الدولار الجمركي في أواخر يوليو من العام 2021 من 250ريال إلى 500ريال وبمعدل 100% ، وتم رفع قيمة الدولار الجمركي مرة أخرى في مطلع العام 2023م بمعدل 50% 750 ريال ربما كان ذلك الإجراء السهل والذي كان يفترض عمله منذ العام 2018 ، ومع ذلك والآثر الإيجابي النسبي الذي أحدثه القرار على نمو الموارد العامه وبمبالغ تقدر للرسوم الجمركيه والضريبيه على التوالي(159,875)(419,948) مليار ريال وفي العام 2022 حققت المبالغ التاليه على التوالي للجمارك والضرائب بالمبالغ(238,266)، (580,282) مليار ريال الا انه للاسف لم يرافقه اي إجراء حكومي وعملية تنسيق مع سلطة المحليات بالمحافظات حيث ظلت الأسواق المنفلت عقالها تتعامل وفقا والاسعار اليوميه للسلع محل حاجة الناس على الاخبار اليوميه لسعر صرف (السعودي، والأمريكي) ودون هذه الإجراء لم يتم اي إجراء يعمل على خفض عجز الموازنة من خلال رفع مستوى حصيلة الموارد وتقليص النفقات..

جدول يوضح مستوى تطور النفقات والإيرادات العامة وعجز الموازنة للأعوام2020م، 2021 ، 2022م بـــ(مليار ريال)

التفاصيل	العام 2020	العام 2021	العام 2022
إجمالي النفقات العامة	1,684	1,617,542	2,877,251
إجمالي الموارد العامة	951	1,096,338	2,054,881
عجز الموازنة	733	521,204	822,370

الموارد العامة المركزية والمحلية:

بلغت الموارد العامه في العام 2021مبلغ (1,096,338) تريليون ريال منها :.

قيمة النفط الخام(397,516)مليار ريال.

الضرائب (419,948) مليار ريال

الجمارك (159,875) مليار ريال .

الإيرادات الأخرى

(118,999) مليار ريال

وفي العام 2022بلغت الموارد العامه مبلغ (2,054,881) تريليون ريال منها :.

قيمة النفط الخام (1,108,237) تريليون ريال.

الضرائب بمبلغ(580,282) مليار ريال.

الجمارك بمبلغ(238,266)مليار ريال

الإيرادات الأخرى بلغت(128,096) مليار ريال.

والموارد العامه للعام الجاري 2023 ووفقاً للتقديرات (الكارثيه) التي عرضها دولة الاخ /رئيس الحكومه وبأن عجز الموازنه متوقع أن يصل بين 40الى 50% وبأن الإنفاق على خدمة الكهرباء وحدها يصل إلى (1,300)تريليون ريال ، وبأن الموارد العامه المحققه للنصف الأول من العام الجاري (600)مليار ريال تقريبا وبانحراف سالب 5%في الموارد المتوقعه الغير نفطيه ...بمعنى وفق هذه المعطيات أن الموارد العامه المتوقعه للعام الجاري ستكون (946,644)مليار ريال وفي ظل ثبات النفقات فرضا من المرتبات ...إلى النفقات الأخرى للعام الماضي الفعليه والبالغه (2,877251)تريليون ريال ، والعجز المتوقع قد يصل إلى أكثر من (1,930,607)تريليون ريال...

ويتعذر القيام بأي مقارنات أو تحليل واقعي لسقف الموارد المتاحه ، وايضا التقدير السليم لمستويات الإنفاق العام لعدم وجود واعتماد موازنة عامه مقرة بالقانون ملزمه لكل السلطات المركزيه والمحليه العمل على التنفيذ والتقيد بكل مؤشراتها إيرادا وانفاقا حيث جرت العاده

منذ العام 2019عند اقرار الموازنه والتي لم تكتمل إجراءاتها القانونيه وظل الأمر ساري بالعمل بها من تاريخه بموجب خطابات الاخ/وزير الماليه عند نهاية عند نهاية كل كل عام حتى العام 2022 أقرت موازنة الحكومه ولم يصدر بها قرار لأكثر من سبب واعتمد العمل بها في العام الجاري 2023.

■ الموارد المحلية:

تشكل الموارد المحلية أحد أهم عناصر تمويل موازنة السلطة المحليه في المحافظات ، وبموجب لائحة مجلس الوزراء التي حددت أكثر من (700) رسم ومورد منها أربعة مصادر ضريبيه مميزة بعايداتها الماليه أهمها ضريبة القات وضريبة العقارات وضرائب المهن ...هذه المصادر الايراديه تعود على سلطة المحافظات 100 %..وحدد المحصله لكل محافظه وللأعوام الثلاثة..

■ تحليل وتقييم النتائج:

□ لو أخذنا عينات مختاره من نتائج الجدول لمحافظات (عدن ، تعز ، حضرموت ، مأرب) وما تظهره حصيلة كل محافظة قياسا إلى المقابل أو عام الأساس فرضا 2021 لتبين لنا معدلات إنجاز خرافيه من زيادات بمعدل 100 %الى 150 %للعاصمة عدن. ،277 %لمحافظة تعز ، وأكثر من 270 %لمحافظة حضرموت.....

□ النتائج المحققه لأغلب المحافظات لا تعكس تقريبا سوى 30 %من المتاح في الأوعية الايراديه المختلفه وهذه النتائج المفروض انها برسم السلطات المحليه في المحافظات لإعادة النظر في التقييم وتصحيح كل الاختلالات التي ترافق إدارة وتحصيل الموارد المحليه.

□ ضريبة القات لو تم تقييمها لربما حققت أكثر من عشرة مليارات في العاصمة عدن وحضرموت ومأرب خاصة وبقية المحافظات بمعدلات اكبر بكثير من حصيلتها اليوم ومثلها ضريبة العقار ..

□ الموارد الزكويه هي الأخرى بحاجة إلى تقييم قياسا إلى كل النشاط الخدماتي المتنامي في عدن وغير عدن ..

■ موارد الحكومة من فائض نشاط الوحدات الاقتصادية:

تعتبر الوحدات الاقتصاديه من القطاع العام والقطاع المختلط أحد أهم المرتفعات الاقتصاديه والتي يفترض اسهامها الايجابي من خلال إدارات اقتصاديه تديرها بكفاءة بما يؤمن توريد حصة الحكومه من فائض نشاطها الاقتصادي بمعدلات متنامية وتتواجد أكثر من ثلاثين وحدة اقتصاديه قطاع عام ومختلط منها على سبيل الذكر لا الحصر البنك المركزي، البنك الأهلي ، كاك بنك، المؤسسة العامة للاتصالات

الموارد المحلية المحصلة للأعوام 2020 ـ 2021 ـ 2022م

المحافظة	2020	2021	2022	الإجمالي العام	الملاحظات
عدن	3,657,597,000.00	7,016,000,000.00	10,125,000,000.00	20,798,597,000.00	مليار ريال
أبين	485,000,000.00	513,379,399.00	866,420,000.00	1,864,799,399.00	مليار ريال
تعز	2,583,632,000.00	3,275,000,000.00	5,193,000,000.00	11,051,632,000.00	مليار ريال
حضرموت	2,262,000,000.00	2,956,000,000.00	6,116,000,000.00	11,334,000,000.00	مليار ريال
المهرة	921,400,000.00	1,752,482,296.00	1,090,702,154.00	3,764,584,450.00	مليار ريال
لحج	960,000,000.00	1,468,199,000.00	2,450,175,000.00	4,878,374,000.00	مليار ريال
مأرب	1,652,000,000.00	2,253,037,000.00	3,083,729,000.00	6,988,766,000.00	مليار ريال
الضالع	361,362,000.00	450,007,031.00	470,444,273.00	1,281,813,304.00	مليار ريال
شبوة	269,000,000.00	336,000,000.00	590,000,000.00	1,195,000,000.00	مليار ريال
سقطرى	19,000,000.00	13,771,000.00	32,294,000.00	65,065,000.00	مليون ريال
الإجمالي	13,170,991,000.00	20,033,875,726.00	30,017,764,427.00	63,222,631,153.00	

البيان المالي لمشروع موازنة العام 22 المخطط تحصيله (الربط) بمبلغ (92) مليار ريال ، وعلى الواقع كانت النتائج مخيبة للامال ولاعوم ثلاثة مجتمعة ولعموم المحافظات والذي لم يتجاوز (65) مليار ريال، والجدول اللاحق يوضح النتائج للموارد

السلكية واللاسلكية، المؤسسة العامة للنفط والغاز . مؤسسات للنقل البري والبحري ،الهيئة العامة للطيران المدني والارصاد ، المؤسسة العامة للطرق والجسور.

وفي القطاع المختلط البنك اليمني

للانشاء والتعمير، شركة التبغ والكبريت اليمنيه، الخطوط الجويه اليمنيه ..اليمنيه، الشركة الوطنية لصناعة الالمونيوم...وقدرت الموارد المخطط تحصيلها من فائض نشاط هذه الوحدات الاقتصاديه في موازنة 2022بمبلغ (214)مليار ريال فيما المحقق لم يتجاوز 60% تقريبا ..

من الأهمية بمكان تفعيل الدور الرقابي على أداء وحدات القطاع العام بما يضمن رفع كفاءة الأداء وتقليص الإنفاق بما يحقق معدلات أفضل في تعزيز مساهماتها من فائض نشاطها الخدمي والانتاجي للخزينة العامه للدوله ، وضرورة ضبط مؤسسات القطاع المختلط بالعمل وفقا والقوانين السارية والزامها بالتعامل مع وزارة الماليه وفقا والقانون وإغلاق كل حساباتها إيرادا وانفاقا في البنوك التجاريه بما في ذلك مراجعة قوانين الانشاء والالتزامات الوارده لطرفي الشراكه..

أما م كل ما تقد م من العرض والتحليل الوصفي لأمر الموارد العامة إيراداً وانفاقاً والتي نعتقد أنها الأساس لأي عملية إصلاح اقتصادي مالي واداري، وهي مواضيع عمل مطلوب من الحكومة بكل مكونات اجهزتها المركزية والمحلية تفعيلها بما يحقق أهداف الإصلاح الاقتصادي المالي والإداري الذي ننتظر؟ ونعتقد بالجزم المطلق إن الإصلاح يبدأ من هنا:

■ الإصلاح الاقتصادي الذي نريد:-

لن يكتب النجاح لأي عملية اصلاحيه للوضع الاقتصادي الكارثي الذي نمر مالم تتحقق بيئة عمل يتوافق عليها كل شركاء الحكم توصف فيها المهام والمسؤوليات في إطار برنامج اصلاح معلن وشفاف بالتوازي مع اشتراطات المنحة السعودية التي لن تحقق المرجو منها مالم تفعل كل أجهزة الحكومة المركزية والمحلية المعنية بأمر الموارد العامة المتاحة والمهدر الكثير منها التي هي اليو م تقف كأول التحديات أما م الحكومة لاستدامتها ورفع كفاءة إدارتها وتحصيلها ، وتفعيل دور الأجهزة الرقابية من وزارة المالية إلى الجهاز المركزي لممارسة كل صلاحياتهم بالتقييم والتغيير والمحاسبة وفي جانب الإنفاق العام على الحكومة انتاج آليات فاعله في تقليص الإنفاق الحكومي بوقف كل المشاركات الخارجية المكلفة ووقف الصرف بالعملة الصعبة للآلاف من الموظفين وأعضاء مجلسي النواب والشورى والوزراء والوزراء السابقين ، وتقييم أداء الوحدات الاقتصادية العامة والمختلطة على معايير الحساب الاقتصادي وغيره من الإجراءات الواجب على الحكومة عملها والانتقال من الأقوال إلى الأفعال هذا هو الإصلاح الذي يريدهُ الناس بعيداً عن المصطلحات من الحوكمة للعولمة لأن أغلب الناس هم أصحاب المصلحة الحقيقية في أي عملية اصلاحيه تعود عليهم بالنفع في معيشتهم وخدماتهم....الخ

المراجع:-
1- البيان المالي لمشروع الموازنة للعام 2022م.
2- حديث رئيس الوزراء في المؤتمر الصحفي في سبتمبر الماضي.
- المنشورات في الصحف الأهلية.

إصلاح قوانين وتشريعات الأجور النافذة

اعداد / د.روزا جعفر الخامري | أستاذ مساعد كلية الحقوق جامعة عدن

■ تعد الأجور والمرتبات من العوامل الهامة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع، وتعتبر الأجور من أهم الحقوق الأساسية للموظف أو العامل، ويرجع الاهتمام بالأجور لكونها تكتسب طبيعة مزدوجة، فلها وجه انساني، ووجه اقتصادي فهو يمس من جهة حياة الناس ماديا ومعنويا، ومن جهة أخرى يمس العلاقات الإنسانية والاجتماعية في المجتمع. وان عملية التنمية الاقتصادية المتسقة مع سياسات تحقيق العدالة الاجتماعية ترتبط بشكل كبير بتوزيع الدخل القومي والقيمة المضافة بين افراد المجتمع وطبقاته ومن ثم فان السياسة الأجرية تعد أداة هامة لتحقيق هذا الهدف من خلال وضع سلم للأجور بما يتناسب مع معدلات التضخم بل أن هذا الأمر يتطلب أن يعكس هذا الأجر تغيرات الإنتاجية .

وتتأثر الأجور بتكاليف المعيشة في المجتمع فكلما زادت تكاليف المعيشة ، نقص الأجر الحقيقي للعامل أو الموظف، وأدى ذلك إلى خفض مستوى معيشتهم لذا نجد أن كثير من الدول والمؤسسات العمالية عادة تميل إلى تحديد الأجور والرواتب وفقا للزيادة الحالية والمنتظرة في مستويات الاسعار

والتي تهدف إلى وضع سياسات لتحسين الأجور ورفع المستوى المعيشي والاجتماعي للموظفين في القطاع العام والعاملين في القطاع الخاص. خاصة تعديلات الحد الأدنى للأجور ووضع السياسات الشاملة والمستقرة والعادلة للأجور في القطاعين العام والخاص مع الاخذ بالاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمالية للدولة وبالرغم من كل الجهود التي بذلت إلا أن هنالك عدم رضا مستمر لدى الموظفين والعاملين لعدم توافق الأجور مع تكاليف المعيشة التي اثرت على كافة الطبقات العليا والمتوسطة والدنيا

ويثور لدينا سؤال محوري هل مقدار الأجر في الوظيفة العامة أو في القطاع الخاص يحقق الاستقرار على مستوى الوظيفة العامة أو في القطاع الخاص وبالتالي يحقق الحماية والاستقرار في المجتمع أم أن مستوى الأجور لا يلبي تحقيق الحياة الكريمة لموظفي الدولة والقطاع الخاص وبالتالي نحتاج بشكل جدي لتغيير وإصلاح منظومة القوانين لتحقيق التوازن والرفاه الاجتماعي . وفي هذه الورقة نستعرض في محورين كالاتي

■ المحور الأول : مفهوم الراتب والأجر وتقسيمهما

تختلف التسميات والالفاظ التي تطلق على الرواتب والأجور التي تقدم للأفراد مقابل عملهم، ففي حين نجد لفظ الأجور أكثر شيوعا و استخداما من طرف المؤسسات والشركات الخاصة نجد مصطلح الراتب يكون في اطار موظفي الدولة أو القطاع العام

■ أولا: مفهوم الراتب والأجر وفق القانون

نص قانون الخدمة المدنية اليمني رقم 19 لسنة 1991م ولائحته التنفيذية في المادة الثانية منه على معنى الراتب حيث نص على انه : "الراتب الأساسي الشهري الذي يستحقه الموظف بمقتضى جدول الوظائف والرواتب مقابل قيامه بمهام الوظيفة التي يشغلها ولا يشمل البدلات والمخصصات من أي نوع كانت. كما نصت اللائحة التنفيذية على معنى الراتب الكامل وهو الراتب الأساسي الشهري بالإضافة إلى البدلات القانونية وقد حددت المادة (2) من قانون العمل اليمني المقصود بالأجر والأجر على نوعين: الأجر الأساسي، والأجر الكامل، وقد عرفتهما المادة سالفة الذكر على النحو الآتي

(أ) الأجر الأساسي: هو ما يدفعه رب العمل للعامل لقاء عمله من مقابل نقدي أو عيني يمكن تقويمه بالعملة، ولا يدخل في ذلك المستحقات الأخرى أيا كان نوعها'

(ب) الأجر الكامل: هو ما يدفعه رب العمل

للعامل من مقابل نقدي أو عيني يمكن تقويمه بالنقود (العملة) مضافاً إليه الاستحقاقات الأخرى أيا كان نوعها'.

ومما تقدم يتضح أن الأجر الأساسي أو الأجر الكامل، هو ما يتقاضاه العامل من رب العمل مقابل قيامه بأداء العمل بناء على العقد الذي أبرام بينهما، فلا يعتبر أجر إذا أعطى رب العمل مبلغاً على سبيل التبرع خارج نطاق العقد بسبب ظروف طارئة حصلت له. إذا يعتبر أجراً كل ما يتقاضاه العامل من أجر حتى ولو لم يكن في أيام محددة، فلا يشترط أن يكون العمل بحسب الأيام التي يعملها فقد يتقاضى العامل أجراً لأيام يعملها مثل الإجازات الأسبوعية، السنوية فهو يستحق أجراً على أيام العطلات كذلك يستحق أجراً إذا توقف عن العمل بسبب راجع إلى رب العمل وهو ما أشارت إليه المادة (59) من قانون العمل رقم (5) لعام 1995م: "بأن العامل يستحق أجره الكامل خلال فترة توقيفه بسبب قضية تتعلق بالعمل' وفي كل هذا ينبغي على المشرع عند وضع أي قانون سواء قانون الخدمة المدنية أو قانون العمل أن يضع نصب عينيه النتائج والآثار الاقتصادية والاجتماعية في كل ما يقدم عليه من تدخل في القواعد القانونية كي لا تتحول النصوص القانونية إلى عبء وقيد على الافراد سواء أكانوا موظفي دولة أو قطاع خاص ، وأن تر نظرا لتحولات الاقتصادية وانعكاسها على الحياة الاجتماعية التي تتطلب التفاعل السريع و الدقة في تحقيق التوازن المنشود في القانون وفقا لاستقراء الواقع المعاش وفق ما هو حاصل الان في ظل فترات قبل النزاع وبعده والقانون لا يلبي احتياجات الفئة التي جاء لينظم وليحمي حقوقها القانونية.

■ ثانيا: عوامل تحديد الأجور

(أ) اثر التغيرات السعرية على ارتفاع معدلات الأجور في القانون اليمني:

تطور المتغيرات المتوقع تأثيرها على الأجور في الاقتصاد اليمني:

• أتجهت الحكومة اليمنية لتعديل كادر الأجور من فترة لصالح فئات الدخل المنخفضة حيث توالت تعديلات هيكل الأجور للعاملين بالحكومة والقطاع العام.، فقد استخدمت الحكومة اليمنية تخفيضات الرواتب في السنوات الاولى بعد الوحدة في محاولة لخفض حجم الأجور، الذي زاد مع دمج قطاعين عامين بعد توحيد الشطرين في عام 1990م.

• اصبح متوسط الأجور الحقيقة لموظفي القطاع العام في عام 1996م قد خفض بنسبة 15 % من مستويات عام 1990م، وحصل كبار المديرين 11 % فقط من رواتب أقرانهم من القطاع الخاص . وهذه الأجور المنخفضة شجعت الغياب والإنتاجية ، كما شجعت على كثير من الممارسات الإدارية الخاطئة في ظل غياب الرقابة والمحاسبة منها على سبيل المثال لا الحصر الازدواج الوظيفي والعمالة الوهمية والفساد.

• اعتمدت الحكومة اليمنية في عام 1998م الاطار الاستراتيجي لتحديث الخدمة المدنية لإعادة هيكلة القطاع العام وإنشاء نظام يتسم بالشفافية الإدارية لإدارة شؤون الموظفين وتقليل عدد العمال الزائدين عن الحاجة .

• دعم البنك الدولي آليات التمويل ، بمافي ذلك مشروع بقيمة 30 مليون دولار تمت الموافقة عليه في 2000م لوضع أنظمة جديدة لإدارة شؤون الموظفين والمالية وإلغاء عمل 43 ألف موظف كعمالة فائضة ، وإزالة جميع العاملين ذوي الازدواج الوظيفي والوهمي.

• بصدور القانون رقم (43) لسنة 2005م بشأن الوظائف والأجور والمرتبات اليمني قدم مطلب لإنشاء بصمة الكترونية لتحديد هوية موظفي الخدمة المدنية وتأسيس قاعدة بيانات مركزية للعاملين في وزارة الخدمة المدنية لمنع حدوث ازدواج وظيفي . لم يكتمل المشروع بسبب اضرار لحقت بقاعدة البيانات في البنية التحتية الالكترونية خلال ثورة 2011م ولم تكن هناك ميزانية كافية لتطوير نظام تحديد الهوية .

• وبينت لائحة قانون الخدمة المدنية معنى جدول الوظائف والرواتب بانه الجدول الذي يصدر بقرار من مجلس الوزراء ويتضمن تحديد المجموعات والفئات الوظيفية والمراتب والرواتب والعلاوة المقررة لكل فئة.

• أعلنت الحكومة اليمنية في عام 2013 م عن تنفيذ برنامج لإزالة العمال الوهميين وحالات الازدواج الوظيفي في القطاعيين المدني والعسكري بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقواعد البيانات لديها فقط القدرة على تحديد الأسماء المكررة.

وقانون الأجور بصدور القانون رقم (43) لسنة 2005م بشأن الوظائف والأجور والمرتبات ارتكز على عملية تقييم الوظائف وفق التقسيمات والمجموعات حيث بين الفصل الثاني من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية أسس تقسيم الوظائف في المادة (3) إلى مجموعات رئيسية وإلى مجموعات نوعية وفئات وظيفية حسب طبيعة الاختصاص وصعوبة وتعقيد الواجبات ومستوى المسؤوليات الاشرافية وغير الاشرافية وتتضمن المجموعات والفئات مسميات موحدة وتعاريف نمطية لنظام توصيف وترتيب الوظائف.

وذكرت المادة (4) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية تقسيمات الوظائف في اطار المجموعات الرئيسية التالية

1- مجموعة وظائف الإدارة العليا: وتكون مسؤوليات وظائف هذه المجموع اتخاذ الإجراءات والقرارات التي تحدد الأهداف العامة للوحدة الإدارية والمشاركة في وضع الأهداف والسياسة العامة الخاصة بها وتنظيم الاعمال وتنسيقها وتوجيه الافراد وتشجيع اتجاهات التعاون والمشاركة فيها وتنشيطها

2- مجموعة الوظائف الاشرافية: (إدارية- تخصصية وتكون مهام وظائف هذه المجموعة مساعدة وظائف الإدارة العليا والقيام بأعمال تخصصية في المجالات الصحية والهندسية والاقتصادية والزراعية والقانونية والتربوية والمحاسبية والمالية وفي العلوم الطبيعية. ولا يعين في الوظائف التخصصية الا من كان يحمل الشهادة الجامعية الأولى أو ما يعادلها بالمؤهل أو الخبرة

3- مجموعة الوظائف التنفيذية: وتكون مهام هذه المجموعة القيام بإعمال فنية أو كتابية في مجالات هندسية أو تعليمية أو صحية أو إدارية أو ما يماثل أي منها والاشراف على هذه الاعمال وتشترط وظائف تأهيلا علميا مناسبا إلى جانب توافر الخبرة في مجال الوظيفة

4- مجموعة الوظائف الحرفية والمساعدة: تكون مهامها القيام بإعمال محددة المهن المختلفة والاشراف على تنفيذها أو القيام بتنفيذ اعمال حرفية.

5- مجموعة الوظائف الخدمية المعاونة: وتتضمن اعمال وظائف الخدمات المعونة التي يقوم شاغلها تحت الاشراف المباشر بإعمال عادية معاونة في ميادين عمل مختلفة لا تتطلب خبرة سابقة أو اعدادا تعليميا أو مهنيا خاصا وقد تتطلب استخدام بعض الأدوات أو المعدات البسيطة.

ونصت المادة (6) على انه يحدد نظام توصيف الوظائف وترتيب الوظائف تفصيلا توزيع الوظائف بين المجموعات والفئات.

وفي المادة (7) من اللائحة التنفيذية بينت محتوى جدول الوظائف والرواتب وبينت الحد الأدنى لأجر الفئة بانه ادنى ربط لأول مرتبة مالية من مراتب الفئة.

والحد الأعلى لأجر الفئة هو نهاية ربط اعلى مرتبة مالية يدرج فيها الموظف افقيا بالعلاوات أو الترقيات .

وبينت مجال الانطباق في المادة (8) إذ تسري احكام هذه اللائحة على :

1- موظفي وحدات الجهاز الإداري للدولة.

2- موظفي القطاعين العام والمختلط حتى تصدر التشريعات المنظمة للعمل في هذين القطاعين

وفي نطاق فئة العمال الخاضعين لقانون العمل اذ يرتبط مصطلح الأجر بهم وفق قانون العمل رقم (5) لسنه 1995م، يعد الأجر العنصر الثاني المميز لعقد لعمل، فإذا تخلف الأجر تخلف عنصر أساسي من عناصره، والعامل يلتزم بالعمل نظير أجر يعطى له من قبل رب العمل وأي عمل يقوم به شخص للغير دون أن يقابله أجر لا نكون بصدد عقد عمل، فيكون من قبيل أعمال التبرع، إلا ما كان من الأعمال التي لا يمكن عملها بدون أجر حتى ولو لم يحدد الأجر في العقد وهو ما جاء في المادة (787) من القانون المدني اليمني رقم (14) لعام 2003م و المشرع اليمني أقام قرينتين على انتفاء نية التبرع مالم يقم دليل على العكس والقرينة الأولى هي عند إتمام عمل لم تجر العادة بالتبرع به وأما القرينة الثانية فهي إذا كان العمل داخلا في مهنة من أداه فتكون بأجر، كما نصت المادة (788) مدني بوضع أسس تحديد الأجر إذا لم تنص عقود العمل الفردية أو الجماعية أو لوائح المصنع على الأجر الذي يلتزم به رب العمل.

وكي يكون هناك تحديد لما يتقاضاه الفرد المستخدم سواء الموظف أو العامل من أجور ومزايا مالية أخرى ينبغي تطبيق سياسة موضوعية تعتمد على ما يسمى بنظام تقييم الوظائف، بغرض تحديد اجر عادل للوظيفة، بحيث يكون هناك ربط بين معدل الأجور التي يحصل عليها العاملون أو الموظفين وبين حجم مساهمتهم في تحقيق اهداف العمل وتسعى الدولة أو المؤسسية من وراء التقييم تحقيق مايلي :

1- العدالة في الأجور والرواتب عن طريق وضع أسس ثابته لتحديد المسؤليات والواجبات.

2- المساوة في تحديد الرواتب والأجور للوظائف المتماثلة في المسؤوليات والواجبات بغض النظر عن جنس ، جنسية أو ديانة من يشغلها .

3- تحقيق الكفاية للمستخدمين وذلك بتحقيق التوازن بين كمية الأجر والراتب والالتزامات الضرورية التي يواجهونها في حياتهم.

4- يساعد التقييم في وضع شرائح للأجور والمرتبات تتماشى مع طبيعة العمل المؤدى وفي تقييم الاداء .

كما يجيب الحد من الفساد الإداري وتقليل نفقات رواتب القطاع العام واتباع المسألة والمحاسبة في حالات الازدواج الوظيفي والعمالة الوهمية لأنها اثقلت كاهل موازنة الدولة وحرمت فاعلين اخرين من استيعابهم في وظائف الدولة.

كما يجب تفعيل قانون الفساد ، واتاحة الفرصة للقطاع الخاص لخلق بدائل أكبر عن التوظيف في القطاع العام

(ب) صدور تشريعات وقوانين تنظم وترفع الحد الأدنى للأجور

بدأت اليمن في اتباع سياسة لتحديد حد أدنى للأجور وتحديد علاوة غلاء المعيشة بحيث لا تقل عن الحدود

التي اقرتها الحكومة لموظفيها وعمالها وتم اصدار قانون لتحديد الحد الأدنى للأجور عند مستويات معينة وهو القانون رقم (43) لسنة 2005م بشأن الوظائف والأجور والمرتبات اليمني والذي قضى بحد ادنى للأجور لا يقل عن 20 الف ريال يمني. تليها المرحلة الثانية في 1 أكتوبر 2007م، زيادة عامة في مارس 2008م ، تليها 1 نوفمبر 2018.

والحقيقة ان هذا الحد يعد ضئيل مقارنة بما هي عليه الأسعار للسلع ومن الضروري فعلا مواكبة الأجور لارتفاع الأسعار ، بالإضافة إلى جانب مهم لا يجب اغفاله وهو ضرورة مواكبة الأجور لمستويات الإنتاجية . وجميع هذه الاثار السلبية من تغير الظروف الاقتصادية للدولة في ظل حدوث متغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية لم تعد الحكومة قادرة على أداء دورها بشكل فعلي ، وادى عجز الموازنة العامة للدولة إلى تراجع دورها بسبب الاعتماد على الاقتراض الخارجي والمساعدات ، كما شكل التوظيف المتفاقم في القطاع العام ضغط على ميزانية الدولة قبل النزاع وتستهلك ما يمثل في المتوسط 32% من الانفاق الحكومي كمرتبات وأجور واضافة اعداد كبيرة إلى كشوفات الرواتب خاصة من الأجهزة العسكرية والأمنية وهذا سيشكل عائق وتحدي كبير إذ بعد عملية انتهاء الحرب وبدء عملية الاعمار ستكون أولويات المرحلة هو الانفاق العام والدعم الخارجي ، مما يعني ان اليمن قد يواجه صعوبات في الحصول على تمويل ثابت لرواتب القطاع العام .

ويجب تفعيل عمل النقابات العمالية للتأثير لتغيير هيكل التوظيف والأجور ، من خلال المطالبة بزيادة الأجور ، وتفعيل دورها للتأثير في التغيير في مسألة الأجور.

■ ثالثا: تعريف الأجر في مستويات العمل الدولية والعربية

(أ) تعريف الأجر في مستويات العمل الدولية:

أهتمت منظمة العمل الدولية في إطار جهودها لحماية العمال، منذ وقت طويل، لتعريف الأجر، وذلك لإدراكها لأهمية الأجور بالنسبة للعمال والمنازعات التي تثور بشأنها بين العمال وأصحاب الأعمال، واستشعاراً منها للمخاطر المختلفة التي تهددها، وخاصة من جانب صاحب العمل، فأصدرت اتفاقية العمل الدولية رقم 95 لسنة 1949م الخاصة بحماية الأجور، وقد تناولت في المادة الأولى منها تعريف الأجر، حيث نصت على أن: 'في تطبيق هذه الاتفاقية يقصد (بالأجر) كيفما سمي وكيفما احتسبت قيمته، ما يقدر نقداً من مرتب أو كسب تحدد قيمتها بالتراضي أو بالتشريع الوطني، ويجب أداؤه بموجب عقد خدمة مكتوب أو شفهي ـ أبرم بين صاحب العمل والعامل ـ سواء كان العمل قد تم أو جار إتمامه، أم لخدمات قد أديت أو جار أدائها" (1).

(أ) تعريف الأجر في مستويات العمل العربية:

تنفيذاً للهدف الذي من أجله تم إنشاء منظمة العمل العربية، وإسهاماً منها في رفع مستوى معيشة الطبقة العاملة، وتحسين أوضاعها الاجتماعية، اهتمت هذه المنظمة بموضوع الأجور، وإن كان هذا الاهتمام حديثاً نوعاً ما، فأقر مؤتمر العمل العربي في دورته الحادية عشرة، والمنعقد في مدينة عمان بالأردن، اتفاقية العمل العربية رقم 15 لسنة 1983م، بشأن تحديد وحماية الأجور.

وقد عرفت المادة الأولى من هذه الاتفاقية الأجر بأنه:

'يقصد بالأجر كل ما يتقاضاه العامل مقابل عمله، بما فيه العلاوات والمكافآت والمنح، وغير ذلك من متممات الأجر" (2).

وطبقاً لتعريف منظمة العمل العربية، فإن الأجر يشمل كل ما يتقاضاه العامل مقابل عمله سواء أكان نقدياً أو عينياً، ويشمل هذا الأجر العلاوات والمكافآت والمنح والمزايا أياً كان نوعها وغير هذه الصور من متممات الأجر.

■ المحور الثاني: تشريعات العمل الدولية والعربية والوطنية لتحديد الحد الأدنى للأجور

يعتبر الحد الأدنى القانوني للأجور هو مبدأ حقوقي يحدد مقدار ما يجب على أصحاب الاعمال دفعه إجمالا كحد أدنى للعاملين مقابل كل ساعة عمل واحدة.

لذا فإن الحد الادنى القانوني للأجور هو أقل أجر يجب دفعه وغير مسموح بأن يتقاضى العاملين أقل من ذلك

■ أولاً: الحد الأدنى للأجر في مستويات العمل الدولية:

كانت منظمة العمل الدولية ولا زالت

1) اتفاقية العمل الدولية رقم 95 لسنة 1494م، منشورة في عزيزة محمد علي، اتفاقيات العمل الدولية التي صدقت عليها مصر، مطابع الجامعة العمالية، بدون تاريخ، ص200.

2) اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، منشورات منظمة العمل العربية، الطبعة الخامسة، سنة 2006م، القاهرة، ص202.

تعمل على الارتقاء بمستوى معيشة العمال، وكانت البداية بضمان حد أدنى من المعيشة الكريمة والإنسانية لهم، وذلك من خلال تحديد حد أدنى للأجر يحقق ذلك، فأقر مؤتمر العمل الدولي الاتفاقية رقم (131) بشأن تحديد الحد الأدنى للأجور في سنة 1970م، وقد احتوت هذه الاتفاقية على 14 مادة منها تسع مواد إجرائية، وقد أوجبت هذه الاتفاقية على كل دولة عضو في منظمة العمل الدولية أن تضع حداً أدنى للأجور، يحمي العمال الذين تجعل شروط عملهم هذه الحماية المطلوبة، ويمكن لكل دولة أن تحدد فئات العمال الواجب حمايتهم [1]، وأن تحدد الفئات المستثناة من أسباب ذلك [2]

■ ثانيا :الحد الأدنى للأجر في مستويات العمل العربية:

إن منظمة العمل العربية منذ نشأتها، وضعت قضايا العمال نصب أعينها، وأولتها الرعاية اللازمة، وخاصة وضع حد أدنى للأجر، وحماية الأجر بصفة عامة، فقد عرضت اتفاقية العمل العربية رقم 1 لسنة 1966م، بشأن مستويات العمل العربية، في العديد من موادها لموضوع حماية الأجور بما فيها وضع حد أدنى لأجر العامل، ثم عادت وأكدت اهتمامها بهذا الموضوع مرة أخرى في اتفاقية العمل العربية رقم 6 لسنة 1976م، والتي عدلت أحكام الاتفاقية رقم 1 لسنة 1966م.

وأخيراً أصدرت الاتفاقية رقم 15 لسنة 1983، بشأن تحديد وحماية الأجور.

وقد احتوت الاتفاقية الأخيرة على 25 مادة مقسمة إلى أربعة أبواب، خصصت الباب الثالث منها لحد أدنى للأجور، والذي يحتوي المواد من السادسة عشرة وحتى المادة العشرين [3].

وقد عرفت الحد الأدنى للأجور بأنه المستوى المقدر للأجر ليكون كافياً لإشباع الحاجات الضرورية للعامل وأسرته كالملبس والتغذية والسكن، للعيش بمستوى إنساني لائق [4]، وأجاز للدول أعضاء المنظمة أن تأخذ بنظام الحد الأدنى للأجور، وحظر أن يقل أجر العامل عن هذا الحد ويشمل في تطبيقه جميع الفئات العمالية [5]، على عكس ما قضت به اتفاقية العمل الدولية رقم 131 لسنة 1970م، والتي أجازت للدولة استثناء بعض فئات العمال من الحد الأدنى للأجور، وألزمت كل دولة أن تشكل لجنة أو لجان، تمثل فيها الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال، تكون مهمتها تحديد الحد الأدنى للأجور وتنظم التشريعات الوطنية الإدارة والجهة المخولة التي يصدر عنها قرار تحديد الأجور المتخذ من قبل هذه اللجنة أو اللجان المذكورة [6].

■ ثالثًا: الحد الأدنى للأجر في القانون اليمني:

وجدير بالذكر ان تحديد حد أدنى للأجر يعد من أهم مظاهر تدخل الدولة في مجال علاقات العمل، من اجل تدعيم الأمن والسلام الاجتماعي، ويقصد به الحد الذي لا يمكن للمؤسسات أن تدفع أجور لعمالها أقل منه وهو مطبقا في القطاع العام والخاص ويحدد تبعا للاحتياجات الحيوية للعمال والامكانيات الاقتصادية للبلاد، إذ يربط تطوره بتطور أسعار المنتجات والخدمات الأولية الواسعة الاستهلاك المحددة في ميزانية عائلية نموذجية تحدد بأحكام تنظيمية ووفقا لمتطلبات التنمية والاهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تسعى البلد لتحقيقها.

وقد نظم قانون الخدمة المدنية رقم (19) لعام 1991م وقانون العمل رقم (5) لعام 1995م والذين شملا تنظيم شروط العمل وتحديد العلاقة بين الموظف والدولة وبين العامل وأصحاب العمل وضبط الحقوق والالتزامات الناتجة عن هذه العلاقة كما تعالج وتحدد مكونات الأجر وتحديد العناصر الثابتة فيهما والمتغيرة والعوامل المرتبطة به كتحسين العمل أو التحسين الإنتاج أو تحسين ظروف العمل وغير ذلك إلى جانب حصر مختلف المكافآت والحوافز وتحديد شروط منحها ، ومنعها في بعض الحالات ، كما تحدد الظروف والشروط التي يتم فيها رفع الأجور أو تحسينها ووضع جداول زمنية لمراجعتها وتحديد الشروط التي تتحكم في هذه العمليات وبموضوع الأجور والتعويضات والمكافآت ،

---

1) المادة الأولى من اتفاقية العمل الدولية رقم 131 لسنة 1970م، بشأن تحديد الحد الأدنى للأجور، عزيزة محمد علي، مرجع سابق، ص266.

2) المادة الثانية من الاتفاقية.

3) اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، مرجع سابق، ص201:207.

4) المادة السادسة عشر من الاتفاقية.

5) المادة السابعة عشر من الاتفاقية.

6) المادة الثامنة عشر من الاتفاقية.

ومقاييس العمل بما فيها ساعات العمل وتوزيعها ، الأجور الأساسية ، التعويضات المرتبطة بالأقدمية والساعات الإضافية وظروف العمل ، فترة التجريب والتدريب المهني ، التغيب عن العمل واجازات الموظف والعامل ،إجراءات المصالحة في حالة وقوع نزاع جماعي وطرق تسويتها وممارسة الحق النقابي.

وفي اليمن كان لقرارات السلطة العامة (الحكومة) في تحديد الأجور التي روعي فيها الوضعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وقد اخذ في عين الاعتبار في ذلك كل من أسلوب تقسيم الوظائف وكذا الحد الأدنى للأجور في فترات سابقة إلا أن الممارسات الإدارية بإضافة الاعداد الكبيرة من الموظفين دون ادنى تطبيق لمعايير التوظيف

وقد جاء القانون رقم (43) لسنة 2005م بشأن الوظائف والأجور والمرتبات اليمني في المادة (2) منه وحدد دلالات ما ذكرناه انفا في معنى الكلمات الواردة نذكر منها: وحدات الخدمة : كافة سلطات وأجهزة الدولة المدرجة في الموازنة العامة .

الهيكل العام: الهيكل الموحد للوظائف والمرتبات والأجور لكافة وحدات الخدمة العامة.

الراتب: الراتب الأساسي الشهري الذي يستحقه الموظف بمقتضى الهيكل العام في هذا القانون مقابل قيامة بمهام الوظيفة التي يشغلها ولا يشمل البدلات المرتبطة بالبعد الجغرافي أو بطبيعة الوظيفة.

النظام: نظام الأجور والمرتبات للوظيفة العامة في كافة وحدات الخدمة العامة.

خط الفقر: قيمة سلة المواد التموينية الأساسية التي تشتمل على المواد الغذائية وغير الغذائية ويقاس من خلال النتائج التي تكشف عنها المسوحات الدورية لميزانية الاسرة . وعلى ذلك نصت المادة (38) من ذات القانون.

وعند استعراض المادة الثالثة والتي تنص على الأهداف التي على القانون تحقيقها وهي كالاتي :

ا. بناء هيكل موحد للأجور والمرتبات يقوم على ربط الراتب بالوظيفة ونوع العمل المؤدى وإعادة تقييم التوازن بين الراتب والبدلات .

ب. تمكين الدولة من أن تكون رب عمل قادر على جذب الكفاءة الجيدة .

ج. بناء جهاز حكومي كفء وفعال قادر على تقديم خدمات التوعية ذات المستوى العالي للمواطنين بما يهيئ المناخ الملائم للاستثمار.

د. معالجة الخلل في التوازن بين المناطق الحضرية والريفية .

ه. تخفيف الضغط أو الانكماش في سلم الرواتب بين الحد الأدنى والحد الأعلى إلى ثمانية أمثال الحد الأدنى .

ز. تحقيق الاستغلال الأمثل لما يتم انفاقه من الموازنة العامة للدولة على الأجور وما في حكمها .

ح. رفع الحد الأدنى للأجور والمرتبات بما يتناسب وخط الفقر .

و نصت المادة (38/ أ) من القانون رقم (43) لسنة 2005م بشأن الوظائف والأجور والمرتبات على انه يعرف الحد الأدنى للأجور والمرتبات بأنه :"المبلغ المالي الذي يبدأ به سلم الأجور والمرتبات بالهيكل العام الموحد المرفق بهذا القانون عند المستوى السادس الدرجة (عشرين) المرتبة الأولى ".

وعرفت الفقرة (ب) الحد الأعلى للأجور والمرتبات بأنه : 'المبلغ المالي الذي ينتهي به سلم الأجور والمرتبات بالهيكل العام الموحد المرفق بهذا القانون عند المستوى الأول الدرجة (واحد) المرتبة الأولى" .

وحددت ذات المادة في الفقرة (ج) احتساب المبالغ المالية في درجات الهيكل الموحد من الدرجة واحد وحتى الدرجة عشرين (الحد الأعلى ، والحد الأدنى) على نص الفقرة (ه-) من المادة (3) من هذا القانون . كما نصت الفقرة (د) على انه تحتسب المبالغ المالية بين مراتب الدرجات في الهيكل الموحد على أساس نسبة (8%) من بداية ربط كل درجة على حدة .

وبينت الفقر(ه) من المادة (38) الحد الأدنى للأجور بمبلغ لا يقل عن عشرين الف ريال ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون ويراعى مستقبلا نتائج مسح ميزانية الأسرة وعلاقته بخط الفقر ومعدل التضخم.

وجاءت المادة (9/ب) مبينة الاشراف العام لمجلس الوزراء على اعادة النظر في جدول الوظائف والرواتب والعلاوات وتعديله كلما اقتضت الضرورة وذلك في ضوء الدراسات الخاصة بكلفة المعيشة وبما يتلاءم والسياسات الاقتصادية للدولة.

والمادة (11) شكلت المجلس الأعلى للخدمة المدنية وحدد مواعيد اجتماعه ونظام عمله بقرار من مجلس الوزراء كما حددت مهامه حيث نصت الفقرة (ب) على أن ' تقديم المقترحات الهادفة إلى تحقيق التنسيق والترابط بين خطط التنمية الإدارية وخطط التنمية الشاملة إلى مجلس الوزراء '.

وفي نطاق العمل الخاص يعد تحديد الحد الأدنى للأجر من المسائل الهامة بالنسبة للعمال كونه يوفر لهم قدر من الحماية للوفاء باحتياجاتهم والمعيشة والحياة الكريمة، وهذا الحد يجب ان يكون محدد وفق القانون كما يجب ان يوضع في الاعتبار التطورات المختلفة التي

ظهرت على المجتمع حتى يكون هناك توافق مع أوضاع المجتمع والحالة المعيشية للعمال. كما أن مسالة مساواة أجور العمال حظيت باهتمام المشرع إذا ما تماثلت الاعمال ويحظر التمييز بين العمال بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة أو الأصل أو اللغة. وقد حرصت منظمة العمل الدولية والعربية ذلك وعكست التشريعات الوطنية مفاهيم الاتفاقيات

نجد ان التشريعات الوطنية للدول فصلت ما اجملته اتفاقيات العمل الدولية والعربية فنجد أن المشرع اليمني حرص على وضع حد أدنى للأجر لا يجوز للمتعاقدين النزول عنه، ولا يستطيع صاحب العمل أن يوضع الأجر الذي يرتضيه حتى ولو بموافقة العامل.

ويعتبر الحد الأدنى للأجر قيدا على حرية المتعاقدين في تحديد الأجر باعتباره عنصراً جوهرياً من عناصر عقد العمل، إذ لا يجوز لهما الاتفاق على أجر يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً، فان وجد مثل هذا الاتفاق استحق العامل الحد الأدنى الذي قرره القانون. ولهذا أوجب المشرع بإنشاء مجلس عمل خاص بتحديد الأجور حيث نصت المادة (11) من قانون العمل اليمني رقم (5) لسنة 1995م على ما يلي:

-1 'يشكل بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير مجلس عمل يتكون من ممثلي الوزارة، وممثلين عن العمال وأصحاب العمل لوضع الخطوط العريضة وتقديم التوصيات للحكومة في المجالات التالية:

. مشروعات قوانين ونظم العمل، السياسة العامة للأجور والحوافز وأي مستحقات أخرى، التدريب والتأهيل المهني للعمال.

-2 يحدد قرار مجلس الوزراء أسماء أعضاء مجلس العمل ونظام سير العمل فيه.

كما راعى المشرع ظروف العاملين سواء من حيث طبيعة أعمالهم أو مكان أداء العمل وحجم العمل ونوعيته ومؤهلاتهم وخبراتهم ويتم تحديد أصناف العمل وفئات الأجور للأعمال والمهن حسب طبيعة العمل من حيث الحجم والنوع وفقاً للمبادئ التي حددتها المادة (54) من قانون العمل والتي تنص على أن "تحدد أصناف وفئات الأجور للأعمال والمهن حسب حجم العمل ونوعيته وفقاً المبادئ التالية': طبيعة المهام والواجبات والمسؤوليات، المؤهلات والخبرات اللازمة للقيام بالعمل، أهمية العمل ودوره في تطوير الإنتاج وجودته، مردود العمل، ظروف العمل ومكانة.

كما تنص المادة (55) من قانون العمل، على أنه: 'لا يجوز أن يقل الحد الأدنى للأجور عن الحد الأدنى للأجور في الجهاز الإداري للدولة، وإذا كان العامل يعمل على أساس الإنتاج أو القطعة، فلا يجوز أن يقل متوسط الأجر اليومي له عن الحد الأدنى المقرر للأجر اليومي للمهنة، أو الصنعة، وبحسب الأجر اليومي للعامل الذي يتماثل أجرة بالشهر أو الأسبوع أو اليوم على أساس متوسط ما يتقاضاه نظيره العامل من أجور عن أيام عمله الفعلية لدى صاحب عمل واحد في السنة الأخيرة أو خلال مدة عمله إذا كانت أقل من سنة '

وعلى ذلك فإنه متى أتفق في عقد العمل على تحديد الأجر أو وجد نص في لائحة المصنع تحدد الأجر وكان ذلك التحديد غير مخالف لنص المادة سالفة الذكر، فإنه لا يحق لأحد طرفي العقد تعديل ذلك الأجر وفقاً لإرادته المنفرد، فلا يستطيع صاحب العمل لما له من سلطة أن ينقص من الأجر، كما لا يستطيع العامل أن يطلب زيادة على الأجر إلا إذا كان مع المرور الزمن قد نقص عن الحد الأدنى المحدد في قائمة العمل التي يعدها مجلس العمل الذي نص عليه في المادة المذكورة سابقا، ذلك أن أعضاء المجلس المذكور يستطيع تحديد الأجور وفقاً لنص المادة (55) من قانون العمل بتحديد الحد الأدنى لما يحتاج إليه العامل من التكاليف المعيشية بحسب الظروف القائمة في البلاد.

اذا كان الأجر من العناصر الهامة في عقود الخدمة وعقود العمل ،فإنه أكثر أهمية بالنسبة للعامل وتزداد هذه الأهمية فيما يتلق بتحديد الحد الأدنى للأجر ذلك أن الأخير يتنازعه اعتباران ، احدهما اقتصادي ، والأخر اجتماعي اما الاعتبار الاقتصادي فيتمثل في أن الأجر هو أحد العناصر المهمة في تحديد تكلفة الإنتاج ، والاعباء التي تقع على عاتق صاحب العمل فتزداد هذه الأعباء بزيادة عناصر التكلفة الإنتاجية وتنخفض بانخفاضها ، أما الاعتبار الاجتماعي فهو أن يحصل العامل على دخل ، مقابل عمله ، يضمن له الحد الأدنى اللازم لإشباع احتياجاته ، في ضوء الأسعار التي يدفعها في مقابل المأكل والمشرب والملبس والتعليم والصحة وهو ما يعرف بسلة الاستهلاك.

وعند تحديد الحد الأدنى للأجر يجب مراعاة التوازن بين هذين الاعتبارين، بحيث لا يهمل احدهما لصالح الاخر، والا كانت النتائج وخيمة سواء من الناحية الاقتصادية، إذا ما تم تحديد الأجور بصورة مبالغ فيها حيث يؤدي ذلك إلى احجام أصحاب رؤوس الأموال عن الاستثمار، وخلق فرص جديدة، أو من الناحية الاجتماعية،

إذا ما حددت أجور العمال على نحو لا يحقق لهم متطلباتهم الأساسية، مما يؤدي إلى وقوع اضطرابات اجتماعية، ويتهدد السلام والامن الاجتماعي

من الواضح أن هناك مظاهر خلل واضحة في سياسات الأجور في الاقتصاد اليمني مما يضع تحديات ومعوقات تعوق أي تعديلات في السياسة الأجرية والواقع يفرض ظروف معيشة لا يتلاءم مع الحد الأدنى للرواتب والتي حدد حدها الأدنى في المادة (38/ ه) من القانون رقم (43) لعام 2005م اذ نصت على " يحدد الحد الأدنى للأجور بمبلغ لا يقل عن عشرين الف ريال ابتداء من تاريخ صدور القانون ويراعي مستقبلا نتائج مسح ميزانية الاسرة وعلاقته بخط الفقر ومعدل التضخم ". فتجد صعوبة

■ الخاتمة

ان تطبيق سياسات قديمة في ظل أجهزة إدارية تعاقبت وجعلت من نظم الحكم المتتالية لا تستجيب للإصلاحات القانونية والمالية ولا حتى للتفكير في أزمة المواطن الخانقة في ظل ارتفاع الأسعار وغلاء الإيجارات والازمة الإنسانية وارتفاع المشتقات النفطية و ازدياد النفقات والسلع مما اثر على حياة المواطن ومستوى معيشته وعلى الصعيد الاخر سبب التوظيف المتزايد في القطاع العام في اليمن في فترة ما قبل النزاع وبعده ضغطا على ميزانية الدولة لتستهلك ما يمثل 32% من الانفاق الحكومي كمرتبات واجور بين عامي 2001م و2014 م . ولم يكن هناك اصلاح قانوني للمطالبة بزيادة الحدين الأعلى و الأدنى للأجر والنظر لمطالب القاعدة العريضة من صغار ومتوسطي الموظفين ليساعد المواطنين سواء من القطاع الحكومي كموظفي الدولة أو العمال العاملين في القطاع الخاص وتبني إصلاحات في قضية الحد الأدنى والاعلى للأجر أو لدخل المواطن البسيط الذي انهكته المعاناة الحياتية في ظل رواتب واجور ضئيلة لا تلبي الاحتياجات اليومية للمواطن وارتفاع مهول للأسعار والخدمات وانخفاض في العملة الوطنية

العديد من المشكلات تعاني منها الهياكل الإدارية في الدولة والقانونية وأيضا زادت حدة المشكلات مع التوسع الكبير في عدد العاملين في وظائف الدولة والقطاع الخاص . وادت الممارسات الخاطئة وغير المدروسة لكثير من المشاكل وسببت المعالجات الخاطئة فشل في ضمان الاستقرار المؤسسي أو الاجتماعي مع كثر المطالبة بالزيادات أو العلاوات السنوية التي تهدف للتخفيف من الضغوط التضخمية على دخول الافراد من موظفي جهاز الدولة والخاص مراعاة للاستقرار الاجتماعي والتي لا تجدي لأنها أيضا تصل منقوصة للمستحقين ولا تلبي احتياجات الواقع والحياة الكريمة وارتفاع المعيشة.

وعلى الرغم من المحاولات في معالجة الوضع الاقتصادي السيء الذي تمر به الحكومة اليمنية والعجز في إيجاد حلول وإجراءات إيجابية تزيد من مقدار الحد الأدنى للأجور والتوزيع العادل للموارد وإخضاع الجميع للمعايير المالية والإدارية ذاتها ، فلم نجد برنامج متكامل لإصلاح الأجور ورفع الحد الأدنى ومعالجة لوضع الموظفين الإداريين وللزيادة الحاصة في التوظيف سواء على مستوى التعيينات الجديدة الإدارية أو على مستوى التعيينات في القطاع الأمني والعسكري . ونجد في المقابل استشراء للفساد وضعف الكفاءة واستغلال النفوذ وعدم المسألة أو المحاسبة مما يؤدي إلى تراجع الدولة في أداء مهامها

■ التوصيات:

1. تعديل الحد الأدنى للأجور ليتلاءم مع طبيعة الحياة المعيشية للمواطن وفق معالجات اقتصادية موضوعية
2. تشكيل فريق اقتصادي وقانوني لوضع معالجات
3. إعادة النظر في سياسات الأجور في القطاع العام والقطاع الخاص بما يضمن تحقيق التوازن ويحقق الصالح العام
4. وضع نظام معلوماتي أوسع وتفعيل نظام البصمة وتطوير نظام تقنية المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة.
5. وضع نظام لمراجعة المرتبات والأجور خلال فترات زمنية محددة في ضوء العوامل الاقتصادية والميزانية العامة للدولة
6. تطوير وتحديث التشريعات الخاصة بالخدمة المدنية
7. التزام الحكومة بالخفض من الانفاق المسبب لاستنزاف الموارد والنفقات بالعملة الصعبة
8. مراجعة هيكل الأجور والمرتبات بما يعكس تلبية حاجات المواطن المعيشية
9. قيام نظام التعيينات والترقيات بناء على الأساس الموضوعي ومعيار الجدارة
10. تفعيل دور أجهزة المتابعة والتقييم لاي ممارسات خاطئة في زيادة التوظيف تشكل عبء على الموازنة العامة للدولة
11. تحقيق مبدأ عدالة توزيع الرواتب والمزايا والتعويضات المالية وتطوير مفاهيم اعداد الميزانية وأساليب ادارة الموارد البشرية في الأجهزة الحكومية
12. تفعيل دور النقابات

نبذة عن تأسيس مركز الأبحاث الزراعية -الكود م/أبين

إعداد/ د.باالليل محمد كمندر | رئيس قسم الوقاية بمركز الأبحاث الزراعية -الكود م/ أبين

■ المدراء الذين تعاقبوا على المركز منذ الاستقلال الوطني إلى يومنا هذا

1- م/غازي علي
2- د/محمد سالم باسندوه
3- م/محمود العفيفي
4- عمر حسن سالم
5- م/ أبوبكر سالم المعلم*
6- م/سامي جواد همشري**
7- د/سعيد عبدالله باعنقود
8- د/محمد سعيد مقطري
9- عبدالواحد عثمان مكرد
10- م/أنور خالد
11- د/شفيق محسن عطا
12- د/احمد سعيد الزري **2
13- د/هادي محمدالشبيحي
14- د/خضر بلم عطروش
15- م/ نجيب سعيد أبكر
16- د/ محمد سالم الخاشعة

والخاشعة هو المدير الحالي الذي يقود هذا الصرح العلمي الرفيع بكل همة واقتدار برغم كل الصعوبات والمشاكل التي توجهه إلا أنه صامد ويعمل بجهود ذاتية صرفه ومعه كل المخلصين من الباحثين لتثبيت دور المركز العلمي والحفاظ على ما تبقى من ممتلكاته، ونتمنى له التوفيق والنجاح في مهامه النبيلة.

نبذة مختصرة عن تأسيس مركز الأبحاث الزراعية-الكود م/ أبين.

كانت تلك عنوان مداخلة قدمت في الأمسيات الثقافية الرمضانية للفترة من 16 إلى 23رمضان1440هجرية، برعاية إدارة محلج القطن ومنتدى شباب الكود الثقافي في يوم الثلاثاء الموافق 28/5/2019م.

تأسس مركز الأبحاث الزراعية الكود خلال ثلاث مراحل تاريخية مهمة للغاية وهي على النحو التالي:

• المرحلة الأولى: مرحلة الأساس وتمت في ظل الاحتلال البريطاني للجنوب وامتدت من 1945م وحتى 1967م عشية الاستقلال الوطني.

• المرحلة الثانية: يمكن أن نطلق عليها المرحلة الذهبية للمركز وتمتد من الاستقلال الوطني ١٩٦٧م إلى ١٩٩٠م.

• المرحلة الثالثة: وهي مرحلة ما بعد الوحدة إلى اليوم.

■ المرحلة الأولى:

هي الفترة الأولى وبداية تأسيس المركز في عام 1945م الذي تزامن مع تأسيس محلج القطن وكذا تأسيس لجنة أبين الزراعية (ABYAN BOORD) التي كانت تشرف على الأنشطة الزراعية في دلتا أبين بما فيها شبكة الري وتنظيمها وكان موقع التأسيس حينها في مدينة جعار لكل من الأبحاث الزراعية ومحلج القطن ثم تم نقلهما فيما بعد إلى منطقة الكود في عام١٩٥٥م ، وقد تولى إدارة المركز في ذلك الوقت المهندس سعيد مولى من تنزانيا تم إحضاره بواسطة الانجليز آنذاك ويعتبر أول مدير للمركز حتى عشية الاستقلال.

كان الهدف من تأسيس المركز هو الاهتمام والعناية بمحصول القطن وبالذات القطن طويل التيلة بهدف تلبية احتياجات مصانع الغزل والنسيج البريطانية من القطن ومن أجل ذلك فتحت ثلاثة أقسام فنية رئيسة تعتني بالمحصول وهي:

1. قسم المحاصيل الحقلية وقد تولى إدارته المستر أنتوني.
2. قسم الحشرات والذي تولى إدارته المستر توماس وهما باحثان كلا في مجال اختصاصه تم إحضارهما من بريطانيا لغرض عمل البحوث والدراسات على محصول القطن.
3. قسم التربة والري.

تم استيراد صنف من القطن أسمه (كوكر ويلت) قطن متوسط التيلة من السودان- تم لاحقا تخصيص زراعته في دلتا تبن- وتم دراسته وتعميمه في الدلتا وبفضل هذا النشاط فقد اشتهرت زراعة محصول القطن آنذاك واقبل عليه الكثير من المزارعين بفضل التشجيع والدعم للمزارعين وخصوصا تقديم القروض البيضاء

1- الرمز التي بجانب الاسم المذكور تدل على أنه
* مدير لمرتين مختلفتين
** مدير لثلاث مرات مختلفة

التي تدفع للمزارعين لمساعدتهم على زراعة القطن والاهتمام به ، وأنشئت قنوات الري والجسور والسدود التحويلية لغرض ري الأراضي بالسيول التي تحمل الطمي المخصب للأراضي وأيضا بفعل جودة الأراضي والاهتمام من قبل البحوث والمزارع على حد سواء فقد أدى ذلك إلى انتاج القطن طويل التيلة ذو جودة عالية مما أدى إلى تنافس الشركات على استيراده وشراءه وحظي بأسعار عالية في الأسواق الخارجية ، كما تم استئجار أراضي من السلطنة الفضلية واليافعية في كل من الكود وجعار لإجراء التجارب عليها وإنتاج بذرة المربي من القطن.

تم بناء إدارة للأقسام الفنية والإدارية وهي موجودة حتى اليوم شاهد على ذلك الزمن الجميل من عمر المركز، كما تم بناء مساكن للباحثين والوافدين من بريطانيا ومساكن أخرى للعمال المحليين وهي أيضا ما تزال باقية حتى اليوم. وتم تأسيس محطات بحثية أخرى في مناطق أخرى كأحور ولودر وبيحان وميفعة وغيرها من السلطنات والمشيخات الجنوبية آنذاك وكانت تزرع القطن طويل وقصير التيلة على حد سواء ويورد إلى لجنة أبين في جعار ومن ثم يتم نقله إلى محلج القطن في الكود لحلجه ثم يصدر إلى بريطانيا.

■ المرحلة الثانية:

وهي المرحلة الذهبية من عمر المركز وهي مرحلة ما بعد الاستقلال الوطني١٩٦٧م وحتى 1990عام الوحدة وفيها تم الاهتمام بالمركز ورعايته من قبل الدولة والإشراف عليه من قبل وزارة الزراعة التي تأسست بعد الاستقلال مباشرة، ووقتها كانت قد تخرجت بعض الكوادر المحلية ممن درسوا بالخارج ونخص بالذكر منهم د/محمد سالم باسندوة أخصائي بستنة ومحمود العفيفي والمهندس حسين محمد علوي والدكتور أبوبكر سالم المعلم الذي تخرج من جامعة القاهرة وغيرهم

وقد تولى قيادة المركز بعد الاستقلال مباشرة المهندس غازي ناصر من أبناء محافظة عدن لفترة قصيرة ولكن سرعان ما قامت ضده مسيرة من قبل العاملين أرغمته على ترك منصبه ربما لانحيازه إلى جانب الاحتلال البريطاني في ذلك الوقت.

ثم تولى من بعده د/محمد سالم باسندوة ليصبح ثاني مدير بعد الاستقلال وأضاف استحداث قسم جديد هو قسم البستنة بحكم اختصاصه وهو القسم الرابع الذي يعتني بالمحاصيل البستانية

أما د/أبوبكر سالم المعلم فقد سخر جهوده لتحسين صفات محصول القطن طويل التيلة الشهير (بالذهب الأبيض) ونجح المعلم في إنتاج نوع جديد من القطن طويل التيلة بعد أبحاث ودراسات عديدة وشاقة وسمي (صنف المعلم 2000) باسمه تقديرا وعرفانا بدوره المتميز في مجال بحوث القطن خاصة والبحوث الزراعية عامة.

وفي عام ١٩٦٨م أسس المهندس علي صالح بلعيدي قسم آخر وهو قسم الغابات والمراعي وهو أحد الأقسام الفنية التي تهتم بالأشجار الحراجية والمراعي والبيئة.

وفي السبعينات توالت المخرجات العلمية وتخرجت العديد من الكوادر الزراعية المتخصصة في المجالات الزراعية المختلفة من الخارج أمثال د/احمد سعيد الزري أخصائي تربة ود/سعيد عبدالله باعنقود أخصائي حشرات والمهندس سعيد عبدوه محفوظ

أخصائي حشرات ود/ عبدالرشيد ياسين أخصائي بساتين و د.منصور محمد أخصائي بساتين أيضا و د/ فشفيق محسن عطا أخصائي محاصيل حقلية و د/أحمد مصر صالح أخصائي محاصيل م/محسن عبدرحمن بازرعة أخصائي غابات ومراعي وغيرهم كثيرون ممن لا يتسع المجال لذكرهم الذين تخرجوا من مختلف البلدان الاشتراكية، وعندما صعد الرئيس سالم ربيع علي رحمة الله عليه على رأس السلطة في يونيو من عام1969م أعطى جل اهتمامه ورعايته للمركز وتمثل ذلك في الدعم المادي والمعنوي والذي سهل عمل الباحثين والفنيين ومكنهم من التميز والإبداع والإنجاز العلمي في مختلف البحوث الزراعية، كما قام بإدخال مشروع منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) والتي قامت بتوفير خبراء زراعيين ذوي مستويات علمية عالية في كافة التخصصات الزراعية لجميع الأقسام المختلفة وكانت تعمل على إنجاز البحوث والدراسات في مختلف التخصصات الزراعية المحتاجة لها البلاد، كما أنها تقدم الخبرات للكوادر المحلية وإكسابهم المهارات والخبرات الفنية حتى يتمكنوا من إنجاز البحوث والدراسات الفنية وإدارتها بأنفسهم بعد مغادرة الخبراء الأجانب وهذا ما

تـم بالفعـل.

وتـم بنـاء الهيـاكل وتطويـر البنيـة التحتية للأقسا م وإنشاء المباني بواسطة المؤسسـة المحليـة للإنشاءات وتـم بنـاء عمارتيـن مـن طابقيـن ومبانـي سـكنية وبنـاء ورشـة فنيـة للسيارات والتـي كانت تشـمل أسـطول ضخـم مـن السـيارات للمواصـلات والرحـلات ونقـل العمـال مـن وإلـى المركـز مـن مختلـف المناطـق، كمـا تـم بنـاء مكتبـة وقاعـات للكتـب والمراجـع العلميـة لمسـاعدة الباحثيـن وطـلاب الجامعـات علـى الاضطـلاع وتطويـر معارفهـم العلميـة، وتوفـرت فـرص عديـدة للدراسـة والتأهيـل وإرسـال الكـوادر العلميـة للدراسـات العليـا فـي كل مـن أمريـكا وبريطانيـا وكنـدا وغيرهـا مـن البعثـات إلـى البلـدان الاشـتراكية الأخـرى وهـذا مـا انعكـس إيجابـا علـى وتيـرة العمـل البحثـي والعلمـي التـي ظهـرت فـي مخرجـات البحـوث العلميـة وأنتجـت بعـض الأصنـاف الجديـدة كصنـف القطن(معلـم 2000) وغيرهـا مـن الأصنـاف الأخـرى مثـل أصنـاف السمسـم والفـول السـوداني والطماطـم والبطاطـس والبصـل والمانجـو والبابـاي وغيرهـا مـن الأصنـاف المحسـنة والتـي أدت إلـى تحسـين زيـادة الإنتـاج الزرعـي ، وتـم توفيـر المبيـدات الحشـرية المختلفـة لمكافحـة الآفـات الحشـرية والمرضيـة التـي تصيـب النباتـات

مـن خـلال المؤسسـة العامـة للخدمـات الزراعيـة وكذلـك تـم توفيـر العديـد مـن الأسـمدة ودراسـتها، والتـي تسـهم فـي خصوبـة التربـة وتحديـد مسـتوى منسـوب الميـاه لـكل محصـول علـى حـدة، ومـا كان كل ذلـك ليتحقـق لـولا جهـود الرئيـس سـالم ربيـع علـي رحمـه الله والـذي كان يتابـع مخرجـات البحـوث أول بـأول مـن خـلال مكوثـه فـي سـكن

دار الضيافـة التابـع للمركـز، وكان يجتمـع بـالإدارة والباحثيـن فـي مكتبـه ويناقـش معهـم الصعوبـات والمشـاكل التـي كانـت تواجههـم ويعمـل علـى حلهـا وتذليلهـا ويحـث الـكادر البحثـي والفنـي علـى البحـث والنـزول الميدانـي بيـن أوسـاط الفلاحيـن والمزارعيـن والتعاونيـن وتقديـم الإرشـادات والنصـح والمشـورة لهـم مـن أجـل زيـادة الإنتـاج وتحسـين مسـتوياته، وأيضـا القيـام بإصـدار النشـرات العلميـة التوعويـة والقيـام بالـدورات التدريبيـة للفلاحيـن والعامليـن فـي مـزارع الدولـة وتقديـم البرامـج العلميـة مـن خـلال الإذاعـة والتلفزيـون وهـو مـا تـم تنفيـذه عبـر برامـج محكمـة وصارمـة ، وهـذا كلـه بفضـل دعـم مـن (أبـو الزراعـة القائـد الزعيـم سـالمين) إذ أفنـى حياتـه فـي خدمـة بلـده ومواطنيـه دون أن يلتفـت إلـى مغريـات السـلطة ومغانمهـا والتـي كانـت بيـن يديـه ولكنـه ظـل عفيـف غيـر طامـع بفتـات الدنيـا وفسـادها المستشـري اليـوم فـي كل مفاصـل الدولـة، وقـد تـم توسـيع المركـز ليشـمل محافظـات الجنـوب وتـم تأسـيس مركـز بحثـي آخـر فـي سـيئون م/ حضرمـوت إلـى جانـب المحطـات البحثيـة التـي تـم ذكرهـا سـابقا، وتوسـعت الرقعـة الزراعيـة وتعـددت المنتجـات الزراعيـة وأقيمـت المعـارض الزراعيـة فـي العاصمـة عـدن للتنافـس بيـن التعاونيـن والمزارعيـن والفلاحيـن ومـزارع الدولـة مـن أجـل زيـادة الإنتـاج الزراعـي وكل هـذا كان بتشـجيع مـن الرئيـس سـالمين غفـر الله لـه واسـكنه فسـيح جناتـه.

■ المرحلة الثالثة:

تبدأ هذه المرحلة من بعد الوحدة اليمنيـة مباشـرة ١٩٩٠م وحتـى الآن وفـي ظـل الوحـدة تـم ضـم المركـز إلـى مـا يسـمى بهيئـة البحـوث والإرشـاد الزراعـي فـي ذمـار وكانـت اغلـب قيـادات الهيئـة شـمالية بحتـة عـدا نائـب رئيـس الهيئـة مـن الجنـوب، تحـول المركـز إلـى محطـة وتـم تحديـد نشـاطه ليشـمل محافظـة أبيـن ولحـج فقـط بعـد أن كان يمثـل محافظـات الجنـوب بكاملهـا وتـم تقليـص ميزانيتـه وعومـل كمحطـة صغيـرة مثلـه مثـل المحطـات الأحـد عشـر فـي الشـمال والتـي لا يتجـاوز كادرهـا العشـرات مقارنـة بـكادر المركـز وهـو الأول علـى مسـتوى الجزيـرة والخليـج، والمسـاحة التـي تشـملها المحطـات الشـمالية صغيـرة جـدا مقارنـة بمركـز الأبحـاث الزراعيـة

والذي كان يعمل ب 500 كادر فني وبحثي وعمال مهرة على مستوى عالي من الكفاءة ولديه مساحة أرض تقدر 500 فدان منها حوالي 200فدان للتجارب والمساحة الباقية للإنتاج. وبعدها تم توقيف برامج التأهيل والتدريب بصورة قسرية على الكادر البحثي والفني تحت حجج ودوافع أن المركز لديه الكثير من الكوادر وهو مشبع بهم ولديه اكتفاء ذاتي وليس بحاجة إلى تأهيل وهو عذر أقبح من ذنب.

وقد تم الضغط على بعض الكوادر من الباحثين والدكاترة الذين يعملون في مركز الأبحاث بالكود للعمل في بعض محطات الهيئة في الشمال ولكن هذا المشروع قوبل بالرفض من أغلب الكوادر عدا قلة قليلة نتيجة للظروف التي كانت محيطة بهم آنذاك، وبرغم الصعوبات والتحديات التي كان يواجها المركز إلا أنه ظل يعمل باقتدار وبحيوية بالإمكانيات المتاحة لديه ونجح في تحقيق إنجازات عديدة في مختلف التخصصات العلمية.

وفي حرب عام ١٩٩٤م تعرض المركز للنهب والسلب من قبل ضعاف النفوس وسرقة بعض ممتلكاته إلا أنه عاود نشاطه مرة أخرى بعد الحرب ولكن جاءت الكارثة العظمى في 2011م أثناء دخول القاعدة محافظة أبين عندما تعرض المركز لأشد هجمة شرسة أشد فتكا من سابقاتها وتم سلب ونهب كل ما هو جميل ونهب جميع ممتلكات المركز وجعلت منه أطلالا، حيث نهبت السيارات وكل أدوات البحث الزراعي وكل الآلات الزراعية والكمبيوترات والمكيفات ويا ليتها أكتفت، بل دمرت المكتبة العلمية، الحصيلة العلمية للباحثين على مدى عشرات السنيين والتي تحتوي على كنوز ثمينة من مجلدات البحوث والدراسات منذ تأسيس المركز وحتى النكبة التي حلت بنا جميعا.

وعملت على نهب الأسلاك الكهربائية (الكابلات)المدفونة تحت الأرض وحتى البلاط والسيراميك تم نهبه، أي أمة عبثية هذه وأي أيادي خفية حاقدة تخرب ممتلكات مفيدة للعام والخاص، ومنذ دخول الحوثة عدن وإلى الآن والعمل متوقف نهائيا، والعمال من دكاترة ومهندسين ومزارعين يناشدون رئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزير الزراعة في إعادة إعمار مركز الأبحاث الزراعية بالكود باعتباره مصدر إشعاع علمي للزراعة والمزارعين عموما.

ومن أهم أسباب توقف العمل تعود إلى التالي:

• عدم وجود ميزانيه تشغيليه سنوية للمركز.

• النشاط البحثي والزراعي متوقف نتيجة لسرقة الأدوات المختبرية والآلات البحثية والزراعية مثل المكيروسكوبات والحضانات وغيرها.

• معظم الكادر البحثي المؤهل تأهيلا عاليا يقع في عداد المتقاعدين.

• لم يتم توظيف كادر جديد يحل محل الكادر المتقاعد حتى الآن.

• تم توقيف المقاول الذي كان يقوم بعمل ترميم المباني بسبب توقف المعونة الكويتية بسبب الحرب الحوثية وحتى الآن وذلك لعدم وجود متابعة من قبل الدولة أو الوزارة.

• عدم توفير الكهرباء للمركز ولو حتى لمبنى واحد لتشغيل الأجهزة المختبرية والتي لازالت مخزونة في المخازن من عام ٢٠١٣م وحتى اليوم والتي قد تتعرض للتلف والصداء بسبب سوء التخزين وشدة الحرارة لأنها مخزنة في مستودعات سيئة وغير معرضة للتهوية تماما.

• لا توجد مواصلات لنقل الباحثين والفنيين والعمال من وإلى المركز للعمل والى المزارع لعمل التوعية وإرشاد المزارعين بالتقنيات الزراعية المختلفة.

• لم يتم حتى الآن توظيف العمالة التي تم التعاقد معهم ومضى على تعاقدهم أكثر من 15 سنة.

لقد تم توقف الدعم كاملا عدا اللفتة الكريمة التي أولاها الأخ معالي وزير الزراعة السابق أحمد المسيري حيث قدم باص كوستر وطاقة شمسية لتشغيل إحدى الآبار والتي تعمل حاليا بالطاقة الشمسية ومبلغ مليون ريال وهذا جهد يشكر عليه الأخ معالي أحمد المسيري نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية حاليا وماعدا ذلك فلا يوجد أي دعم للمركز أطلاقا سواء كان من السلطة المحلية أو من وزارة الزراعة أومن منظمات دولية أخرى وبالرغم من ذلك فأن إدارة وباحثي المركز يمارسون بعض الأنشطة بجهود ذاتية صرفة بالاعتماد على موارد المركز المحدودة جدا والتي لا تكفي لعمل البحوث والدراسات والتي هي من صلب مهام المركز والمحتاجة إلى موارد كبيرة ينبغي أن تسخرها الدولة كما حاصل في البلدان الأخرى..

نتمنى من الجهات الحكومية والسلطة المحلية في المحافظة الالتفاتة إلى هذا الصرح العلمي والذي يعد مفخرة لمحافظة أبين خاصة والجمهورية عامة وتقديم الدعم المادي والمعنوي لانتشال هذه المؤسسة العلمية الرفيعة لخدمة البحوث العلمية الزراعية وأعادتها إلى سابق عهدها الذي اشتهرت به.

الأنشطة البحثية والدعم المتحصل عليه لمحطة الكود خلال 2022-2023م

إعداد: د. محمد سالم الخاشعه

حرصا من وزارة الزراعة والري والثروة السمكية استمر دعم المركز بهدف إعادة إنعاشه بعد أن تعرض للتدمير المنهج منذ عام 2011م، حرصت وزارة الزراعة على توفير دعم شهري لمادة الديزل بمعدل 2000لتر ولمدة عام كامل، ثم بعد أن تم اقتراح توفير طاقة شمسية عوضا عن الدعم بمادة الديزل تمت الموافقة على ذلك المقترح، وخلال 2022 ركبت منظومة طاقة شمسية كبيرة بهدف تغطية معظم المساحات الزراعية المقدرة ب 70 فدان -45ك قوة الغطاس، 96 لوح شمسي 540وات وبسعر 37000 دولار— وبذلك تحسن الوضع بشكل كبير مقارنة بالوضع السابق، وتشكر وزارة الزراعة والري والثروة السمكية على ذلك الدعم الذي استطاعة المحطة من خلاله من تنفيذ عدد من الأنشطة البحثية بالإضافة إلى المساهمة من قبل المحطة في تعزيز البنية التحتية للمزرعة من خلال مد شبكة ري أبو 6 هنش إلى مسافة تقدر بربع المسافة من مساحة المزرعة للاستفادة من منظومة الطاقة الشمسية.

كما قدم الأخ الوكيل عبدالملك ناجي من الدعم المقدم لمحافظة لحج حراثة يدوية حرضا منه على انعاش محطة الكود للبحوث الزراعية التي تعد أحد الصروح العلمية التي يجب أن نحافظ عليها واستعادة أمجادها.

تدخل البنك الإسلامي بتوجيه من وزارة الزراعة والري والثروة السمكية والسلطة المحلية في المحافظة بإعادة تأهيل جميع المباني والمكتبة وقاعة الاجتماعات مدنيا- بمبلغ مليون دولار- وانجز شوط كبير في الجوانب المدنية إلا أنها توقفت دون استكمال الأعمال الفنية فضلا عن التجهيزات المختبرية والتأثيث، ولا زال يحذونا الأمل من استئناف العمل

والاستمرار حتى نصل بالمركز إلى بر الأمان- التوقيف بسبب عدم الوفاء بالاتفاقيات بين البنك الإسلامي والدولة.

وتم الحصول على دعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC تمثل باعتماد مشروع لدعم الحبوب في إطار أنشطة الأمن الغذائي، حيث زرعت خلال شهر أغسطس إلى أكتوبر 25 فدان من الذرة الرفيعة والشامية والدخن والكنب، وقد وفرت لذلك منظومة طاقة شمسية على البئر رقم3 —الغطاس 22ك، 42 لوح قوة 665 وات- وبذلك تحسن الوضع بشكل كبير، مع توفير دراسة حبوب سيتم جلبها قريبا بإذن الله، كما وفرت حوافز مالية لفريق العمل لمدة 4 شهور.

وهذا العمل عزز من الجوانب البحثية من خلال زراعة الأصناف المحسنة للحبوب في مساحات كبيرة سينعكس أثرها على مستوى المنطقة من خلال توفير بذور حبوب محسنة وبكميات كافية.

في الجانب الأخر قدمت اللجنة الدولية دعم بإعادة منحل المحطة الذي ظل مفقود لفترة طويلة —منذ 2011- حيث تم توفير 36 خلية حديثة حية — مع النحل- بالإضافة إلى ترميم غرفة المنحل الذي زود بالأدوات والمعدات الخاصة بالمنحل والمحاليل المغذية مع إضافة 240 خلية حديثة فارغة لتطوير المنحل — خلال اقل من شهرين ازداد تكاثر النحل ليصل إلى 45 خلية.

وفي نفس الإطار تم تجهيز مختبر متكامل بمعظم الأجهزة والأدوات والآلات الخاصة بالعسل ضمنها ميكروسكوبيات وفرازات عسل وآلة صناعة الشمع وكمبيوتر حديث مع طابعة.

وهذا يعد إنجاز كبير للمحطة طال انتظاره وعلى امل كبير من استكمال بعض المستلزمات، كما وفرت حوافز مالية لفريق النحل لضمان النجاح والاستمرار

وفي نفس السياق تم دعم المنظمة الدولية للصليب الأحمر بدورة تدريبية في مجال تربية النحل وإنتاج العسل لعدد 300 متدرب من مديريتي خنفر وزنجبار، شارك في الدورة 8 مدربين من الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي ولمدة 15 يوما بمعدل 100 متدربا لكل أسبوع -5 أيام — وتلقى خلالها المتدربون عدد من الطرق الحديثة في إدارة مناحلهم مع توفير بدل مواصلات لكل متدرب وفي نهاية الدورة استلم كل متدرب 9 خلايا بلدية حية بالإضافة إلى 6 خلايا حديثة وأدوات نحال ومحلول مغذي للنحل حتى يتمكن النحال من الاستمرار وتطوير منحليه مع الاستمرار في المتابعة التي تعود بالنفع للنحال.

ونتج عن دعم اللجنة الدولية تحسن ملحوظ في البنية التحتية من خلال توفير منظومة طاقة شمسية لتشغيل أحد المباني بشكل مستديم بقوة 4 بطاريات وتوابعها من جهاز منظم...الخ

كما نفذت محطة الكود للبحوث الزراعية عدد من الدورات التدريبية في مجال تربية النبات والتقنيات الحديثة بدعم من منظمة الفاو.

■ الصعوبات:

1. عدم وجود ميزانية شغيلة حتى ريال واحد
2. عدم وجود وظائف للخريجين الجدد في نفس الوقت وصول نسبة المتقاعدين 99%
3. عدم استكمال تأهيل المحطة البحثية الكود وخاصة المختبرات والأقسام الفنية والحاجة إلى تأثيث الأقسام الفنية والمكتبة وقاعة الاجتماعات وتحديث المختبر بالأجهزة الحديثة.
4. وجود عدد من المشكلات المتعلقة بالأراضي يطول حصرها
5. بعض الكوادر البحثية موجودة في الهيكل العام ممن يملك شهادات بحثية عليا وتحتاج الموافقة من الخدمة المدنية إلى نقلها للكادر البحثي.
6. لا توجد للمحطة سيارات دفع رباعي مع أن العمل يلزم ذلك بسبب طبيعة العمل والنزول إلى الحقول.

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen

اشترك الان

خدماتنا الإلكترونية...

معكم في كل وقت وكل مكان

الموبايل البنكي
NBY Mobile

الانترنت البنكي
NBY Online

App Store
Google Play

حمّل التطبيق الآن

بنك مملوك للدولة %100

للإستفسار أتصل بخدمة العملاء: 02 - 250582 / 02 - 250581

info@nbyemen.com

www.NBYemen.com

فشل المزادات بالعراق هل يعني انها سوف تنجح باليمن؟

أعداد الدكتور محمد صالح الكسادي | أستاذ المشارك في الاسواق المالية جامعة حضرموت

■ لقد كانت المزادات أحدى الأدوات التي لجأ إليها البنك المركزي اليمني- عدن في الفاتح من نوفمبر 2021م بموجب توصيات البنك الدولي من اجل استقرار سعر العملة الوطنية من التقلبات الحادة والثبات النسبي وذلك عبر التدخل في السوق عبر المزادات الأسبوعية لبيع العملة الاجنبية مقابل الحصول على العملة الوطنية لاجل سحب فائض السيولة من السوق، فكان الاحرى بالبنك عدم إعادتها المبالغ التي تم سحبها مرة أخرى الى السوق على شكل رواتب في حالة انه يسعى لتعزيز قيمة الريال اليمني ،الا انه حدث العكس تم اعادتها بشكل رواتب الموظفين ،مما جعل الاثر يكاد منعدماً لاستخدام المنصة الدولية Refinitiv لبيع العملات الاجنبية، حيث تم رفع سقف المزاد من 15 مليون دولار اسبوعياً في اليوم الى 30 مليون دولار اسبوعياً منذ عام 2022 م الى ان وصل في منتصف عام 2023م الى 50 مليون دولار بالاسبوع، ثم عاد مرة اخرى الى 30 مليون دولار، إلا أن الاثر والاقبال كان ضعيفاً في اخر المزادات، حيث المشاركين في المزاد اقتصر على حوالي خمسة بنوك والتي تتركز مراكزها في مناطق سيطرة الحوثي في البداية ، بينما محلات الصرافة لم يتاح لها بالمشاركة في المزادات مثلما هو حاصل في العراق، فإنه متاح لمحلات الصرافة الدخول بالمزادات مثلها مثل البنوك.

أن ما حدث في العراق في المزادات والتي كانت تجري أسبوعياً ثلاث مرات بمبلغ 220 مليون دولار في كل يوم اي بإجمالي مبلغ أسبوعياً حوالي 660 مليون دولار أسبوعياً، ولم يحدث اي استقرار في سعر الصرف نتيجة لتهريب الدولار الى ايران وسوريا ،مما جعل الدينار العراقي لايشهد اي تحسن وفي شهر يوليو الماضي قامت وزارة الخزانة الامريكية بفرض عقوبات على 14 بنك وحظر التعامل معها و الدخول في عمليات المزادات بعد اكتشاف، أنها تهرب الدولار ،والمزاد لبيع العملات الاجنبية في العراق بدأ من عهد بول برايمر الحاكم المدني للعراق في عام 2004م وكان سعر الدينار العراقي يساوي لكل دولار 1500 دينار عراقي ،ولقد وأصبح المزاد مستغل من قبل أصحاب النفوذ والمسؤولين في الدولة، وارتبط بعملية غسيل الاموال وشبكات تديرها لصالح ايران ،وأنه بوابة الفساد المشرعن وبلغت مبيعات البنك المركزي العراقي الذي تأسس في عام 1947 من الفترة2004 لغاية 2019 كما في الجدول رقم (1)

أن الشركات الوهمية لعبت دوراً كبيراً في تهريب العملات الاجنبية المشتراة من خلال المزاد، وبخاصة التي ليس لها مقرات بالعراق او تتخذ محلات صرافة وكانت تخدم الاقتصاد الايراني، وبهذه المزادات تم نهب الاموال العراقية ،مما ادى الى توسع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق واستمرارية ارتفاع الدينار العراقي وبالتالي تسبب في تدمير الاقتصاد العراقي.

المزادات التي طبقت باليمن في نهاية عام 2021 فهي بالكاد شبية بالمزادات التي تطبقت بالعراق ،وهنا استفادت منها مليشيات الحوثي في تغطية الواردات في البداية، ثم خلال هذه السنة 2023م تم منع البنوك التي مراكزها في صنعاء من قبل مليشيات الحوثي، أن تدخل المزاد الذي يجريه البنك المركزي اليمني —عدن فلم يحقق المزاد في مناطق المحررة اي استقرار نسبي والسبب الاساسي ، حيث أن محلات الصرافة قبل المزاد

جدول رقم (1) المزادات بالعراق والفجوة.

الاعوام	المبالغ بالمليار الدولار	المستورد	الفاقد
1.10.2004 الى غاية1.10.2019	408.875	61.3	347.5
2020 لغاية 2023	-	-	-

المصدر : تقارير ديوان الرقابة المالية الدورية عن البنك المركزي والملاحظات والتحفظات حول المزاد للسنوات 2010-2018، دائرة مسجل الشركات .

بيوم كانت تخفض سعر الريال مقابل الدولار، وكانت البنك التجارية والاسلامية تلجأ للطلب العملة المحلية من محلات الصرافة قبل المزاد بيوم والتي تمتلك السيولة نتيجة السماح لها بقبول ودائع المواطنين بالعملة الوطنية والريال السعودي دون اي شروط وفوائد، وبالتالي أصبحت تسيطر على السيولة وتنافس البنوك التجارية والاسلامية وبعد المزاد يتم رفع سعر الريال اليمني مقابل الدولار، وبذلك اصبحت محلات الصرافة تمثل حلقة الوصول بين الثلاثة الاطراف بنك مركزي فاقد السيطرة وبنوك تجارية واسلامية تفتقر للسيولة ومحلات صرافة تتحكم بالسوق .

لربما هناك بعضاً من شركات صرافة تتعامل مع مليشيات الحوثي باسماء صرافات وهمية وتحاول التلاعب بسعر الصرف ،وبالتالي تخدم مليشيات الحوثي بصورة غير مباشرة، مثلما ماهو حاصل في المزادات بالعراق كانت تخدم شبكات من البنوك ومحلات الصرافة مليشيات عراقية تابعة لايران وبنفس الاسلوب طبق هنا في المناطق المحررة ولذلك فشل البنك المركزي اليمني- عدن في سحب السيولة، وكذلك هناك سحب للعملات الصعبة سواء خارجياًمع المسافرين حيث يخرجوا بدولارات ليس لها سقف محدد تشترى من محلات الصرافة او عن طريق بعض البنوك التي مراكزها الرئيسية بصنعاء والتي تخضع لتعليمات صنعاء والتي يتم عبرها الاستيراد لكل مناطق اليمن شمالاً وجنوباً وكذلك الطلب الداخلي الذي يتم عبر التبادل التجارة البينية بين مناطق سيطرة مليشيات الحوثي والمناطق المحررة ، من القات والخضروات والفواكه و تتم المعاملات اليومية بالدولار او العملة السعودية عبر المنافذ البرية ،لا يوجد هناك مبالغ محددة للتبادل يومياً ولذلك ليست تحت سيطرة البنك المركزي اليمني — عدن ،مما جعل هناك استنزاف لاي وديعة او عملات اجنبية تدخل البنك المركزي اليمني — عدن فهي تذهب في النهاية لصالح مناطق سيطرة مليشيات الحوثي،ممانتج عنه استمرارية تدهور العملة في المناطق المحررة واستقرارها في مناطق سيطرة مليشيات الحوثي،وكذلك مبالغ المنظمات الدولية تحول الى البنك المركزي اليمني — صنعاء، لربما كان هناك استقرار نسبي شهده الريال اليمني مايلبث ان يذهب متأثرا باي أخبار سياسية ،وفي الجدول رقم الصرافة هي التي تحرك سعر الصرف، وبذلك أستغل المزاد من قبل أصحاب النفوذ والمسؤولين والمرتبطين بمصالح مع مليشيات الحوثي فالتجارة لا تعرف صديق بقدر إنها تعرف تعظيم الارباح ولو على حساب معيشة الناس وزيادة نسبة الفقر ، وبذلك يعد المزاد شكلاً من أشكال الفساد الاقتصادي، ووسيلة لدعم اقتصاد مليشيات الحوثي، مما يعني لاجدوى من المزادات والذي كان الهدف منه تمويل المواد الاساسية والادوية والاعلاف، وكذلك غابت الشفافية في إظهار البنوك المشاركة والتي رسى عليها المزاد، لان ملكيتها تعود الى شخصيات مقربة من السياسين

شكل رقم(1) المبالغ التي بيعت بالدولار في المزادات فعيلا

المصدر : بيانات البنك المركزي اليمني_عدن لعام 2023م.

(2) نستعرض الاموال التي اهدرات في المزادات ولم تعود بفائدة على الاقتصاد الوطني ولا على استقرار سعر صرف الريال مقابل الدولار، وبلغت **660** مليون دولار من حقوق السحب الخاصة وملياروماتتان الف الوديعة السعودية في عام **2022**بحسب الشروط من قبل الجهات الاقليمية والدولية، ولم تجدي حزمة الاجراءات التي كان يتخذها البنك المركزي اليمني —عدن، ولقد أصبحت محلات ،لانها تتمتع بدعم سياسي مقابل الحصول على عمولات،حيث لا توجد لدى البنك قاعدة بيانات عن الشركات المستوردة للسلع والبضائع ،بالتالي غاب عن البنك المركزي اليمني — عدن معرفة بشكل دقيق مع اي جهات وشركات نفذت العطاءات المقبولة خارجياً وهل تم استيراد السلع فعيلاً ومطابقتها في المنافذ الجمركية مع المبالغ التي تم مصارفتها ومع أسماء الشركات التي استوردت السلع والبضائع

بنفس المبالغ.

والجدول رقم (2) التالي فية عدد المزادات والمبالغ التي اهدرت وذهبت الى بنوك معينة.

— عدن في ضبط محلات الصرافة واهدار العملة الصعبة عبر المزادات ،مما تسبب في تراجع العملة الوطنية وبالتالي تدهور الاقتصاد.

ان الفوضى المالية التي يعيشها القطاع المالي في اليمن ،حيث الاجراءات والتعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي اليمني- عدن جعلت قراراته

جدول رقم (2) عدد المزادات والمبالغ المستنزفه فيه في المناطق المحررة.

الاعوام	عدد المزادات	المبالغ المعلنة بالمليار دولار	المبالغ المباعة\ بالمليار دولار	المبالغ بالتريليون الريالات
2021	9	135,000,000	100,000,000	1,146,420,658,022.20
2022	50	1,500,000,000	919,000,000	
2023	41	1,290,000,000	700,000,000	1,156,502,481,000.00
الاجمالي	100	2,925,000,000	1,719,000,000	2,302,923,139,022.20

المصدر: البنك المركزي اليمني - عدن 2023م

في نهاية اكتوبر كان اخر مزاد رقم(41)

وبلغ سعر الدولار مقابل الريال اليمني 1474 دون ذكر الاسباب حول الايقاف حيث إن القوة الشرائية شهدت انهيارات المتتالية للعملة الوطنية، وهذا كشف أن هناك تلاعب واضح بالمزادات من قبل محلات الصرافة عبر البنوك وكأنها عملية غسيل أموال، وإن هناك جهات معينة مستفيدة من هذا الفساد المستشري والذي شرعن باسم المزادات واقتصر المزاد على خمس جهات مشاركة بعينها بعد أن منعت مليشيات الحوثي البنوك التي مراكزها بصنعاء بالدخول بالمزادات في الفترة الاخيرة ونلاحظ ذلك من الجدول رقم (2) هناك انخفاض في قيمة المزادات بنسبة(% 21.8-) والسبب منع مليشيات الحوثي البنوك التي مراكزها في صنعاء من الدخول بالمزاد بهدف تجفيف موارد الحكومة في المناطق المحررة وقد انخفضت الريال الريال مقابل الدولار الامريكي 1415 ريال ، مما يعني ان المزاد لم يساهم في تحسن العملة الوطنية حيث كان في بداية العام1230 ريال لكل دولار امريكي ، اي أن نسبة الانخفاض بلغت19.83% ،وهذا مؤشر يعطي لنا لاجدوى من المزاد . وأن فشل البنك المركزي اليمني

شكل رقم(2) تدهور الريال اليمني مقابل الدولار باستمرار عملية المزادات.

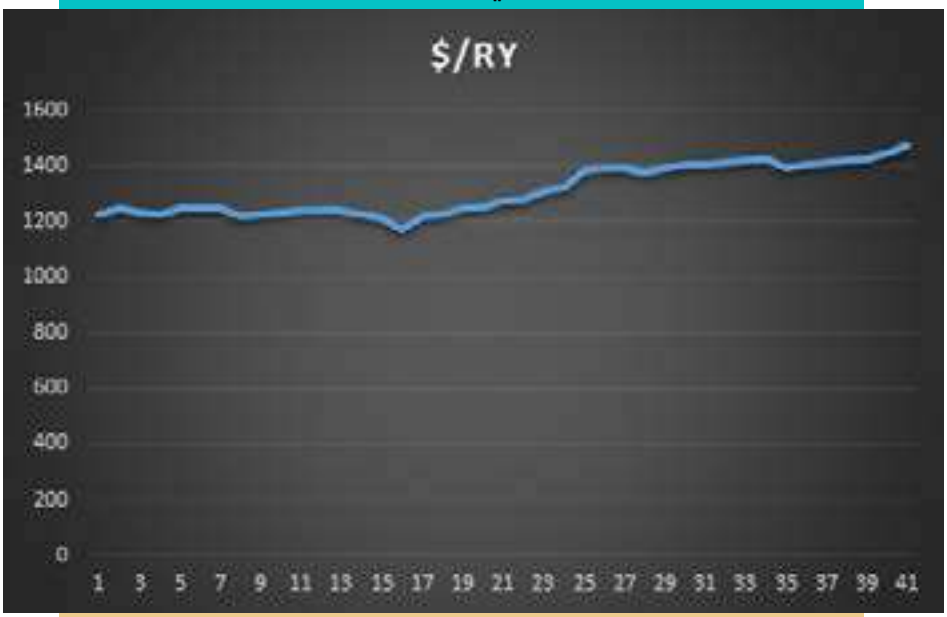

المصدر: بيانات البنك المركزي اليمني - عدن لعام 2023

شكل رقم (3) اجمالي المزادات من 2021 لغاية 2023.

المصدر : البنك المركزي اليمني - عدن

حبراً على ورق ،وقد ساعدت ادارة البنك على استدامة الفوضى بطريقة غير مباشرة من خلال عدم تنفيذ اي قرار صدر من البنك المركزي او اعادة النظر في القرارات الصادرة اي سلطة نقدية رخوة، وهذا نتيجة حتمية الى ضعف المحاكم القضائية والجوانب الامنية التي يناط بها تنفيذ القرارات وتلاعب محلات الصرافة التي تخدم الاجندة لمليشيات الحوثي وكذلك المضاربة.

■ الخلاصة

يلاحظ ان نظام المزادات في كلا من

اليمن والعراق الاتي :

1. فشل بالعراق على مدى عقدين من الزمن منذ تطبيقة نظراً لتهريب الدولار عبر بنوك ومحلات صرافة تتبع إيران وسوريا، وبذلك لم يتوقف التصاعد المستمر في سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي ووصل الى 1700 ،وكذلك في اليمن كان فاشلا منذ تطبيقة في نهاية عام 2021م قرابة سنتان كان يومه سعر الريال مقابل كل دولار860 ريال في بداية العام وفي شهر نوفمبر عندما طبق المزاد كان 1507 ، بعد المزاد تراجع الى 1200 ثم استمر في التصاعد رغم من استمرارية المزادات الى ان وصل الى 1736 في اكتوبر 2023 ، هناك ثبات نسبي في القوة الشرائية للريال اليمن ثم وأن المستفيد منه المزاد مليشيات الحوثي.

2. أن المزادات لم تساهم في اصلاح اختلالات النظام النقدي في اليمن، والذي يعتمد على الوادئع السعودية بعد ايقاف صادرت النفط في عام 2022م شهر أكتوبر من قبل مليشيات الحوثي ،حيث كانت تدر على الحكومة سنويا مليار ونصف دولار أمريكي تقريباً، وكذلك في العراق رغم ان العراق ايراداته من النفط لشهر أكتوبر عام 2023 م فقط وصلت الى 9.669مليار دولاراً.

3. هناك جهات مستفيدة من المزادات وهي محلات الصرافة والبنوك التي أصبحت تابعة لاجندة سياسية من أجل الاضرار بالاقتصاد الوطني في كلا من اليمن والعراق.

4. أصبح نظام المزادات مرتعاً للفساد الاقتصادي ووسيلة لتهريب الاموال خارج الحدود ،وأنه يخدم الاجندة الايرانية في كلا من العراق واليمن عبر المليشيات.

5. استنزاف احتياطيات البنك المركزي العراقي المقدرة بحوالي 600 مليار دولار، وكذلك الودائع من البنك المركزي اليمني — عدن التي منحت له من قبل المملكة العربية السعودية والتي تعتبر ديناً تتحملة الأجال القادمة.

6. المضاربة بالريال اليمني من قبل محلات الصرافة مما ساهم في ازدهارها و الانتشار وتحقيق الثراء السريع وكذلك الحال بالعراق مشابة لليمن.

7. عدم قدرة البنك المركزي اليمني — عدن تنفيذ اي اجراءات وتعليمات على ارض الواقع وبذلك سلطة نقدية عاجزة عن السيطرة على الكتلة النقدية.

مما سبق فانة هناك العديد من المعالجات والحلول نوصي بالاخذ بها من قبل البنك المركزي اليمني — عدن وهي الاتي:

1. ليس إيقاف مؤقت لنظام المزادات واعادة التقييم ، بل المطالبة بإلغاء قرار المزادات وبيع العملات الاجنبية.
2. الزام البنوك ومحلات الصرافة بالتمويل الذاتي لتغطية عمليات الاستيراد مثلها مثل استيراد المشتقات النفطية لا تغطى من قبل البنك المركزي اليمني - عدن.
3. على البنك المركزي عمل قاعدة بيانات بالشركات التي تقوم بعملية الاستيراد السلع الاساسية والادوية فقط بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والغرفة التجارية مع مطابقة ذلك عبر المنافذ الجمركية.
4. العودة الى نظام سعر الصرف المدار من قبل البنك المركزي اليمني — عدن.
5. تحديد محلات صرافة معينة في الاقتصاد حتى تسهل عملية السيطرة على النقد الاجنبي وتقنين اصدار التراخيص لمحلات الصرافة والافرع لها.

6. أن تكون الموجودات من العملة الاجنبية في البنك المركزي اليمني - عدن تغطي النقد المتداول.
7. مساواة الريال اليمني بالدولار وبهذه الطريقة يتوقف الطلب على الدولار.

8. حصر الاستيراد على السلع الضرورية وايقاف استيراد السلع الكمالية مؤقتاً .
9. تشجيع الصناعات المحلية وفرض ضرائب عالية على السلع المشابة للمنتج المحلي.
10. تحديد سقف معين للدولار المسموح به للمسافرين للخارج حمله سواء من قبل المرضى او المسافرين بغرض الاستثمار في دول اخرى.
11. تقليص حجم النقد المتدول والذي يقدر بحوالى 3,544مليار ريال في نهاية أغسطس 2023م.
12. تزويد البنوك التجارية والاسلامية التي مقارها بعدن بالعملات الاجنبية لتغطية عملية الاستيراد بالاتفاق مع البنوك المراسلة بدبي او الاردن.

المراجع
1. مزاد بيع العملة في العراق تدمير لاقتصاد العراق وانعاش لاقتصاد ايران،مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
2. العبيدي ، خليل أبراهيم، مقترح خطة الغاء مزاد العملة، جريدة الزمان،3.10.2023
3. نشرات البنك المركزي اليمني — عدن 2023م
4. البنك المركزي اليمني — عدن ،قطاع العمليات المصرفية الخارجية 2023م.

التعافي الاقتصادي الطريق الصعب

احمد مبارك بشير

■ في مقالي السابق حول الوظائف للعبور الى الاستقرار، انهيته بما يلي:
ما الذي يمكن ان يتم لدعم التعافي الاقتصادي في ظل غموض الموقف ولا صورة واضحة متى تنتهي الحرب؟

هناك تغير في توجه التدخلات الإنسانية لدى كل المانحين الدوليين، حيث بدأت مرحلة التعافي المبكر كمرحلة انتقالية أساسية لدعم الانتقال من التدخلات الإنسانية الكاملة الى الدمج في التدخلات التنموية في مسار نحو تعافٍ اقتصادي ترسم ملامحه من العام 2021، فالتعافي المبكر نهج يعالج احتياجات التعافي التي تنشأ خلال المرحلة الإنسانية لحالة الطوارئ؛ عبر استخدام الآليات الإنسانية التي تتماشى مع مبادئ التنمية، يمثل نهج التعافي المبكر آلية تدعم بناء السلام، ويسهم في تعجيل الانتقال من الإغاثة الى التنمية. بما لا يعني انهاء التدخلات الإنسانية.

ولكي يكون اطار حدينا واضحا هنا لا نتحدث عن كل اطار التعافي ، وانما التركيز على التعافي الاقتصادي ، و التعافي الاقتصادي عملية إعادة الاقتصاد إلى حالته الطبيعية أو الأفضل بعد الصراع او الازمة. ولكي يتحقق ذلك، يتوقع ان يتم التركيز على:

- إعادة تأهيل الأسواق،
- ودعم قطاعات الاعمال من اجل توليد وتوفير فرص العمل المتنوعة، وتعزيز النمو الاقتصادي.

قد يشمل ذلك إعادة تأهيل بيئة الاعمال والبنية التحتية لتعزيز قطاعات الاعمال، فلا يمكن الانتقال فورا الى مرحلة إعادة الاعمار دون تهيئة فاعلة وانهاء المتغيرات المجتمعية والاقتصادية التي احدثتها الازمة ، بمعنى إزالة مسببات الصراع في المجتمع ، والتي ابرزها البطالة والفقر،

فإذن نعتبر التعافي الاقتصادي مرحلة انتقالية ذات أهمية في مسار التسوية السياسية، وتجاهله يمثل دعم بيئة الصراع او الازمة،

يمكن النظر الى الشكل الآتي لتوضيح المسار الذي اتحدث عنه:

من الشكل:

1. اول لحظات الصراع او الازمة تبدأ أنشطة الإغاثة والعمليات الطارئة ، حيث يسبب التصعيد نوع من المخاوف على الناس وحياتهم وممتلكاتهم ،
- تستمر عمليات التدخل الطارئ، في عملياتها الإنسانية مع الوقت، وتتطلب تدخلا فوريا، الا انه يتم الحذر من ان يكون سببا في حال استمراره في خلق العجز وتدمير قدرة المجتمعات على التعافي ، لذا يتم التخطيط اثناء الإغاثة الى الانتقال الى التعافي المبكر ، وان يتم بشكل متصاعد مع استمرار العمليات الإنسانية. ويسعى المتدخلون لفهم السياق عن الصراع للانتقال الى مرحلة أكثر تركيزا وقدرة على إدارة التعافي.

2. أنشطة الوساطة و بناء السلام مرحلة أساسية من لحظة ظهور الصراع، ومخاوف التصعيد، وتستمر تلك الأنشطة بتنوعها اقتصادية وسياسية واجتماعية بهدف التخفيف والحد من الصراع،

- تبرز أنشطة الوساطة من المجتمع الإقليمي والدولي والمحلي، وفي الحالة اليمنية سعى القطاع الخاص باعتباره احد الأطراف المحايدة لبلورة فكرة لتقارب وجهات النظر، وخفض التصعيد ، الا ان التصعيد استمر الى اندلاع الحرب. ولا يعني ذلك توقف مساعي الوساطة، فقد استمرت رغم تصاعد العنف في السعي، لإنهاء الاقتتال والعودة لطاولة المفاوضات. وهي مستمرة حتى الوصول الى آلية للانتقال الى المرحلة الانتقالي التي تؤسس لتوافق سياسي متكامل، ينهي النزاع.

- ليس بالضرورة ان جميع الأطراف التي تدخل في الوساطة تظل على الحياد، قد تساند طرفا من الأطراف لتقارب المصالح ، الا ان هذا لا ينفي فيهم صفة الوسيط المقبول ، وان تدخل في أنشطة أي طرف من الأطراف ، حيث لا يمثل مصلحة الطرف الذي يؤيده بل يتقارب لمصالحه غير المعلنة او المعلنة مع احد الأطراف، او لان التمايز بين الأطراف يوضح اطار الوساطة وآليتها مع او ضد، يمكن ان نرى ذلك في قوله تعالى في سورة المائدة:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ، وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿8﴾﴾

3. تخلق أنشطة التعافي المبكر القدرة في المجتمعات على التكيف والبدء في تحقيق انتعاش اقتصادي والتخفيف من اثار الصدمة ما بعد الكارثة او الحرب.

4. تمارس المؤسسات ما يمكنها في إدارة الازمة عبر أنشطة تدعم استمراريتها وقدرتها على التوافر في السوق كجزء من أنشطة التعافي المبكر، وتستمر معها وبعده.

5. مع فهم السياق تبرز قدرة المساهمين من الأطراف الفاعلة في تطوير خطط للتعافي، انية و متوسطة وطويلة، ويتم قياس تأثيرها ومعالجتها، وهي جزء من أدوات تطبيع الحياة و توفير بيئة تسهم في الوصول الى السلام الشامل.

6. مع توقيع اتفاقية السلام، تبدأ الخطط المعدة للتعافي والتي يشارك فيها الأطراف التي ساهمت في توفير بيئة الاستقرار، ولذا يشارك القطاع الخاص والمجتمع المدني في المشاركة في توفير حوار فاعل مع السلطات المحلية وصولا الى الشراكة الفاعلة في تحقيق اهداف التعافي والحد من التصعيد. وخلق بيئة ممكنة قادرة على الخروج من الازمة بصورة اكثر نضجا.

7. يبرز انه من الصعب الدخول على القطاع الخاص او المجتمع المدني في مرحلة التعافي وإعادة الاعمار في مرحلة شاملة، بدون ان يخوض عملية تفاعلية مسبقة من الحوار مع الأطراف للوصول الى آلية للمشاركة والتفاعل من اجل بيئة اعمال محفزة للتعافي المبكر.

- في الاغلب في ظل استمرار الصراع، يتناسب التدخل الاقتصادي في المستوى المحلي ذو أولوية في مناطق تحقق الهدف من التخفيف من التصعيد، والتقليل من الضرر الناتج عن الصراع. ويسهم في خلق تجربة ناجحة للتعافي الاقتصادي،

دعونا نعود للحديث عن السؤال:

ما الذي يمكن ان يتم لدعم التعافي الاقتصادي في ظل غموض الموقف ولا صورة واضحة متى تنتهي الحرب؟

ما الذي يمكن ان يتم:

فعليا يبدو التعرف على الأطراف التي يمكن ان تدعم عملية التعافي الاقتصادي ، وتحديد الأدوار ، هذا المتطلب الأساسي، لا يمكن تجاهله ، ومن من تلك الأطراف تمتلك القدرة على المشاركة الفعلية في التعافي الاقتصادي بشكل سريع ، بالتأكيد نعم القطاع الخاص ، ولأجل ان يتمكن هذا القطاع من التحرك بقوة يحتاج الى بناء الثقة مع الحكومة او السلطات المعنية ، وهذه السلطات ما يمكنها توفيره هي تعزيز بيئة الاعمال ، ولكي يتم ذلك لابد من تعزيز الحوار

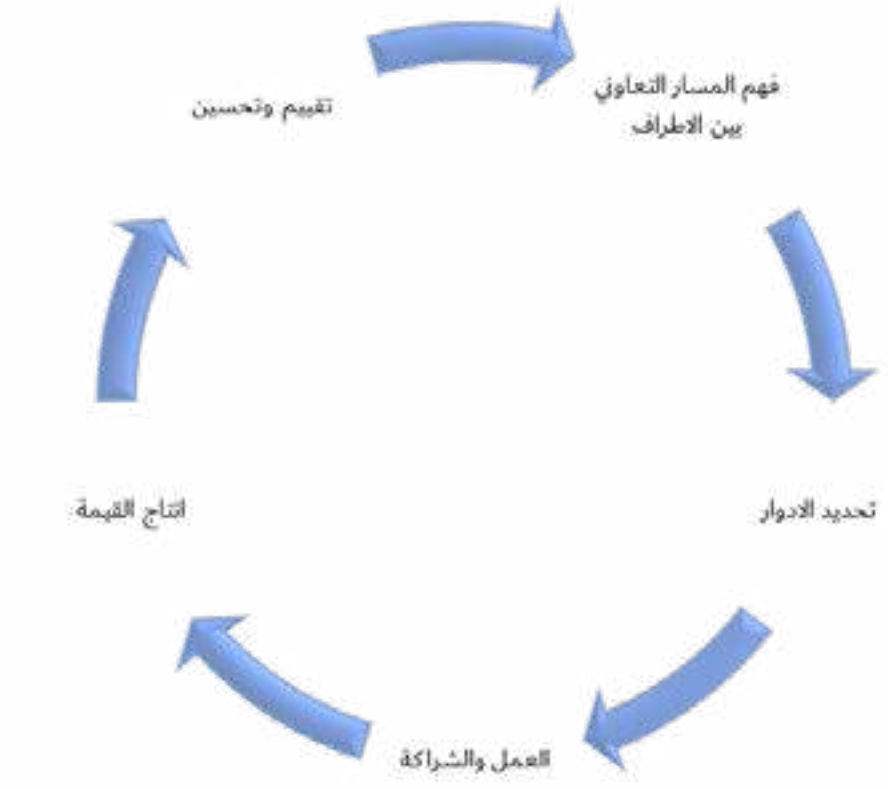

بين جميع الأطراف في الداخل والخارج ، يمكن ان يعبر الشكل التالي عن اطار تعزيز التعاون والحوار،

فكأننا من خلال الشكل السابق نسعى الى:

- تحديد من هي الأطراف، وتحديد الأدوار،
- وتقييم الوضع الحالي ،
- وتحديد القضايا ذات الأولية ،
- وتطوير الاستراتيجيات المناسبة قصيرة ومتوسطة الاجل.
- وحوكمة العلاقة وتوزيع الأدوار وتطوير الأدوات لتعزيز بيئة الاعمال،
- والتنفيذ،
- والتقييم والتحسين.

لو نظرنا الى ما هي الأطراف التي نراها واضحة الان وابرز القضايا لرأينا التالي:

قد يبدو الامر بسيط، لكن لنفكر مرة أخرى ما الذي يمكن ان يتم ، لماذا نحدد الأطراف ، لأننا في مرحلة حساسة اليوم ، يتطلب التركيز على ما يمكن التركيز عليه، ولا ننتظر من الغير التحرك نيابة عنا، لا يمكن ان تعمل على حل الازمة المتعلقة بالطاقة والكهرباء الا بتوفير شراكة واسعة مع القطاع الخاص، ونعني بالشراكة بين القطاعين العام والخاص:

اتفاق بين جهة حكومية او مؤسسة عامة وشركة خاصة أو أكثر، لتوفير قيمة (منتج ذو منفعة) قد تشمل بنية تحتية بالتالي يتضمن الاتفاق عادةً مشاركة القطاع الخاص في التمويل والتنفيذ والتشغيل والصيانة للمشروع أو الخدمة،

وهناك حدود 12 نموذج للشراكة بين القطاعين، هذه الشراكة بين القطاعين العام والخاص تستمر عقودًا طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، وبالتالي تتطلب رعاية واهتمام ببيئة الاعمال وتجذير الثقة بين الأطراف، يمكنني اعتبار هذا المتطلب للوصول الى الشراكة مرحلة متقدمة ، لكن ان تم يعني ذلك:

1. القطاع الخاص يوفر غالبًا مستوى أعلى من الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات العامة.
2. جذب الاستثمارات الخاصة إلى القطاع العام بما يعني توفير دورة نقدية أوسع.
3. تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين البنية التحتية والخدمات العامة وتوليد فرص عمل.

لماذا اشرت ان هذه العملية مرحلة متقدمة، لان المتطلب الان البحث عن وسيلة لفهم الوضع وتحديد القضايا، ومن وجهة نظري ان المتطلب اليوم هو تطوير رؤية متكاملة للتعافي الاقتصادي، بما يسهم في تطبيع الحياة في عدن والى المناطق المحررة بإذن الله وصولا الى كل الجمهورية، ولان هذه العملية تطلب حقيقة حوار فاعل وطويل ، وبتوسيع دائرته بين القطاعات بما يشمل المجتمع المدني ، وفي ذات الوقت ، لابد من التركيز على حوار مع الشركاء في التحالف العربي ، للوصول الى آلية مشتركة أيضا لتطبيع الحياة المدنية وتوليد فرص عمل ، وبعدم تجاهل للوضع الإنساني الطارئ والتي قد يسهم معالجة هيكل الوظائف، باختصار يمكن النظر في القضايا التالية:

1. الكهرباء و

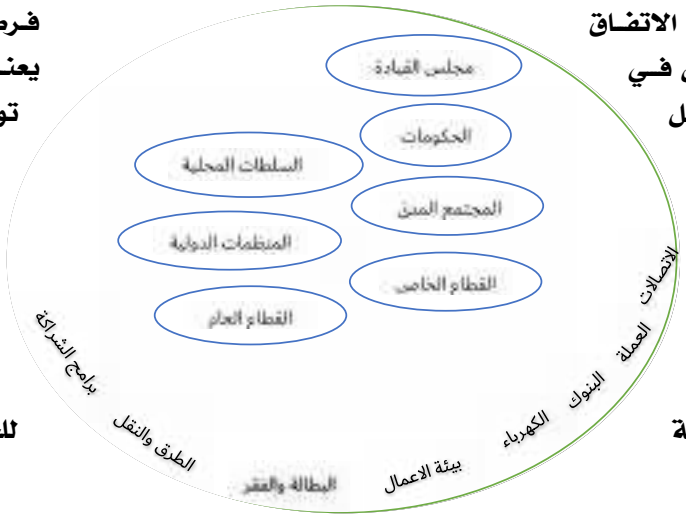

اتصالات، وتفعيل الشبكات الرئيسية في المناطق المحررة ،

2. وضع آلية للتخفيف من الفقر والحاجة قد يشمل ذلك معالجة هيكل الأجور وتعزيز الضمان الاجتماعي.
3. آلية لتوحيد العملة الوطنية. قد يشمل ذلك الغاء العملات القديمة والجديدة، وفق إطار يجنب التراجع ويسهم في توحيد العملة.
4. إعادة هيكلة الوزارات، وتقليصها وتشكيل فريق ازمة رفيع المستوى كحكومة ظل مصاحبة ومصغرة تدعم القرار للحكومة ولمجلس القيادة.
5. تنسيق واسع المستوى مع التحالف للوصول الى خريطة المصالح والتوقعات، والانتقال الى توحيد القوات المسلحة والامن وتوحيد مسار القرار.

الا انني أؤكد على النقطة الأساسية بخصوص رؤية وطنية شاملة للتعافي الاقتصادي وإعادة الاعمار، بحيث تكون هذه الرؤية الموجه الأساسي لتدخلات المانحين والمنظمات الدولية والمحلية، والتركيز فيها على تطوير برنامج وطني لتأهيل وبناء قدرات موظفي الدولة وهيكلة المؤسسات العامة. وتشمل أيضا تطوير منظومة التعليم والتدريب،

قد يكون ما اشير اليه عملية معقدة او قد تبدو غير ممكنة ، لكنها اطار يمكن النظر اليه والتعديل فيه في مسار التعافي الاقتصادي والذي أؤكد انه يرتكز في الأساس على توليد فرص العمل ، ويأتي السؤال لكم ، هل يعني هذا انه لا وسيلة للتحرك في توليد فرص العمل الا من خلال ما اشرت فقط، بالتأكيد ما ذكرت متطلب لان التحرك في خلق الوظائف يعني تعزيز بيئة الاعمال، لكن وبرغم الصعوبات هناك مسارات كثيرة أخرى لتوليد فرص العمل، ودعوها للحديث القادم ان شاء الله.

الفخامة
Alfakhama
أطيب مذاق صحي
الفخامة
Alfakhama
Omega 3

مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economic Association Foundation

تطورات أسعار السلع الغذائية لشهر نوفمبر 2023

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

م	البيان		الاسبوع الأول		الاسبوع الثاني		الاسبوع الثالث		الاسبوع الرابع	
	سعر الصرف	العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
		دولار	1523	1535	1529	1537	1480	1495	1506	1514
		سعودي	402	404	404	406	390	393	398	400

م	الصنف/ السلع	وحدة القياس (كيلو)	السعر (ريال يمني)			
	أولا: السلع الأساسية					
1	كيس القمح	50	34000	34000	34000	34000
2	دقيق السنابل ابيض	50	37000	37000	37000	38000
3	أرز الفخامة	40	86000	86000	86000	86000
4	سكر برازيلي	50	63000	63000	63000	63000
5	زيت الطبخ	8 لتر	18000	18000	18000	18000
6	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	9000	9000	9000	9000
	ثانيا: سلع مكملة					
7	الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	29500	29500	29500	29500
8	شاي الكبوس	1	9000	9500	9500	9500
9	الفاصوليا الحمراء	1	2800	2800	2800	2800
10	الفاصوليا البيضاء	1	1600	1600	1600	1600
11	العدس الاصفر	1	2200	2200	2200	2200
12	معجون الطماطم 25 * 70جم	كرتون	5000	5000	5000	5000
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	700	700	700	700
	ثالثا: الفواكه والخضروات					
14	التفاح	1	3500	3500	3500	3500
15	البرتقال	1	3500	3500	3500	3500
16	الموز	1	700	700	700	700
17	التمور	1	2500	2500	2500	2500
18	البطاطس	1	1000	1000	800	800
19	البصل الجاف	1	1500	1500	1500	1500
20	الباذنجان	1	1000	1000	500	500
21	الطماطم	1	800	800	1000	1000
22	الباميا	1	1500	1500	1500	1500
	رابعاً: اللحوم و الأسماك					
23	لحم الغنم بلدي	1	13000	13000	13000	13000
24	الدجاج الحي	1	6000	6000	6000	6000
25	الدجاج المجمد ساديا	1	4300	4300	4300	4300
26	طبق البيض	1	4500	4500	4500	4500
27	الثمد	1	8000	8000	8000	8000
28	الديرك	1	20000	20000	20000	20000
29	السخلة	1	16000	16000	16000	16000

فريق رصد الاسعار - رابطة الاقتصاديين

المتغيرات في متوسط أسعار السلع لشهر نوفمبر 2023م

تحليل/ محمد أبوبكر سالم الأحمدي
| مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

في البداية نعرج على اسعار الصرف خلال شهر نوفمبر 2023م، فقد واصل سعر الدولار بالارتفاع في بداية شهر نوفمبر، ولكن كان الارتفاع بسيطا عن نهاية شهر اكتوبر، ثم في منتصف شهر نوفمبر انخفض سعر الصرف بشكل ملحوظ، بسبب الاخبار السياسية حول الاتفاق بالإعلان عن حل سياسي لأداره البلد، حيث انخفض سعر الدولار في الاسبوع لثالث 3%، ثم عاود الارتفاع بسبب عدم الوصول الى حل سياسي فنجد الدولار في الاسبوع الرابع عاود الارتفاع الى ما كان عليه في نهاية شهر اكتوبر.

أولًا: متوسط أسعار السلع الأساسية

في قائمة السلع الأساسية التي ترصدها مجلة الرابطة لم نجد أي تغيير في اسعارها ويعود ذلك بسبب ان الاوضاع الاقتصادية لم تتغير، تغيرا حقيقيا وتماشيا مع اسعار الصرف في بداية الشهر ونهايته والتي كانت تقريبا كما هي فقد بقيت اسعار السلع الاساسية كما هي.

ثانيًا: متوسط أسعار السلع المكملة:

لم تشهد قائمة السلع المكملة التي ترصدها الرابطة أي تغيير في الاسعار في شهر نوفمبر، مثلها مثل السلع الأساسية عدا الزيادة في سعر كيلو الشاي الكبوس الذي تحرك نحو الارتفاع من 9 ألف الى 9.5 ألف

ثالثاً: متوسط أسعار الفواكه والخضروات:

شهدت اسعار الخضروات بعض التباينات فمثلا كيلو البطاطس تحرك نحو الانخفاض ففي بداية الشهر كان سعر الكيلو 1000 ريال وانخفض بمقدار 20%، وانخفض الى 800 ريال نهاية الشهر، وكذلك الباذنجان انخفض 50% في نهاية الشهر عن بدية من 1000 ريال الى 500 ريال، وعلى العكس من ذلك الطماطم، فقد ارتفع سعر الكيلو الطماطم 20% من 800 ريال بداية الشهر الى 1000 ريال نهاية شهر نوفمبر.

رابعاً: متوسط أسعار اللحوم والأسماك:

لم تشهد أي تغير قائمة اللحوم في شهر اكتوبر حيث ظل سعر الكيلو اللحم 13000 ريال والدجاج الحي 6000 ريال للكيلو، وكذلك الاسماك فقد استمر سعر كيلو الثمد 8000 ريال والسخلة 16000 ريال والديرك 20000 ريال.

الدور السياسي والاقتصادي للأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية

الأزمة اليمنية أنموذجًا للفترة (2011-2021م)*

د. محمد جمال مقبل الشعيبي

■ مقدمة:

تحدد دور منظمة الأمم المتحدة عند نشأتها في تحقيق السلام والأمن العالميين بالمفهوم السياسي، وتوسع ذلك الدور ليشمل مساعدة الدول على مواجهة الأزمات، ليست السياسية فقط، بل والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وتقوم المنظمة بذلك الدور عبر المؤسسات والهيئات والوكالات والمكاتب المختلفة التابعة لها؛ حيث تدخلت وشاركت في حل أزمات داخلية وخارجية واجهت الكثير من دول العالم، من منطلق إنها المنوطة بها قانونًا التدخل لحل الأزمات وإنهاء النزاعات والصراعات والحروب. وتعرض هذه الدراسة الأزمة اليمنية أنموذجًا لدور الأمم المتحدة السياسي والاقتصادي في إدارة الأزمات الدولية، كما تعرض أدوارًا مماثلة غيرها قامت بها منظمة الأمم المتحدة في عدد من دول العالم، وتلاقي الأزمة اليمنية اهتمامًا إقليميًا ودوليًا واسعًا وعلى مختلف الأصعدة، لما لها من تأثير اقتصادي وسياسي مباشر على دول الإقليم والعالم وعلى حركة الملاحة الدولية، سواءً في البحر الأحمر وباب المندب أو البحر العربي وخليج عدن، كما ان تعثر سبل الحل وزيادة رقعة الخسائر الاقتصادية وتفاقم الأزمة الإنسانية، زاد من اهتمام العالم بأزمة اليمن، الامر الذي دفع الأمم المتحدة إلى التعاطي بجدية مع الأزمة عبر تفعيل أجهزتها الرئيسة المتمثلة بالجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي، والمبعوثين الأمميين إلى اليمن، وباقي الهيئات والوكالات التبعة لها، ورغم كل الصعوبات والمعوقات التي واجهتها، على طريق الوصول إلى حل سلمي ووقف الاقتتال وإنهاء الصراع وإحلال السلام، ومن وجودها في اليمن قدمت الأمم المتحدة الدعم الإنساني والاقتصادي للشعب اليمني، بواسطة برامجها ومشاريعها المختلفة، التي تنفذها عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الغذاء العالمية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبالشراكة مع مجموعة البنك الدولي في اليمن، والشركاء الدوليين الأخرين.

مشكلة الدراسة: منذ نحو اثني عشر عاماً لم تفتر جهود الأمم المتحدة عن السعي في تسوية الأزمة اليمنية بالحل الذي يرضي كافة الأطراف الفاعلة، وشهد مقر الأمم المتحدة بنيويورك اجتماعات وإحاطات وأصدرت خلال مدة الدراسة 17 قراراً بعضها إلزامية وبعثت مفوضيها الأمميين إلى اليمن، بلغوا أربعة مفوضين منذ اندلاع الأزمة، لكن لم تصل إلى الحل، بل ازدادت تعقيدًا وخطرًا على الداخل اليمني وعلى الإقليم، وأن الذي سبق يفرض على الدراسة الأسئلة الآتي:

1- ما هي الأزمة اليمنية.؟ وما هي أسباب استمرارها.؟

2- ماهي الأدوات السياسية التي استخدمتها الأمم المتحدة في إدارة الازمة اليمنية.؟ وهل كانت كافية.؟

3- لماذا فشلت الأمم المتحدة في حل الازمة اليمنية.؟

4- ما الدور الاقتصادي الذي قامت به الأمم المتحدة في اليمن.؟

■ أهمية الدراسة:

يمكن القول أن أهمية الدراسة تنبع من اعتبارات عامة عديدة تأتي في مقدمتها الأهمية الجيوسياسية لليمن التي تطل على أهم المضايق البحرية التي تمر منها أغلب التجارة العالمية، التي تجعلها محط أطماع العديد من القوى الإقليمية والدولية، ولقد قاد تضارب المصالح إلى التشابك بين هذه القوى المختلفة فوق الأراضي اليمنية، واستخدامها لسلاح الطائفية، وما تسببت فيه من خسائر فادحة لحقت باليمنيين ماديًا وبشريًا، ونتج عنها إسقاط الدولة والنظام السياسي، وتعددت معها

* قدمت هذه الأطروحة إلى مجلس الدراسات العليا في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

مصادر الأزمات والتهديدات المتجددة كل يوم، لذا كان لا بُدّ من التعرف إلى ما قدمته الأمم المتحدة تجاه الأزمة اليمنية والأزمات في بلدان أخرى شبيهة بالحالة اليمنية.

■ اهداف الدراسة

1- التعريف بالأمم المتحدة ونشأتها والتعريف بالأزمات الدولية.
2- تعريف الأزمة اليمنية واسبابها، والآثار والتداعيات السياسية والاقتصادية الناتجة عنها
3- التعرف إلى الدور السياسي والاقتصادي للأمم المتحدة في إدارة الأزمة اليمنية، وهو الهدف الرئيس.
4- معرفة إلى أي مدى استطاعت الأمم المتحدة أن تسهم في حل الأزمة السياسية في اليمن، ام انها قد فشلت في تحقيق أي تسوية سياسية.
5- معرفة إسهامات الأمم المتحدة وشركائها الدوليين في تخفيف معاناة الشعب اليمني، اما انها زادت من تشظيه.

■ ملخص الدراسة:

بذلت الأمم المتحدة جهودًا مكثفة منذ اندلاع الأزمة اليمنية في العام (2011م)، من أجل تحقيق تسوية سياسية قائمة على المبادرة الخليجية التي تضمنت الاتفاق على نقل السلطة سلميًا، وصولاً إلى دورها في محاولة إيقاف الحرب الدائرة وإيجاد حل سلمي لإنهاء الصراع، ويتجسد الدور الذي قامت به من خلال المسار السياسي والدبلوماسي الذي اعتمدت عليه، من خلال إرسالها المبعوثين الأمميين إلى اليمن، فضلًا عن القرارات التي أصدرتها بشأن الأزمة عبر الجمعية العمومية، وقرارات مجلس الأمن التابع لها، خصوصًا أن الأزمة قد تطورت لتشكل حالة من الإرباك والقلق في المنطقة، ومثل الصراع خطرًا على حركة الملاحة والتجارة الدولية؛ حيث أن اليمن تقع في موقع استراتيجي ومهم بالنسبة لحركة الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن؛ إذ تطل على مضيق باب المندب الذي يُعدّ من أهم المضائق في العالم، الذي تعبر منه يوميًا مئات السفن المحملة بالسلع والبضائع المختلفة، كذلك ناقلات النفط والغاز، في الاتجاهين بين الشرق والغرب.

إن دور الأمم المتحدة لم يقتصر على الجانب السياسي فقط، بل شمل أيضًا الجانب الاقتصادي والإنساني؛ حيث عملت جاهدة على ضمان توفير الدعم والتمويل اللازم لمساعدة اليمن لتجاوز الأزمة التي عدّتها من أسوأ الأزمات على مستوى العالم؛ إذ عملت على حشد الدعم من المانحين الإقليميين والدوليين، والمؤسسات الدولية، وتسخيرها لإنقاذ الشعب من خطر المجاعة، بسبب التداعيات التي خلفتها الحرب، من تدمير للممتلكات العامة والخاصة، وما رافق ذلك من تراجع في نمو الاقتصاد بسبب توقف الإيرادات العامة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الأمم المتحدة تقوم بدور مهم في إدارة الكثير من الأزمات الدولية في الجانب السياسي والاقتصادي، إلا أن دورها في حل الازمة اليمنية لم يحقق الأهداف المطلوبة كاملًا، إلا أنها قد تكون حققت بعض النتائج الإيجابية في الجانب الإنساني والتنموي، من تقديم المساعدات والإغاثة للمتضررين من الصراع، وأيضًا دعم بعض القطاعات الاقتصادية ومساعدتها على استعادة نشاطها وتقديم خدماتها، وإلى حَدٍّ ما ساعدت في إنقاذ اليمن من خطر المجاعة التي ماتزال تشكل خطرًا مستمرًا، بسبب استمرار الحرب، إلا أنها فشلت في إيجاد حل شامل للأزمة السياسية، يعمل على إيقاف الحرب نهائيًا؛ إذ إنه منذ أن تدخلت في الأزمة اليمنية وحتى كتابة هذه الأطروحة، لم تحقق ذلك الهدف، وربما يعود السبب في ذلك إلى تعقيدات وتقاطعات، أعاقت جهودها في تحقيق تسوية؛ حيث إن الأزمة اليمنية تشهد صراعًا مستمرًا بين طرفين، الأول يتمثل في مليشيا انقلابية تسيطر على المحافظات الشمالية منذ انقلابها على السلطة نهاية العام (2014م)، والثاني يمثل الشرعية المعترف بها دوليًا والمقاومة الجنوبية والوطنية الموجدة في المحافظات الجنوبية والمناطق المحررة، وليست هذه الأطراف الداخلية هي المتحكم الوحيد في مسار الأزمة واتجاهها؛ بل ان هناك أطرافًا وقوى إقليمية ودولية داخلة في خط الأزمة، ولكل منها أهدافها ومصالحها في اليمن، والتي تستغل الأزمة لتحقيق أجندتها وأهدافها الخاصة.

ويمكن القول إن ذلك شكل عائقًا أمام جهود الأمم المتحدة، في إحلال السلام، وعلى الرغم من ذلك مازالت مستمرة في بذل جهود حثيثة، تقوم بها من التحركات والمشاورات التي يجريها مبعوثوها، من خلال القاء والجلوس مع أطراف النزاع المحلية، ومع الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى الفاعلة في الأزمة، إلى جانب استمرارها في تقديم المساعدات للشعب اليمني، وحث المجتمع الدولي على تقديم المزيد من الدعم.

الخاتمة:

التزمت الأطروحة بموضوع عنوانها: الدور السياسي والاقتصادي للأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية الأزمة اليمنية أنموذجا (2011-2021م) ، فمن بين فصولها الخمسة عرض الفصل الثالث الأزمة اليمنية من كافة جوانبها منذ الظهور لغاية نهاية فترة الأطروحة، وعرض الفصلان الرابع والخامس الدور السياسي والاقتصادي والإنساني الذي أدته الأمم المتحدة في اليمن بهدف حل الأزمة اليمنية، وناقشا كذلك الدور المساعد الذي تلقته الأمم المتحدة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربية، ولقد أفضى ذلك إلى مجموعة من النتائج التي تشكل إجابات على أسئلة إشكالية الأطروحة الواردة.

أولًا: النتائج

(1). ما هي أسباب الأزمة اليمنية واستمرارها.؟

1- اتساع عدم الثقة بين السياسيين اليمنيين منذ قيام الوحدة (1990م)، بناءً على خطوات سياسية متسرعة بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي مرورًا بحرب (1994م)، التي انتهت بسقوط الحزب الاشتراكي، وصولًا الى ثورة الشباب (2011م) نواة الأزمة الراهنة.

2- اختلاف مواقف الأحزاب الفاعلة حول ثورة الشباب (2011م)، بين حزب المؤتمر الذي كان يشكل رأس النظام السياسي الحاكم، وأحزاب المعارضة فيما كان يُعرف بأحزاب اللقاء المشترك التي أيدت مطالب الشباب وأدانت استعمال السلطة القوة والسلاح بدلًا من الحوار.

3- عجز المال السياسي لرئيس الدولة (علي عبد الله صالح) في شراء الذمم لكسب الولاءات وتكوين التحالفات ضد ثورة الشباب.

4- وصول التفاهم إلى طريق مسدود بين الفاعلين السياسيين: (الرئيس هادي وتحالف الحوثي-صالح) بعدما تنحى عن الحكم وسيطرة الحوثيين على صنعاء.

5- ظهور المقاومة العسكرية الشعبية في المحافظات الجنوبية والدعم الإقليمي والدولي الذي أفشل حملة الحوثيين على محافظات الجنوب وتلى ذلك تشكيل تنظيم سياسي باسم المجلس الانتقالي الجنوبي لديه حاضنة شعبية كبيرة في المحافظات الجنوبية، والذي يمتلك رؤية مختلفة لحل الأزمة لا تلتقي مع الحكومة الشرعية التي اتخذت من عدن عاصمة مؤقتة لليمن ولا مع الحوثين المسيطرين على صنعاء والمحافظات الشمالية.

(2). ما الدور الاقتصادي الذي قامت به الأمم المتحدة في اليمن.؟

يتوزع ذلك الدور على شكل مساعدات في مجالات عديدة حصلت عليها الحكومة المعترف بها دوليًا إلى جانب مساعدات مقدمة للمواطنين في المناطق الواقعة تحت سلطة الحوثيين.

1- عملت منظمة (الفاو) على مساعدة اليمن عبر خطط استجابة لسبل العيش، والتمكين الاقتصادي، والحد من انعدام الأمن الغذائي، ودعم الاستعادة المستدامة لسبل العيش.

2- تعمل منظمة العمل الدولية في اليمن، على بناء السِلم والقدرة على مواجهة الأزمات، من خلال تعزيز قدرة المؤسسات المحلية وأصحاب المصلحة على تحسين حوكمة العمل، وخلق فرص للحصول على عمل ودخل بتعزيز أثر برامج النقد مقابل العمل وتطوير المهارات وريادة الأعمال.

3- نفذ برنامج الإنعاش الاقتصادي والتنمية مشاريع للمساعدة في خلق فرص كسب العيش وتوليد الدخول لتمكين الأسر من شراء الاحتياجات الأساسية، وإعادة تأهيل الأصول المجتمعية الأساسية والبنية التحتية لتوفير الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسة وتحفيز الاقتصاد.

4- أنشأ البرنامج الإنمائي مكاتب له في عدن والحديدة والمكلا؛ إذ يقف إلى جانب اليمن بهدف اعادة البناء بشكل أفضل، وبناء قدرة المجتمعات الريفية على الصمود، واستعادة سبل العيش، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وتقديم التمويل لمؤسسات التمويل الأصغر.

5- دعمت الأمم المتحدة برامج التمكين الاقتصادي، من دعم وتعزيز المرونة المؤسسية الاقتصادية، ودعم التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب، وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد، وشجعت المانحين الدوليين على مشاركتها في المساعدات الاقتصادية لليمن؛ حيث يُعدُ الاتحاد الأوروبي من أهم الشركاء الدوليين للأمم المتحدة في اليمن.

6- تعدّ المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من الشركاء الأساسيين الذين أسهموا في دعم جهود الأمم المتحدة في اليمن، ذلك من خلال الاستجابة السريعة للنداءات التي أطلقتها الأمم المتحدة وأسهمت في دعم وتدريب المهن التجارية والفنية.

-7 ساندت مجموعة البنك الدولي جهود الأمم المتحدة في الجانب الاقتصادي والإنساني، من دعم الخدمات الأساسية عبر حافظة مشروعات البنك الدولي في اليمن، التي بلغت قيمتها نحو (1.2) مليار دولار، وساعد البنك الدولي القطاع الخاص، بوصفه وسيلة بالغة الأهمية تستهدف تحقيق القدرة على الصمود والتنمية المستدامة وعدّ من العناصر الرئيسة ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي باليمن،

-8 وتعدّ مجموعة البنك الدولي الطرف الدولي الوحيد في اليمن الذي لديه برامج تغطي جميع المحافظات وساعدت في وضع برامج لعملية الإنعاش الاقتصادي، وإرساء أسس لمساعدة إنمائية وإنسانية، عبر التعاون مع المؤسسات الوطنية، مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الاشغال العامة.

-9 منذ (2016م) قدم البنك الدولي ما مجموعه (2.115) مليار دولار لعملياته الطارئة في اليمن، وشمل ذلك منحًا من المؤسسة الدولية للتنمية بقيمة وصل مجموعها إلى (2.079) مليار دولار، من حافظة مشاريع البنك الدولي، إلى جانب التعاون مع وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات بشأن دعم وتمويل الأنشطة التي استهدفت زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية، والثروة الحيوانية والمنتجات السمكية، وتعزيز الزراعة المكيّفة مناخيًا، وتعزيز أنظمة الأغذية الزراعية على المستوى المحلي، وقد اثمرت الشراكة على بناء القدرة على الصمود في مجال الأمن الغذائي.

(3). هل الأدوات السياسية التي استخدمتها الأمم المتحدة في الأزمة اليمنية كانت كافية لإدارة الأزمة اليمنية.؟

استعملت الأمم المتحدة بعض أدوات الدبلوماسية السياسية والاقتصادية المتعارف عليها: منها المساعي الحميدة، ومناشدة الأطراف المتصارعة وقف الأعمال العدائية، والمفاوضات المباشرة وغير المباشرة، إلى جانب الوساطات، العقوبات الاقتصادية على الأفراد، واللجوء إلى المنظمات الدولية والاقليمية للتعاون طالما لا تختلف عن مقاصد الأمم المتحدة في حل الأزمة اليمنية.

على ما تقدم لم تكن تلك الأدوات كافية لوضع أساس متين لحل الأزمة ولكنها أدت إلى بعض انفراجات متقطعة وفي قضايا مختلفة ليست مركزة بقضية معينة في الأزمة اليمنية، الأمر الذي يدعو إلى تعزيز هذه الأدوات بأدوات أخرى تمتلك القوة في تحريك المواقف السياسية والعسكرية الجامدة، مثل: تكثيف العقوبات على الأطراف المعرقلة لأنهاء الحرب وتحقيق للسلام.

(4). إلى أي مدى نجحت مساعي الأمم المتحدة السياسية تجاه الأزمة اليمنية.؟

-1 نتائج عن جهود لم تنجح الأمم المتحدة بالمطلق في إنجازها بصورة مباشرة وغير مباشرة عبر مشاركة دول أخرى:

- قرارات الأمم المتحد البالغ عددها (17) قرار ، لم تلقى استجابة في التنفيذ من الحوثيين
- فشل مبعوثي الأمم المتحدة في تسوية الحل الشامل ووقف الحرب.
- فشل مبادرات الحل الشامل التي تبنتها دول بإطار دور الأمم المتحدة.
- فشل المبادرة والحوار الذين تبنتهما دول الخليج العربية.
- فشل اتفاق السلم والشراكة فشل جولات جنيف.
- فشل مفاوضات الكويت، ومفاوضات عمان وفشل العمل بكل ما تضمنه اتفاق ستوكهلم.

2- نتائج تتعلق ببعض نجاحات جزئية جدًا انجزتها الأمم المتحدة:

- أشرفت الأمم المتحدة على عملية الانتقال السياسي للسلطة وفق بنود المبادرة الخليجية.
- كما أشرفت وأدارت جلسات مؤتمر الحوار الوطني؛ حيث وفرت الدعم المالي والفني واللوجستي الكامل، وفريق من الخبراء في العمليات الانتقالية والحوارات الوطنية وصياغة الدستور.
- نجحت الأمم المتحدة نهاية (2018م)، بتوقيع اتفاق سلام بين الطرفين، عرف باسم (اتفاق ستوكهولم الخاصة بالحديدة)؛ حيث شمل الاتفاق وقف كامل لإطلاق النار والانسحاب العسكري لجميع الأطراف من المدينة وموانئها، بإضافة إلى رفع الحصار عن مدينة تعز
- نجحت في اتمام صفقة تبادل الأسرى بين الحكومة والحوثيين.

يتبين مما سبق وبعد سنوات عديدة من تدخل الأممي في الأزمة اليمنية؛ إن المدى الذي بلغته الأمم في الحل السياسي محدود جدًا وفي نطاق تفاصيل جزئية ليست ذات صلة قوية بجوهر الأزمة، إلا أنها شكلت بعض اختراق يمكن البناء عليه في التقريب بين فرقاء الأزمة السياسية باليمن.

ثانيا: التوصيات

1- يجب على الأمم المتحدة عدم خضوع لتدخلات الأطراف الإقليميين والدولية، التي تعمل على خلق توازنات سياسية، سواء داخل فريق الشرعية أو الحوثيين، فتتعدد واختلاف الآراء بنطاق كل فريق يعرقل الحل باليمن ويطيل أمد الأزمة.

2- تفادي انسداد الأفق السياسي عن طريق تركيز الأمم المتحدة على بناء الثقة بين القوى الإقليمية والدولية المؤثرة على الأطراف المحلية في الساحة السياسية والعسكرية اليمنية، بدلًا من سياسات بناء الثقة بين أفرقاء الأزمة اليمنية التي تبنتها المنظمة الأممية في السنوات السابقة دون إحراز تقدم، بل يذهب البعض إلى القول إن إجراءات وسياسات المنظمة عمقت الأزمة.

3- على الأمم المتحدة ان استعمال سياسات وأدوات تتمتع بالقوة والفاعلية في حلحلة العقد السياسية، غير شكل الأدوات التي استخدمتها بالفعل، وذلك لتسريع معالجة الأزمة اليمنية.

4- نقل الحوار بين طرفي الأزمة إلى المسائل الجوهرية والأساسية المتعلقة بقضايا الحل النهائي وذلك كحزمة واحدة، وليس التنقل بين المواضيع والتفاهمات المتفرقة.

5- على الأمم المتحدة الجلوس مع جميع الأطراف في اليمن، حتى تستطيع تحقيق السلام الدائم، وعدم تهميش أي طرف، من المفاوضات التي تقوم بها.

6- على الأمم المتحدة ان تفعل من الية منع الأطراف الخارجية من فرض تأثيرها على سير حل الازمة في اليمن، وأيضًا إلزام جميع الأطراف الداخلية بتنفيذ خارطة طريق محددة، لإنهاء الحرب وتحقيق السلام.

7- يجب على الأمم المتحدة اختيار المبعوثون الأكثر احاطة ودراية بالشأن اليمني، حتى يسهل عليهم التواصل مع جميع الأطراف كما يجب ان يتمتعوا بالاستقلالية وعدم الانحياز

8- يجب على الأمم المتحدة توسيع مجال الاهتمام بالجانب الاقتصادي، والعمل على تقديم دعمًا حقيقيًا ومباشرًا للاقتصاد اليمني؛ حيث أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي عاملًا أساسيًا لنجاح الدور السياسي وتحقيق الاستقرار.

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

مشاريع الطاقة الكهربائية
Electrical Power Projects

تأجير محطات الكهرباء
Rental Power Plants

أنظمة الطاقة الشمسية
Solar Power Systems

Website: www.al-sadigroup.com

Email: info@al-sadigroup.com

hasseeb@al-sadigroup.com

Tel.: +967 2 247721

+967 2 247751

+967 2 247761

Mobile: +967 770471840

عدم استقرار أسعار الصرف في اليمن

مختار محمد النشمي

■ تعاني اليمن من عدم استقرار أسعار الصرف منذ سنوات عديدة، وقد أصبح هذا الأمر يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد وحياة المواطنين. يعد استقرار أسعار الصرف أمرًا حيويًا لأي دولة، حيث يؤثر بشكل كبير على التجارة الخارجية والاستثمار وقدرة الشعب على تلبية احتياجاتهم الأساسية. في هذا المقال، سنناقش أسباب عدم استقرار أسعار الصرف في اليمن وتأثيرها على الاقتصاد والمواطنين.

■ الأسباب:

ان الأسباب الرئيسية لعدم استقرار أسعار الصرف في اليمن يرجع إلى عوامل عديدة منها:

- أولاً: يعاني البلد من الصراع المسلح الدائر منذ عام بداية عام 2015م، وهذا أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي بشكل كبير. الحرب تسببت في تدمير البنية التحتية والمؤسسات الحكومية، وتقليل الاستثمار الأجنبي المباشر، مما أثر على قوة العملة الوطنية.

- ثانيا: تراجع موارد البلد من العملات الاجنبية وتأكل رصيدها من العملات الصعبة بشكل حاد جدا مما ولد خللا بين العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي.

- ثالثا: تعتمد اليمن بشكل كبير على استيراد المواد الأساسية والوقود.ط من الخارج في ظل تراجع موارد النقد الاجنبي مما زاد من الخلل في سوق الصرف بتراجع حاد في سعر صرف الريال مقابل العملات الأجنبية وتسبب بارتفاع تكاليف الاستيراد وانخفاض قيمة الصادرات. هذا يعني أن هناك زيادة في الطلب على العملة الأجنبية ونقص في العرض، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية وازدياد اسعار السلع المستوردة.

ان كل ذلك ادى الى زيادة التضخم في اليمن وتزايد تكاليف الحياة بشكل كبير، وارتفعت أسعار السلع الأساسية والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض قوة الشراء للمواطنين وتقليل قدرتهم على تلبية احتياجاتهم.

■ حلول مقترحة:

عدم استقرار أسعار الصرف في اليمن له تأثير كبير على الاقتصاد وحياة المواطنين ويتسبب في ضعف الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام، يجب على الحكومة اليمنية اتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز الاستقرار النقدي وتحفيز الاستثمار وتوفير الظروف اللازمة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

كما يجب أن يكون هناك تركيز على إعادة بناء البنية التحتية المدمرة وتعزيز الصادرات والتنويع الاقتصادي. إن تحقيق استقرار أسعار الصرف يعد خطوة حاسمة نحو استعادة اليمن الاقتصادية وتحسين معيشة المواطنين.

وعلى الحكومة القيام بعدد من الاجراءات لاستقرار اسعار الصرف منها:

- ضرورة استئناف صادرات النفط والغاز بأسرع وقت ممكن.
- تعزيز دور البنك المركزي ودعمه في تحقيق الاستقرار النقدي.
- حشد موارد الدولة بالعملة المحلية والاجنبية واستخدامها لتعزيز مالية الحكومة واستقرار السوق المالية والنقدية.
- السيطرة على موارد الدولة من القروض والهبات والمنح والمساعدات والودائع وتخيرها لخدمة الاستقرار المالي والنقدي
- محاربة كل اشكال الهدر في الموارد.
- تعزيز التعاون بين الحكومة والبنك المركزي لاجراء اصلاحات جادة للمؤسسات المشرفة على السياسات المالية والنقدية.
- استمرار بيع العملات الأجنبية عبر المزاد لتخفيف الضغوط على العملة المحلية والسيطرة على السيولة المالية خارج المؤسسات المالية ودعم موارد الحكومة.

الشراكة المصرية الاسرائيلية في قطاع الغاز الطبيعي

د. عبدالغني جغمان | استشاري تنمية موارد طبيعية

■ يلعب الغاز الطبيعي دوراً متزايد الأهمية في اقتصاد كل من مصر وإسرائيل على مدى السنوات العشرين الماضية، وقد سجل الاستهلاك والإنتاج نمواً كبيراً في هذين البلدين. لا سيما و قد تم تأسيس بنية تحتية للغاز الطبيعي في مصر وإسرائيل مترابطة بشكل متزايد من حيث استخدام البنية التحتية لتصدير الغاز الطبيعي المسال في مصر وتشارك موارد الغاز الطبيعي.

تعد مصر رابع أكبر دولة تمتلك احتياطيات من الغاز في القارة الإفريقية. حيث تبلغ احتياطياتها الغازية ما يزيد عن 63 تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي في عام 2021. ومن حيث الإنتاج، احتلت مصر المرتبة الثانية، بعد الجزائر فقط. منذ عام 2016، يتبع إنتاج الغاز الطبيعي اتجاهًا متزايدًا نتيجة للاكتشافات الحديثة المهمة. ومن ناحية أخرى، كانت مصر أكبر مستهلك للغاز في أفريقيا بنحو 2.45 تريليون قدم مكعب في 2021.

تمتلك مصر خطي أنابيب لتصدير الغاز الطبيعي في الحالة الغازية . وينقل خط الغاز العربي (AGP) الغاز المصري إلى الأردن وسوريا ولبنان بطاقة 10 مليارات متر مكعب سنويا. علاوة على ذلك، ينقل خط أنبوب غاز شرق البحر الأبيض المتوسط (EMG) بين مصر وإسرائيل (العريش-عسقلان) ما بين سبعة إلى تسعة مليارات متر مكعب من الغاز سنويًا. تم بناؤه في البداية لنقل الغاز من مصر إلى إسرائيل، وهو ينقل الغاز حاليًا من اسرائيل الى مصر بشكل اكبر بدء من يناير 2020.

مع ذلك، فإن استخدام البلاد لخطوط

الأنابيب هذه للتصدير هو الحد الأدنى، حيث تقوم مصر بشكل رئيسي بتجارة غازها في شكل سائل مثل الغاز الطبيعي المسال (LNG).

وفي عام 2021، بلغ إجمالي صادرات الغاز الطبيعي نحو 10.5 مليار متر مكعب. ومن بين هذه الصادرات، بلغت صادرات الغاز الطبيعي المسال نحو تسعة مليارات متر مكعب من محطات تسييل الغاز الطبيعي.

تمتلك مصر محطتين لتسييل الغاز الطبيعي بقدرة إجمالية تبلغ 12 مليون طن سنويًا، ويستخدمهما كلا البلدين لتصدير الغاز الطبيعي. على الرغم من أن كلا البلدين يصدران لبعض الغاز الطبيعي، إلا أن نمو الاستخدام المحلي للغاز الطبيعي على مدى السنوات العشرين الماضية قد حد من حجم الغاز الطبيعي المتاح للتصدير. ومع ذلك، قد يؤدي عدد من الاكتشافات الأخيرة إلى إتاحة المزيد من الغاز الطبيعي للتصدير في المستقبل

زاد إنتاج الغاز الطبيعي في مصر بدءاً من عام 2017، عندما بدأ تشغيل حقل ظهر. وبلغ إنتاج الغاز الطبيعي من هذا الحقل تريليون قدم مكعب سنويًا في عام 2021، وفقًا لمشغل الحقل، إيني. وفقًا لملف الطاقة الخاص بنا، بلغ إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في مصر 2.45 تريليون قدم مكعب في عام 2021.

وتعد إسرائيل ثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، بعد مصر. بدأ إنتاج الغاز الطبيعي في إسرائيل بالنمو في عام 2013 عندما بدأ إنتاج حقل تمار. ومنذ ذلك الحين، بدأ إنتاج العديد من حقول الغاز الطبيعي. وفي عام 2021، بلغ إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في إسرائيل 626 مليار قدم مكعب

توجد محطتان لتصدير الغاز الطبيعي المسال في مصر، إحداهما في دمياط (سيجاس للغاز الطبيعي المسال) والأخرى في إدكو (الشركة المصرية للغاز الطبيعي المسال). تسمح محطتي التصدير لمصر وإسرائيل بتصدير الغاز الطبيعي إلى وجهات دولية، بما في ذلك أوروبا وآسيا

في عام 2018 أعلنت الحكومة المصرية تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز في الربع الأخير من عام 2018، ومع ذلك فإنها لم تتوقف عن استيراد الغاز الإسرائيلي، في إطار خطط حكومية تهدف إلى تحويل القاهرة لمركز إقليمي لتجارة الغاز. حيث ستورد مصر نحو 7 مليارات قدم مكعبة من الغاز الطبيعي سنويًا من حقلي تمار وليفياثان بقيمة تتجاوز 2 مليار دولار عبر خط الغاز العربي، يوفر 10% من استهلاك المحلي، تستعمله القاهرة في تلبية جزء من الطلب المحلي، وتوجّه بعضه إلى محطات الإسالة التي تستقبل الغاز عبر خطوط الأنابيب وتصدّره إلى أوروبا في صورة غاز مسال.

نتيجة الاحداث الاخيرة في غزة ، أمرت وزارة الطاقة الإسرائيلية في 7 أكتوبر/تشرين الأول شركة شيفرون بإغلاق حقل تمار، الذي تقع منصة إنتاجه على بُعد 25 كيلومترًا فقط شمال غرب غزة

وفي اليوم التالي، توقفت التدفقات عبر خط أنابيب غاز شرق المتوسط الذي يربط عسقلان الإسرائيلية والعريش المصرية، لأسباب تشغيلية تتعلق بإغلاق تمار.

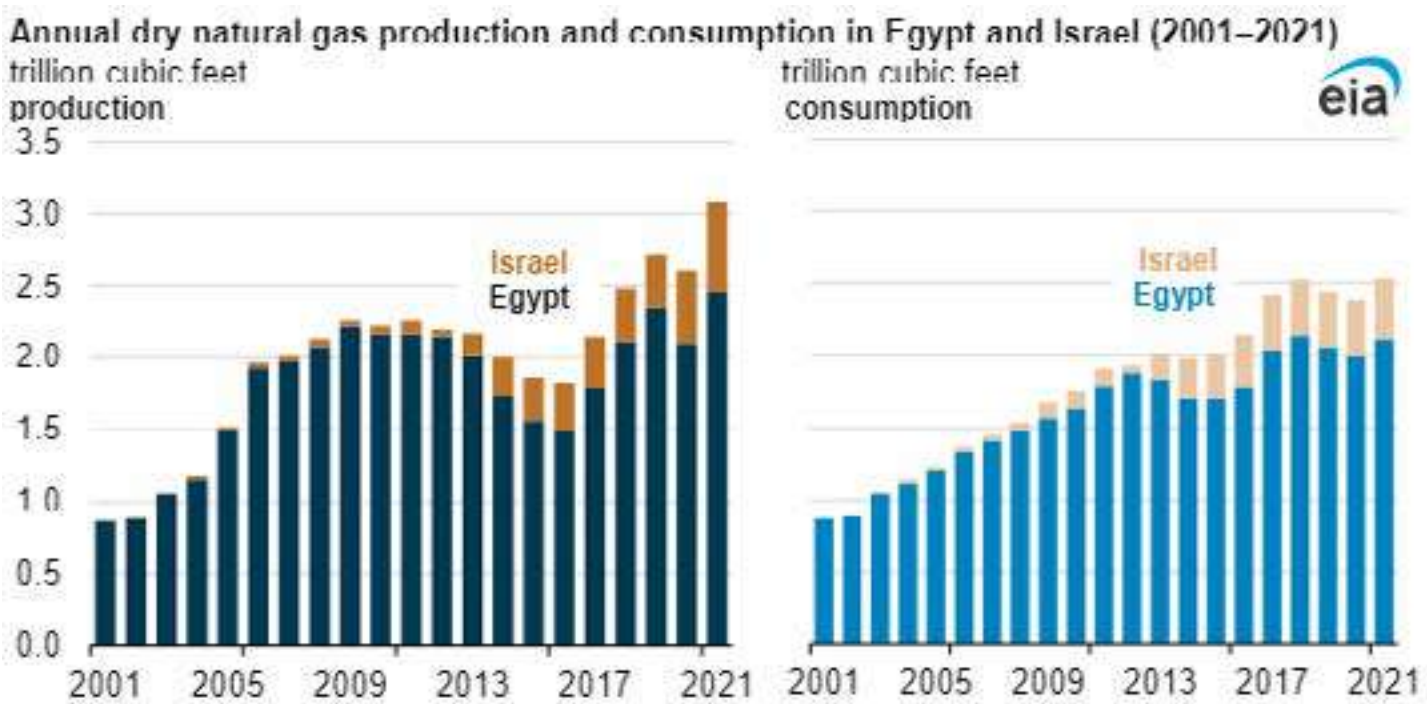

وأدى هذا الانقطاع المفاجئ في واردات مصر من الغاز الإسرائيلي إلى تفاقم أزمة انقطاع التيار الكهربائي في البلاد وزيادة مدد الانقطاع إلى ساعتين أو أكثر، بحسب المتحدث الرسمي باسم مجلس الوزراء المصري المستشار سامح لخشن

■ لماذا تستورد مصر الغاز الاسرائيلي

بحسب بيانات الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية 'إيجاس"، فإن متوسط إنتاج مصر من الغاز الطبيعي خلال العام المالي الماضي (2022-2023)، بلغ نحو 6.2 مليار قدم مكعب يوميا، في حين بلغ متوسط الاستهلاك المحلي 5.9 مليار قدم مكعب يوميا

يعزى السبب الاول لحاجة مصر للغاز الاسرائيلي الى تجاوز نسب الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي معدل نمو الإنتاج في كلا البلدين. حيث تشير البيانات إلى أنه في عام 2022-2023، استهلكت مصر 95% من 2.26 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي الذي أنتجته. وفي بعض السنوات، تجاوز الطلب إنتاج الغاز الطبيعي المحلي، مما جعل واردات الغاز الطبيعي ضرورية لتلبية الطلب. وحالياً لا يشكّل انقطاع الإمدادات من تل أبيب الأزمة الأساسية التي تعاني منها مصر، لكن المشكلة الرئيسة هي النمو السريع في الطلب المحلي على الغاز، إذ إن سوق الغاز الطبيعي في مصر سوق ضخمة، والاستهلاك يشهد نموًا متصاعدًا.

تاريخياً، استهلكت إسرائيل حصة أصغر من إنتاجها المحلي من الغاز الطبيعي مقارنة بمصر أو تركيا. لكن استهلاك الغاز الطبيعي في إسرائيل ارتفع تدريجياً منذ عام 2012 بسبب زيادة الطلب على الغاز الطبيعي في قطاعي الطاقة الكهربائية والصناعة. وفي عام 2021، استهلكت إسرائيل 67% من إجمالي 626 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي الذي أنتجته.

السبب الثاني يعود الى التسرع في اعلان كميات الاكتشافات النفطية وانخفاض معدلات الانتاج عما كان متوقع لها، فعلى سبيل المثال وصل حقل ظهر في مصر إلى ذروة إنتاجه البالغة 1.1 تريليون قدم مكعب سنويًا في فبراير ومارس 2021 ، لكن المشاكل الفنية أدت إلى انخفاض إنتاجه بنسبة تصل الى 24%، حيث أدت مشكلات اختراق المياه إلى انخفاض الإنتاج في الحقل إلى حوالي 840 مليار قدم مكعب سنويًا. وتخطط شركة إيني (المشغل) وشركاؤها في الامتياز (روسنفت، وبي بي، ومبادلة للبترول) لحفر آبار إضافية لزيادة الطاقة الإنتاجية، لكن النتيجة تظل غير مؤكدة

كما أن مشروع رافين لتطوير غرب دلتا النيل، والذي بدأ تشغيله في أبريل 2021، لم يصل أيضًا إلى طاقته المعلنة البالغة 329 مليار قدم مكعب سنويًا، وينتج حوالي 219 مليار قدم مكعب سنويًا اعتبارًا من يونيو 2021. الإنتاج الأقل من المتوقع من الغاز الطبيعي الأخير في مصر الاكتشافات قد تبطئ نمو إنتاج الغاز الطبيعي.

وهنا نخلص الى ان مصر قد يتوجب عليها الاستيراد لكميات اكبر واكثر لا سيما والطلب المحلي يزداد بشكل كبير الى جانب تواضع الاكتشافات الغازية الجديدة وقد تحتاج الى الاعتماد على بعض الدول العربية مثل قطر او الجزائر وخصوصا ونحن على ابواب فصل الشتاء الذي يزداد فيه الطلب على الغاز الطبيعي للتدفئة

نيجيريا ولعنة النفط

د. سامي محمد قاسم
رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة عدن

■ نيجيريا هي أكثر بلدان أفريقيا سكاناً، إذ يبلغ عددهم 206 مليون نسمة بمعدل نمو نسبته 3 في المائة سنوياً. دولة مستقلة في غرب أفريقيا، تحدّها النيجر شمالًا، وتشاد في الشمال الشرقي، والكاميرون في الشرق، وبنين في الغرب. يقع ساحلها الجنوبي على خليج غينيا على المحيط الأطلسي. نيجيريا جمهورية اتحادية تضم 36 ولاية وإقليم العاصمة الاتحادية، حيث تقع العاصمة أبوجا.، وتبلغ مساحتها 923768 كم.

تتكون نيجيريا من 250 مجموعة عرقية ، 53 % منهم مسلمون و40 مسيحيون و7% وثنيون.

شهدت نيجيريا حكم عسكريا دام 33 عام تخللته فترة حكم مدني 4 سنوات فقط وكان التغيير يحدث نتيجة الانقلابات العسكرية.

■ الاقتصاد النيجيري:

نيجيريا اكبر مصدر للنفط في افريقيا وفيها اكبر احتياطي من الغاز، ووفقًا لتصنيف البنك الدولي، فقد وصلت نيجيريا إلى وضع الدخل المتوسط الأدنى، مع وفرة في الموارد الطبيعية، والقطاعات المالية والقانونية والاتصالات والنقل المتطورة، والبورصة (البورصة النيجيرية)، والتي تُعدّ ثاني أكبر سوق بورصة في أفريقيا.

في العام 2015، جاءت نيجيريا في المرتبة 21 في العالم من ناحية الناتج المحلي الإجمالي بلغ فيه الناتج المحلي الإجمالي لنيجيريا عام 2021 أكثر 440 مليار . ونيجيريا هي الشريك التجاري الأكبر للولايات المتحدة في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى وتزودها بخمس احتياجاتها من النفط (11% من واردات النفط). كما لديها سابع أكبر فائض تجاري مع الولايات المتحدة مقارنة بأي دولة في العالم. وتُعدّ نيجيريا سوق التصدير الخمسين الأكبر للبضائع الأمريكية، وتأتي في المرتبة الرابعة عشر من حيث تصدير البضائع إلى الولايات المتحدة. والولايات المتحدة هي أكبر مستثمر أجنبي في نيجيريا.

أعاقت سنوات حكم العسكر، والفساد، وسوء الإدارة مسيرة التنمية الاقتصادية. ولكن نجحت استعادة حكم الديمقراطية وما تبعها من إصلاحات اقتصادية في وضع نيجيريا مجددًا على المسار الصحيح نحو تحقيق كامل إمكاناتها الاقتصادية. ابتداءً من العام 2014، تُعتبر نيجيريا أكبر اقتصاد في إفريقيا، بعد أن تخطّت جنوب إفريقيا. إضافة إلى دولارات النفط، فإن ثاني أكبر مصدر لإيرادات القطع الأجنبي في نيجيريا هي الحوالات المالية التي يُرسلها النيجيريون المغتربون إلى البلاد.

خلال فترة الطفرة النفطية في السبعينيات من القرن العشرين، راكمت

نيجيريا ديونًا خارجية كبيرة لتمويل أهم استثمارات البنية التحتية. مع وفرة النفط في الثمانينات، سعت نيجيريا جاهدة للإيفاء بدفعات قروضها، وفي نهاية المطاف تخلفت عن سداد دفوعات ديونها الرئيسية، وهو ما أدى إلى اقتصار السداد على الجزء المتعلق بالفائدة من القروض. أدت متأخرات السداد وفوائد الغرامات المتراكمة على أصل الدين غير المسدد إلى زيادة حجم الدين. بعد مفاوضات مع السلطات النيجيرية، توصلت نيجيريا ودائنوها في نادي باريس في أكتوبر 2005 إلى اتفاق أعادت نيجيريا بمقتضاه شراء ديونها مع حسم يقارب 60 %. وظفت نيجيريا جزءًا من أرباحها النفطية لدفع نسبة 40 % المتبقية من الدين، مما أدى إلى إتاحة 1.15 مليار دولار سنويًا على الأقل لبرامج الحد من الفقر. دخلت نيجيريا التاريخ في أبريل 2006 بعدما أصبحت أول دولة أفريقية تسدد كامل ديونها (المقدرة بثلاثين مليار دولار) المستحقة لنادي باريس.

تعتبر نيجيريا ثاني عشر أكبر منتج للبترول في العالم وثامن أكبر مصدّر له، ولديها عاشر أكبر احتياطيات مؤكدة. (انضمت نيجيريا إلى منظمة أوبك في العام 1971). يؤدي البترول دورًا كبيرًا في الاقتصاد النيجيري، إذ يمثل 40 % من الناتج المحلي الإجمالي و80 % من إيرادات الحكومة. وعلى الرغم من ذلك، أدت الاضطرابات المتعلقة بتحسين الرقابة على الموارد في دلتا النيجر، وهي منطقة إنتاج النفط الرئيسية، أدت إلى إعاقة إنتاج النفط ومنع البلاد من التصدير بنسبة 100 %.
إضافة إلى مواردها البترولية، تتمتع نيجيريا بمخزون واسع من الموارد المعدنية غير المستغلة وتشمل

الغاز الطبيعي، والفحم، والبوكسيت، والتانتاليت، والذهب، والقصدير، وخام الحديد، والحجر الجيري، والنيوبيوم، والرصاص، والزنك. ورغم المخزون الهائل لهذه الموارد الطبيعية، فما تزال صناعة التعدين في نيجيريا في طور النشوء

تعاني نيجيريا من سرقة النفط الخام، حيث تم سرقة ما يقرب من 619.7 مليون برميل من النفط الخام بين عامي 2009 و2020، وبقيمة (حوالي 19.24 مليار دولار).
وتمتد تداعيات سرقة النفط إلى ما هو أبعد من الخسارة المالية المباشرة، لتشمل خلق بيئة اقتصادية معادية، مما يعوق قدرة الحكومة الفدرالية على الوفاء بالتزاماتها المالية، خاصة فيما يتعلق بتمويل الديون، وتنفيذ المشاريع الرأسمالية الكبرى، واستدامة دعم الوقود.

وقد أدى ذلك كله إلى توقف العمليات التشغيلية، وانخفاض معدلات الإنتاج، وتراجع كبير في الاستثمارات بقطاع النفط والغاز.
بلغت القدرة الإنتاجية للنفط في نيجيريا نحو 1.5 مليون برميل يوميًا أكتوبر/تشرين الأول 2022
في حين تمتلك البلاد احتياطات نفطية كبيرة مؤكدة تقدر بنحو 37 مليار برميل، ورغم ذلك وبسبب الازمات التي تواجه انتاج النفط وسرقة النفط وأنتجت البلاد خلال العام الماضي أقل من مليون برميل من النفط يوميًا، وهو أقل بكثير عن حصتها في أوبك المقدرة بواقع 1.8 مليون برميل يوميًا، (كان انتاجها حوالي 2.18 مليون برميل يوميا في الربع الأول في عام 2015).

وأدى عجز نيجيريا عن تحقيق حصتها في منظمة أوبك، منذ أكثر من 36 شهرًا، إلى تقليص هذه الحصة من أكثر من 1.8 مليون برميل يوميًا إلى 1.742 مليون برميل يوميا لهذا العام، ثم إلى 1.38 مليون برميل يوميًا عام 2024، وفقا لما ذكره تقرير 'ذا داي لايف" النيجيري.

ورغم ارتفاع أسعار النفط عام 2022 إثر الحرب الروسية الأوكرانية، فإن قطاع الطاقة في نيجيريا لم يستفد كثيرا من هذا الارتفاع.

وصرحت وزيرة المالية السابقة زينب أحمد في سبتمبر/أيلول 2022 بأن التأثير العام للأسعار المرتفعة كان 'صفريا أو سلبيا"، وهو ما يعني أن البلاد لم تستفد من فرصة ارتفاع الأسعار على خلفية عمليات السرقة والتخريب الكبيرتين.

وعلى صعيد الاستهلاك تشير الأرقام الرسمية إلى أن النيجيريين يستهلكون حاليا نحو 68 مليون لتر من البنزين يوميًا، مقارنة بحوالي 49 مليون عام 2015.

وتواجه نيجيريا على الصعيد الاقتصادي أزمات حرجة، فقد بلغت ديونها 172 مليار دولار، في حين ارتفع معدل التضخم فيها بشكل كبير مما أدى إلى زيادة تكاليف المعيشة. ودفع هذا كثيرين إلى هاوية الفقر، إذ تحول 133 مليون نيجيري إلى دائرة الفقر بنسبة (63%) من مجموع السكان، ومنذ 2018، باتت نيجيريا البلد الذي يضم أكبر نسبة من حالات الفقر المدقع في العالم، متخطية الهند في هذا الخصوص، بحسب معهد 'وورلد بوفرتي كلوك".

يعد قطاع الزراعة من القطاعات الرئيسية في نيجيريا، إذ يعمل فيه نحو 70% من إجمالي القوى العاملة،[٢] ويعتمد نحو خمس إلى نصف السكان على غذائهم من المنتجات الزراعيّة التي يزرعونها في أراضيهم، ومن أهمّ المنتجات الزراعيّة التي تنتجها نيجيريا: الفول السوداني، وزيت النخيل، والكاكاو، والأرز، وفول الصويا، والبطاطا، والذرة، والكسافا، كما يربّي المزارعون الماشية، والأغنام، والماعز، لكّن قطاع الزراعة تراجع بسبب انتعاش قطاع البترول في البلاد، حيث ذهب معظم السكان إلى المناطق الحضرية

ساهم قطاع الصناعة النيجيري بمتوسط سنويّ يصل إلى 9% من الناتج المحلي الإجمالي في البلاد، ومن أهمّها صناعة الإسمنت، وصناعة المنسوجات، ومعالجة الأغذية، وصناعة التخمير الذي يعد ثاني أكبر صناعة للبيرة في قارة إفريقيا.

■ المعوقات أمام الاقتصاد النيجيري:

يعاني الاقتصاد النيجيري من عدة معوقات رغم امكانياته الاقتصادية والبشرية الكبيرة حيث:

1- يعاني اقتصاد نيجيريا من قلّة التنوّع فيه، فهو يعتمد بشكل كبير على النفط.

2- تأثّر اقتصاد نيجيريا بضعف البنية التحتيّة، وقلّة المؤسسات الفعّالة، والحاجة لتعديل أنظمة الإدارة الماليّة.

3- عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات السياسية والعرقية (رغم عودته للتحول الديمقراطي إلا ان الطريق مازال طويلا أمام رد م هوة الماضي).

4- ارتفاع معدلات الفقر وارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

كل هذه المعوقات تقف حجر عثرة أمام تقدم وتطور ونمو الاقتصاد النيجيري بشكل اسرع، ومن هنا تظهر لنا جملة أن نيجيريا اصيب بلعنة النفط الذي بسبب توقفت الدولة عن تحفيز القطاعات الاخرى واعتمدت عليه الحكومات المتعاقبة في تمويل نفقات الدولة وتحول الكثير من المزارعين من الريف إلى المدن لمحاولة الاستفادة منه مما جعل نيجيريا تتحول من الاكتفاء الذاتي في الزراعة إلى الاستيراد، وزاد من تكلفة الصناعة، فأصبحت نيجيريا وكأنها تصلى بنار لعنة النفط.

حيث أنه لأكثر من 30 عاما، ونيجيريا تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل على حساب الزراعة والقطاع غير النفطي.

تفق كثيرون على أن الحرب والنزاعات المسلحة هي السبب الرئيس الذي أنتج المعادلة السابقة، وأن انخراط الدولة في مواجهة التنظيمات المسلحة، حرم النيجيريين من خيرات بلادهم، وكف أيدي المسؤولين عن الاستفادة من ثرواتها.

وعند ذكر الحرب، تبرز المواجهات التي تخوضها الدولة ضد جماعة 'بوكو حرام" التي تنشط في شمال شرقي نيجيريا منذ عام 2009، وبايعت تنظيم الدولة عام 2015. لكن ليست الحرب وحدها في قفص الاتهام، فهناك أسباب أخرى أدت إلى تراجع مؤشرات الفقر والتنمية الاجتماعية في البلاد، وفق تقرير للبنك الدولي، أبرزها النمو السكاني وتغيّر المناخ الذي تنجم عنه فيضانات وفترات جفاف غير مسبوقة تؤدي إلى فقدان المحاصيل الزراعية. كما أن الأمراض التي تتفشى بسرعة لعدم توفر الخدمات والمرافق الصحية الأساسية، تؤدي إلى نقص في اليد العاملة التي يعتمد عليها قطاع الزراعة مما يؤدي بدوره إلى تراجع الإنتاج الغذائي، فضلا عن هشاشة البنى التحتية الزراعية مثل الطرق ونظم الري ومرافق التخزين والمستلزمات الزراعية.

ولذلك فأنه يمكن لنا أن نستفيد من تجربة نيجيريا في التالي:

1- لابد من التنويع الاقتصادي وخلق توازن تنموي لكل قطاعات الاقتصاد .

2- الاستقرار السياسي والمصالحة الوطنية هي السبيل الوحيد لضمان الاستقرار السياسي.

3- على الدولة أن تحارب الفساد وتثبت دعائم القانون ما يضمن لها وقف منابع الهدر الخسائر الاقتصادية بسبب الفساد.

إلى من يهمه الأمر:

رفع الرواتب واجب

د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

■ ان سياسة وهيكل الاجور في بلادنا مأساة انسانية حادة تساعد في زيادة الفقر والجوع والحاجة والجهل وضياع الاجيال وهروب العقول والاموال خارج النطع العام.

■ الاجور هم عام

ان الاجور والمرتبات لها تأثير في حياتنا في الظروف الاستثنائية الحالية من عدة وجوه وهي:

• انها تشكل دعامة اساسية للاستقرار السياسي والمجتمعي العام.

• انها اداة تحقق الاستقرار الاقتصادي وتدعم النمو والتنمية الاقتصادية في حال تلبيتها لحاجات الموظف وتحقيق فائض يدعم رفع معدلات الاستهلاك والادخار.

• ان الاجور اداة هامة لتحقيق العدالة الاجتماعية واعادة توزيع الثروة وتحقيق المساواة بين افراد المجتمع.

• ان الاجور تتخذ طابع انساني عندما تلبي حاجات الموظف والاسرة ولا تساعد على زيادة الفقر والجوع والحرمان والحاجة في المجتمع.

• ان الاجور الكافية هي أحد حقوق الإنسان الاساسية في العيش الكريم.

• ان بناء الانسان والاستفادة من طاقاته وخاصة الشباب وخلق جيل متعلم ومنتج يعتمد على دخل الاسرة وقدرتها على تخصيص مبلغ مناسب لتعليم الاطفال.

• الاجور المناسبة اداة مهمة لرفع الانتاجية والحد من الفساد والمحسوبية والانضباط في العمل والحفاظ على هيبة المؤسسات والقوانين.

ان سياسة الاجور بحاجة الى اصلاحات جادة فتعدد فئات الاجور وتعدد نقود دفع الاجور للبعض بالعملة المحلية والعملات الاجنبية وتعدد الرواتب والوظائف لدى بعض الافراد من فئات الوظائف العليا في هيكل الاجور والوظائف وانتشار الوظائف الوهمية وتبديد الموارد الشحيحة هي مخالفات يجب وقفها على الفور.

■ مأساة الاجور والمرتبات

تعالوا نعرض مأساة الاجور من خلال استعراض حال أدنى فئة في سلم الأجور الحالي وهي المستوى السادس الدرجة 20.

اجر بداية الربط هو 20000ريال يضاف اليه الزيادة للمرحلة الثانية 2400ريال ويضاف اليه الزيادة للمرحلة الثالثة 5000ريال يضاف اليه الزيادة العامة 3990ريال اجمالي الاجر 31390 ريال بالإضافة الى غلاء المعيشة 9400 ريال الاجمالي العام لأجر هذه الفئة 40790 ريال.

ان هذا يسمى الحد الأدنى للأجور ويساوي تقريبا بأسعار الصرف السائد 27 دولار او 102 ريال سعودي وهذا

يعني ان دخل الموظف (وهو يعيل حوالي 5 افراد) في اليوم حوالي 0.90 سنت اي اقل من دولار واحد، فاذا كان خط الفقر الدولي حاليا هو 2.15 دولار للفرد في اليوم في العام الحالي 2023 ويعني هذا ان من يعيش على اقل من هذا المبلغ يوميا يعد فقيرا فقرا مدقعا وبناء عليه يجب رفع اجر هذه الى الفئة الى أكثر من الحد الادنى للفقر المتعارف علية دوليا.

■ الحل في رفع الاجور

ان الحل لازمة تدني الاجور يكمن في رفع الاجور للجميع بحيث يكون الحد الادنى للأجور اعلى بكثير من خط الفقر المعتمد دوليا والذي يقدر اي 65 دولار بما يساوي 97500 ريال في الظروف الحالية للازمة الاقتصادية وتحريم اي اجور تجعل من الموظف فقير فقرا مدقعا اما في المستقبل فيجب رفع الاجور لمستوى يلبي احتياجات الموظف الحياتية. وهناك سياسات وإجراءات وقرارات مصاحبة لإصلاح هيكل الاجور بالزيادة ومنها:

• تحريك الاجور مع زيادة نسبة التضخم للحفاظ على القيمة الشرائية للأجر ليلبي حاجات الموظف الحياتية

• توحيد سياسات وهياكل الاجور على مستوى البلد.

• دفع الاجور لجميع موظفي الدولة بالريال والغاء الدفع بالعملات الاجنبية.

• رفع الاجور لموظفي الدولة والمتقاعدين الى ما يعادل مستوياتها قبل الحرب بالقياس على سعر الصرف قبل الحرب.

• يجب ان يؤدي الاجر المطلوب الى ردم الفجوة بين الاجور والاسعار الحالية ويراعي التغييرات في اسعار الصرف ونسبة التضخم.

• يجب أن تحل اجراءات الاصلاح مشاكل التقاعد والتعاقد والتوظيف البديل والوظائف الوهمية والمزدوجة.

القطيبي لحظات

يمكنك الآن إرسال واستقبال الحوالات
عبر نظام التحويلات (**لحظات**)
من بنك القطيبي

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank
8009999
qtbbank.com

تمكين ... وأمان